

هذا كتاب

نظم في فتوحات الباعث بشرح تقرير المباحث

في احكام ايرث الوارث للعلامة الفاضل والحجة المخاض

زينة البلاد الحضرمية وفقرديارها وصفوة السلالة

الملوية وعلى منارها مولانا السيد الجليل ابي بكر بن

عبد الرحمن بن محمد بن الشيخ شهاب الدين

الملوي الحسيني الشافعي كان الله له

وابقاء ذخيرة للانام على تطاول

السنين والاعوام

آمين

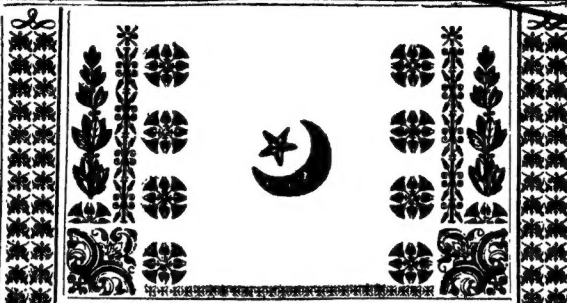
الطبعة الاولى

الطبعة الاولى

مطبعة مجاس دائرة المعارف النظامية الكائن بمحروسة

حيدر اباد الدكن مهرها الله انى اقصى الزمن

سنة (١٣١٧) هجرية



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي شرع لعباده فرائض الدين والاحكام وجعل العلماء ورثة
 لانياته الكرام عليهم السلام ويسر لهم اسباب التوصل الى ما قدر لهم
 من الفروض في كتابه وصرف عنهم الموانع القاطعة عن المساهمة بانصباهم
 في شرف العلم وثوابه وزحزح عنهم حجاب النقص والحرامان الناتج عن
 التعصبات الذميمة وازلفهم من حسن طوائف الجدد وما ارشدهم به الى
 المواخاة بقلوب سليمة ولم يكدر صفو اشتراكهم في نسب تصحيح
 الاصول الراسخة وجعل انوار علومهم للمعال من ظلمات الجهالة ناسخة
 والصلاة والسلام على الموضح من المشكلات ما فقد يانه والفرق في
 بحار الملوك من حمله على التكذيب برسائله اشرفه وطفانيه سيدنا ومولانا
 ابي القاسم الخيام من الخيام من الخيام وصفو الصفوة من بني مضر بن نزار
 وعلى اله الطيبين الطاهرين واصحابه والتابعين اجمعين اما بعد فان مما جل

من العلوم مقداره • وعلا في قنة الفضل بصرح النص مناره • علم القرائن
 الذي هو جوهر الفقه كما قيل ونصف العلم بوضح الدليل • وكيف لا وقد نولت
 العناية الربانية بالكلام القديم بيان احكامه وتقسيمه • وحرص سيد الاولين
 والآخرين فيما روى عنه على تعلمه وتعليمه • فياله من فضل الكتاب والسنة
 دليله • وناهيك بهامن ينه شهيداه الله ورسوله • ولهذا تسابقت جياذهمم العلماء
 في مضمار تحقيق مصادره • وموارد • وتبارت اقلام اولي التاليف في تقييد
 اوابده وشوارده • فمن موجز اقتصر على ضبط معات الفن وعيون مسائله •
 ومن باسط اطلق عنان البراع في تحرير مقاصده ووسائله • وان من اتقن
 مختصرات هذا العلم ترتيبا ووضعا واعظمها للبتدين افادة ونفعا • كتاب
 تقرير المباحث • في احكام ارث الوارث • لشيخنا خاتمة المحققين في جميع العلوم
 والمبرز في مبادى التدقيق في المنطوق والمفهوم • ذي التصانيف الفاتحة
 اقبال مال للنفايس من المعاني • والتقارير الكاشفة نقاب الخفاء عن اوجه مخدرات
 المعاني • الشيخ العلامة ابي عبد الرحمن محمد بن عبد الله بن احمد باسودان •
 الكندي نسبوا الحضرمي بلد او الشافعي مذهبا • والعلوى طريقة ومشربا •
 • جعل الله روضة من رياض الجنة مضجعه ومهاد • واثابه على حسن صنيعه
 الحسنى وزياده • وقد الح على جماعة من اقاربه الانجاب • ان اشرح بما يقع
 الله به مسائل ذلك الكتاب • ظنا منهم ان السراب ماء • وان المشيم غشاء •
 فاخبرتهم ان سارى ظنهم قد استقر • وان خلب السحاب لا يتمطر
 فلم ينف عنى شرح حال لديهم • وعاد اعتذرى في القضية اغراء
 فاستخرت في هذا الامر من له الخبرة في جميع الامور • وتجاشرت على اسعافهم

جرى على قاعدة الميسور لا يسقط بالمعسور * وخدمت ذلك المتن بشرح موضح
لما شمل عليه من الفوائد * متم لانحاء المؤلف رحمه الله فيه من المقاصد * سلك
فيه طريقا وسطا بين طرفي البسط والاختصار * وتعرضت فيه لذكر مهم
الخلاف بين الائمة الاربعة الا برار * بمنعليا غارب الثبوت في النقل عن معتمدات
الكتب * متحررا بحسب الامكان وضع الهناء مواضع النقب * فجاء بعون الله
وتيسيره كتابا يقرى ويته الناظر * وينشرح بمطالعة صحائفه الخاطر * وليس
لى من ذلك الا الجمع والترتيب * وادراج المسائل تحت تراجم الثوب *
وسميته فتوحات الباعث بشرح تقرير المباحث * مبتهلا الى الله عز وجل ان
يعم به نفع الطالب * وان يجعله خالصا لوجهه الكريم من الشوائب * وهذا
اول ما فتح به الوهاب * من شرح ذلك الكتاب قال المؤلف رحمه الله تعالى
﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

الكلام على البسمة شائع ذائع ولكن لا بد من التبرك بنزول الكلام عليها
فقول اول لا ابتداء المؤلف كتابه بالبسمة نطقا بدلالة قرينة المقام وان من
كتب شيئا تلفظ به غالبا وكتابة بدليل المشاهدة اقتداء بالكتاب العزيز في
ابتدائه بها في الترتيب التوقيفى لا فى الانزال كما هو مقرر كسائر الكتب المنزلة
بدليل قوله صلى الله عليه وسلم بسم الله الرحمن الرحيم فاتحة كل كتاب وهي
باللفظ العربي على هذا الترتيب من خصوصيات هذه الامة وعملا بخبر كل
امر ذى بال لا يبدأ فيه بيسم الله الرحمن الرحيم فهو ابتداء واجزم واقطع
روايات * فقوله فى الحديث ذى بال اى حال يهتم به شرعا بان لا يكون
من سفاسف الامور ولا محرما ولا مكروها لذاتها وقوله فيه فهو ابتداء كل

الثلاثة من باب التشبيه البليغ وهو ما حذف فيه أداة التشبيه ووجه الشبه
 للباقية * ووجه الشبه في الكل مطلق النقص لان الابرار مقطوع الذنب
 والاجذم من ذهب انامله من الجذام والاقطع مقطوع اليد ولا معارضة
 لهذا الخبر بقوله صلى الله عليه وسلم كل امرئ ذى بال لا يبدأ فيه بالحمد لله الا ان خبر
 البسملة معمول على الابتداء الحقيقي وخبر الحمدلة معمول على الابتداء الاضافي
 ولان شرط التعارض تساوى الحديثين وليس كذلك هنا لان حديث
 البسملة اصح وبقي لدفع التعارض اوجه مذكورة في مواضعها ثم ان الباء
 من البسملة ان جعلت زائدة فلا تحتاج الى متعلق كما هو ظاهر وان جعلت
 اصلية فهي متعلقة بمحذوف وهو اما اسم او فعل وكل منها اما خاص او عام
 فهذه اربعة اقسام وكل واحد من الاربعة اما مقدم او موخر ففي ثمانية والاولى
 تقديره فعلا لان الاصل في العمل للافعال وخالصا لان كل شاعر في شئ
 يضمن في نفسه ما جعل التسمية مبداء له وموخرآ لافادة الحصر ولتقديم الاسم
 الكريم فيكون بسم الله الرحمن الرحيم اولف * وكونها للصاحبة على وجه التبرك
 اولى منها للاستعانة لدخول الاستعانة على الآلة وجعل اسم الله تعالى
 آلة مقصودا لغيره اساسا * وادب * والاسم ما دل على المسمى لا ما قابل
 الفعل والحرف في اصطلاح النحاة والكلمة والاداة في اصطلاح اهل المعقول
 وهو مشتق من السمو بمعنى العلو او من السمة وهي العلامة وهو عند المحققين
 غير المسمى الا ان اريد به المدلول فهو عينه ولفظ الجلالة علم شخصي على
 الذات فقط المعين بكونه واجب الوجود المستحق لجميع الكمالات وهو الاسم
 الاعظم عند الجمهور وازافة الاسم اليه بيانية ان اريد به اللفظ وحقيقة على

معنى اللام ان ار يد به الذات الاقدس والرحمن والرحيم صفتان مشتقان
من رحم المتدبى بنيتا للبالغة والرحمن ابلغ لاغلبة زيادة البناء على زيادة
المعنى والرحمة عطف وميل قلبى يقتضى التفضل والاحسان والمراد هنا
غايته وهو الاحسان لاستحالة الرحمة بالمعنى الرضى فى حقه تعالى فالرحمن
والرحيم بمعنى المحسن او يريد الاحسان لكن الرحمن بمعنى المحسن بجلال
النعم والرحيم بمعنى المحسن بدقائقها والجمع بينهما للاشعار بانه يتبغى ان تطلب
منه تعالى دقائق النعم كما تطلب منه جلالها وتقتضى البسمة الاحكام الخمسة
فالوجوب كالبسمة فى الصلاة عند الشافعية والندب كالبسمة فى الوضوء
والاكل والاباحة كالبسمة للقيام والقعود كما مثله بعضهم والكرهية
كالبسمة للكروم لانه كاكل البصل والنظر الى فرج الحليمة والحرمة كالبسمة
للمحرم لانه كشرب الخمر ونحوه الحمد لله الباقي وما سواه فان الحمد لله
على ما ذهب اليه المحققون هو الثناء باللسان على الجميل من نعمة او غيرها
فالثناء جنس شامل لمطلق الوصف بالجميل وقولهم باللسان تنصيص على
مورد الحمد ونوطة للفرق بينهما وبين الحمد الاصطلاحى الآتى تعريفه ودفع
لاحتمال اطلاق الثناء على غير فعل اللسان مجازا وقولهم على الجميل مخرج
لثناء به لاعلى جميل صادر من الممجد كدأج الشعراء للفسقة على شرب
الخمر وقتل النفس مثلالانه وان كان ثناء باللسان بقصد المعنى لكن لاعلى
الفعل الممجد فيهم وقولهم من نعمة او غيرها نصريح بتمتلى الحمد والا فالتعريف
انما هو لا فائدة تصور حامية الحمد لا بيان عمومه ولا حاجة هنا الى تقييد الثناء
بالجميل احترازاً من كون الثناء يستعمل فى الخير والشر لانه لا يستعمل فى الشر

الحمد لله
الباقي وما
سواه فان

الامشاكله كما هو واضح ولا حاجة ايضا الى التقييد بكونه على جهة التعظيم احتراماً
 من الاستهزاء لانه ليس ثناء حقيقة اذا المتبرقصد المعنى لا مجرد التلفظ هو لا حاجة
 ايضا الى تقييد الجميل بالاختبارى لانه ليس بشرط في الحمد ايضا كما يدل
 عليه قوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاماً محموداً والحديث المأثور وابسته
 مقاماً محموداً الذي وعدته ولا يسوغ صرف معنى الحمد في الآية والحديث
 عن الظاهر يجعله حمداً مجازياً من باب وصف الشيء بوصف صاحبه كالكتاب
 الكريم والاسلوب الحكيم لان كلامه تعالى وكلام رسوله اصل في الاستناد
 واخرى بالتمسك بهما من غيرهما والمثال المصنوع وهو قولهم مدحت اللؤلؤة
 على صفائها ولا يقال حمدتها لاعتبار له بازاء كلام الله وكلام رسوله فهو والمدح
 مترادفان كما قاله الزمخشري ومع هذا فالنقييد بالاختبارى يوجب اشكالا
 في حمد الله لذاته وصفاته ذاته لانها ليست باختباره عندهم والا لازم حدودها
 لما عرف في موضعه ويحوج ايضا الى تاويل في الحمد على الملكات النفسية
 كالشجاعة والحلم ونحوها واصطلاحاً فعل ينبي عن تعظيم المنعم بسبب الانعام
 سواء كان ذكرها باللسان واعترافاً او بحجة بالجنان او عملاً وخدمة بالاركان
 ويرادفه الشكر اللغوي اما الشكر الاصطلاحي فهو صرف العبد لجميع ما انعم الله
 به عليه فيما خلق لاجله وظاهر ان النسبة بين الحمد اللغوي وبين كل من الحمد
 الاصطلاحي والشكر اللغوي هي العموم والخصوص الوجعي فتصادق الطرفين
 متحقق في الثناء باللسان في مقابلة نعمة وتعارفهما متحقق في صدق الحمد اللغوي
 وحده على الثناء بالعلم والشجاعة ونحوهما وفي صدق الحمد الاصطلاحي والشكر
 اللغوي وحدهما على المحبة بالجنان والخدمة في مقابلة الاحسان اما النسبة بينهما

وبين الشكر الاصطلاحي فهما علم مطلقا لصدقهما على جميع افرادهما ولا عكس
 اما النسبة بينه وبين الحمد اللغوي فالمباينة لعدم صدق كل من التعريفين على فرد
 من افراد الاخر وماتهما فت عليه الفقهاء وتناقلوه من ان الشكر الاصطلاحي
 اخص من الحمد اللغوي مطلقا غلط منشاؤه بتحقيق الحمد اللغوي بتحقيق الشكر
 الاصطلاحي ولا عكس غير ان هذا التحقيق انما هو تحقيق الجزء بتحقيق الكل
 وهو غير معتبر في النسب لا تحقيق الكلي بتحقيق الجزئي المعبر هنا والله اعلم
 واللام في الحمد للنسب او للاستفراق وعلى كلا التقديرين تكون جميع
 المحامد مختصة به تعالى ويمكن ان تكون للمهدا شارة الى نحو الحمد
 المضاعف المحبوب المرضي الذي ذكره صلى الله عليه وسلم بقوله الحمد لله
 اضاعاف ما حمده جميع خلقه كما يحبه ويرضاه واختار اسمية الجملة وعدل
 عن فعليتها ناسبا بالكتاب العزيز وكونها ملاحظة بافادة الدلالة على الثبات
 والدوام بالقرينة والفعلية عاطلة عن ذلك وقوله متعلق بمحذوف خبر
 الحمد اي ان الحمد محكوم بشيئته تعالى فاللام للاختصاص او الملك
 او الاستحقاق وتقدير المتعلق بمادة الثبوت شامل للاحتتمالات الثلاثة وخص
 هذا الاسم بالذكرة اشارة الى انه تعالى مستحق للحمد بذاته فلهذا الميات بغيره
 من اسمائه تعالى كالحالق والرازق مما يوم ذكره اختصاص استحقاقه تعالى
 للحمد بسبب وصف دون وصف وقوله الباقي اي المستمر الوجود الى
 ما لا نهاية له وهو من اسمائه تعالى وقوله وما سواه فان جملة حالية او مستانقة
 اتى بهادها لما يوسوس به بمض الملهدين من وجود مشاركه سبحانه وتعالى
 في البقاء تعالى الله عن ذلك لان وجود بقاءه سبحانه وتعالى ثابت بالبرهان

عقلا وبقاه ماسواه من جنة او نار او غيرهما لا يستجبل عديمه عقلا
وهذه الفقرة من كلام المؤلف ناظرة الى قوله تعالى كل من عليها فان ويبقى
وجه ربك ذي الجلال والاكرام * واثر المؤلف هذا الاسم الكريم بالذكر
هنا بعد لفظ الجلالة رعاية لبراعة الاستهلال بذكر ما يتناسب هذا القرن
لان احكامه متعلقة بما بعد الموت الذي ماله فناء الاجساد قال المؤلف رحمه الله
* والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث بد ين الحق الى الانس والجنان *
اني بالصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم في صدر الكتاب عملا بخبر من صلى
على في كتاب لم تزل الملائكة تستغفر له ما دام اسمى في ذلك الكتاب
واني بالسلام معها امثال لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما
ولكون الظاهر من الآية طلب الجمع بينها كره المتأخرون افراد احدهما عن الآخر
وقال المتقدمون انه خلاف الاولى والمشهور ان الصلاة حقيقة لغوية في الدعاء
وحقيقة شرعية في الاركان الخصوصية ومجاز في الرحمة المقرونة بالتعظيم فتكون
صلاة الله سبحانه وتعالى على رسوله من الاخير والمراد منها زيادة التكريم
والاعظام اذ هذا غاية الرحمة والمراد منها وتكون صلاة الملائكة والانس
والجن عليه صلى الله عليه وسلم من الاول والجملة هنا خبرية لفظا انشائية
معنى ولو جعلت خبرية لفظا ومعنى لم يكن الخبر بها مصليا على ان بعضهم جوز
ذلك واحتج بالامتنان الاطالة بذكره والصحيح انه صلى الله عليه وسلم ينتفع
بصلاته تعالى كما ينتفع السيد بمجدة عبده الا ان الادب ان يلاحظ المصلي
انتفاع نفسه بالصلاة كما يلاحظ العبد انتفاع نفسه بمجدة سيده * واختار
التعبير بالصلاة وهي اسم مصدر وعدل عن الاصل وهو التصلية لايهام الاصل

والصلاة والسلام
على سيدنا محمد
المبعوث بد ين
الحق الى الانس
والجنان

التصليّة بمعنى التعذيب قال تعالى وتصلية جحيم * وعبر بالسلام ولم يعبر بالتسليم مع انه لا ايام فيه ليناسب التعبير بالصلاة * والسلام حقيقة لغوية في الامان ومنقول شرمي في التحفة والمراد على الاول تامينه صلى الله عليه وسلم مما يخاف على امته لانه معصوم او على نفسه على ما قيل انه يحتمل نسيانه العصمة عند اشتداد الكرب في الهشر وعلى الثاني مخاطبته بكلامه القديم خطايا بالاعلى رتبة مقامه والاعتناء به كما يحى بعضنا بعضا وقوله على سيدنا السيد من يفوق قومه * وقيل هو من يحتاج اليه في الشدائد لدفع المكاره * وقيل هو الحليم وقيل هو من يستوى ظاهره وباطنه والنبي صلى الله عليه وسلم متعل بقلائد جميع هذه المعاني * واطلاق السيد عليه صلى الله وآله وسلم مأخوذ من قوله عليه السلام انا سيد ولد آدم يوم القيمة ولا فخر والتخصيص في الحديث بيوم القيمة لظهور السيادة هناك اتم ظهور * وقوله محمد بدل من سيدنا وهو علم منقول من اسم مفعول المضعف سعى به نبينا صلى الله عليه وآله وسلم بالعلم من الله تعالى لجده عبد المطلب * وخصه هنا بالذكور دون غيرهم من اسمائه عليه الصلاة والسلام لكونه اشرفها واشهرها واكثرها استعمالا * ولان الله تعالى ذكره في القرآن في سياق الامتداح * ولكونه مقرونا بابا سمه تعالى في كلمتي الشهادة وقوله المبعوث بد ين الحق اى المرسل به * والدين لغة ما يتدين اى يتعبد به ولو باطلا كما يدل عليه قوله تعالى لكم دينكم ولي دين وقوله تعالى ومن يتم غير الاسلام دينان قلن يقبل منه واصطلاحا ما شرعه الله لعباده على لسان نبيه من الاحكام فهو مقصور على الدين الحق و اضافته الى الحق بيانه قال عز من قائل ان الدين عند الله الاسلام * وقوله الى الانس والجان متعلق

باسم المفعول وال فيما للاستفراق والانسم البشر والجان هم ارواح
مجردة * وقيل هم اجسام يطلب عليها عنصر النار والهوى وقيل نفوس بشرية
مفارقة باذانها * وعلى كل فلهم عقول وفهم وهم مكلفون ويناصى الله عليه وسلم
مرسل اليهم قال امام الحرمين في الارشاد وقد علمنا ضرورة انه صلى الله عليه
وسلم ادعى كونه مبعوثا الى الثقلين وقال ابن تيمية اتفق على ذلك علماء السلف
من الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين * وقال ابن عبد البر لا يختلفون في انه صلى الله
عليه وسلم بعث الى الانس والجن وهذا ما فضل به على الانبياء وقال ابن حجر
ثبت التصريح بذلك في حديث * وكان النبي بعث الى قومه وبعث الى الانس
والجن اخرجه البزار فان قيل يلزم من عموم البعثة الى جميع الانس والجن عموم
التبليغ وكيف يستقيم وهو لم يبلغ الا من اجتمع به اجيب بان المراد من التبليغ اللازم
للبعثة ما هو اهم من ان يكون مباشرا او بالواسطة والله اعلم * وعلى آله واصحابه
واولاده ولا يسهم باحسان * اصل الآل اهل ا واول بدلالة تصغيره على اهل
واويل وخص استعماله في الاشراف ومن له خطر * فلا يقال آل الحجام فلان
مثلا * واختلف في المراد بال النبي عليه وعليهم السلام فعند الشافعية انهم مومنون
بنبي هاشم وبنو المطلب * وحميد المالكية والحنابلة انهم بنو هاشم فقط *
وخص الحنفية فرقا آل علي وآل جعفر وآل عقيل وآل العباس والمارث
وقيل هم امته وقيل اتباعه وقيل من يؤتى اليه نسباً وهم الذين تحرم عليهم الصدقة
اونسية مجبورية وهم العلماء المشرعون ونسبة حقيقية وهم الانقياد والاولياء *
ومن اجتمع له النسب مع شئ مما مر فنور على نور والمناسب في مقام الدعاء تفسيره
بالعموم * والصلاة على الآل بما كانا مطلوبة اتفاقا * لقوله صلى الله عليه

وعلى آله واصحابه
واولاده ولا يسهم
باحسان

وآله وسلم لاتصلوا على الصلاة البتراء قالوا وما الصلاة البتراء يا رسول الله
قال تقولون اللهم صل على محمد وتمسكون * بل قولوا اللهم صل على
محمد وعلى آل محمد * وفي الصلاة عليهم استقلال خلاف بين اهل السنة
* فقليل مكرهه وقيل خلاف الاولى وقيل ممنوعة * والراجح الثاني لكونها
من شعار الانبياء * والا اصحاب جمع صاحب او جمع صعب بكسر الحاء
او جمع صعب بسكون الحاء اسم جمع والمستعمل في موضع مفرد ما الصعابي
بالفتح نسبة الى الصحابة * والصعابي من اجتمع بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم
مؤمنه يده في محل التعارف * ولو لحظت وان كان غير مميز * سواء روى
عنه شيئاً ام لا * والتقييد بالموت على الاسلام شرط له وام الصحة لالاصلها
فمن ارتد ومات مرتداً كعبد الله بن خطل فليس بصعابي * وقوله واولاده
اولاد الرجل من ينتهي اليه سواء ادلى بذكر او بانثى * وذكر المؤلف
الاولاد مع ان اغلبهم داخل في الآل * يشمل الصلاة والسلام من كان
من اولاده عليه السلام * من غير الآل لان النسبة بين كل من اله واصحابه
واولاده عليه السلام العموم والخصوص الوجهى * لتحقيق صدق الثلاثة
في مثل الحسين وانفراد الآل عن الاصحاب والاولاد في مثل الرشد
والمأمون * وانفراد الاصحاب عن الآل والاولاد في مثل الصديق والفاروق
وانفراد الاولاد عن الآل واصحاب * فبين امه شريفة وهو من غير بني
هاشم وبني المطلب * وهذه النسبة باعتبار تفسير الآل ببني هاشم والمطلب
او ببني هاشم فقط او بمن خصهم الحنفية * اما اذا افسر بكل مومن فالنسبة
بين الآل وبين كل من الصحابة والاولاد العموم والخصوص المطلق كما هو

ظاهر (لا يقال) لو خرج احد من اولاده عليه السلام عن الملة عصمهم الله
من ذلك لكان غير داخل تحت عموم الال الذين هم كل مومن فتكون
النسبة حينئذ العموم والخصوص الوجهي ايضا لانقول هذا فرض ممتنع
اذ من المستحيل شرعاً عند اهل التحقيق كفر احد من ذريته عليه السلام
وقد اطلنا النقل في هذا في كتابنا الشاهد المقبول * بفضل ابنا الرسول
* فاطمة ان اردته * وقول المؤلف واتباعهم باحسان * التابعون جمع تابع
* والمراد منه هنا التابعي وهو من اجتمع بالصحابي اجتماعاً متعارفاً وطول
الاجتماع ليس بشرط كما في الصحابي مع النبي على ما صححه ابن الصلاح
والتنوير وهو المعتمد * ولا يشترط التمييز في التابعي ايضا عندنا معاشر الشافعية
* ويستأنس لافضلية التابعين على من بعدهم بقوله عليه الصلاة والسلام
وبعد خير القرون الذين يلونني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم * والباء في قوله باحسان
للملابسة او بمعنى في اي وعلى اتباعهم تبعية متلبسة بالاحسان * او اتباعهم
في الاحسان والمراد بالاحسان التقوى والايمان وهو الاول يشمل عصاة المؤمنين
ولما فرغ المؤلف من مسنون الابتداء والحمد والصلاة على النبي وآله
وصحبه شرع فيها هو المقصود من الكتاب فقال * وبعد * هذه كلمة يوقى بها
للاتصال من اسلوب الى اخر * وهي ظرف زمانية مبنية على الضم لحذف
المضاف اليه مع كون معناه متوالياً * امامعية لفظه فيجوز نصبها على الظرفية
الا انه غير شهير * وقد اشتهر ان اصلها الثاني اما بدوان الواو فيها نائية عن اما
بدليل لزوم الفاء في حيزها * وهذا هو المستحب اثبت اتيانه عليه السلام
به في خطبه ومراسلاته وان الاصل الاصيل مهايكن من شيء * بعد لحذف

مناقيل بعد واقعت لما مقامه * ومعنى كونه اصلا ما ان التركيب حقه ان
 يكون هكذا ولم يوت به * لانه نطق به ثم حذف * لانه لم ينقل عن العرب
 الا تيان بذلك الاصل في خطيبهم او مراسلاتهم * والخلاف مشهور في اول
 نطق بها ف قيل ادم * وقيل يعقوب * وقيل داود * وهو الاقرب * وكانت
 له فصل الخطاب * وقيل كعب بن لؤى * وقيل يعرب * وقيل سبحان بن
 وائل * وقيل قس بن ساعدة الايادي * فهذه فوائد * الفاء واقعة في
 جواب الواو النائية عن لما * او في جواب لما النائية عنها الواو * وهذه فوائد
 مبتدأ وخبر * والمشار اليه هنا مسائل هذا الكتاب الموجودة في الذهن سواء
 اتقدمت الاشارة على جميعها او تاخرت * والفوائد جمع فائده وهي لغة
 ما استفيد من علم او مال او جاه * وعرفنا المصلحة المرتبة على الفعل من حيث انها
 ثمرة وتنتيجته والمراد بها هنا ما يستفاد من المعاني * وفي علم القرائن * لا متعلق
 بمحذوف * وهو ما خبر بعد خبرا * ووصف * او حال من المشار اليه * او خبر
 لمحذوف تقديره * هي تعريف علم القرائن سيأتي قرينا في كلام المؤلف * قيدتها *
 اثبتها بالكتابة الكيلا تنسى والجملة حال صاحبها مفسر ضميرها * وهذه فوائد
 * والمعنى اشير اليها حالة اتمامى تشييدها * وهي نافعة لمريدها * الواو
 للاستئناف اولى منها الحال * وبالله التوفيق * اخر السند اليه في هذه الجملة ليبيد
 ناقص فيكون للمعنى ان التوفيق مقصور على الاتصاف بكونه بالله فهو من
 باب قصر الموصوف على الصفة لا العكس * والتوفيق هو جعل فعل البعده موافقا
 لما هو خير في حقه قال المؤلف تقع الله به * باب * خبر مبتدأ محذوف تقديره
 هذا باب * والباب لغة فرجة في الحائط توصل بهامن داخل الى خارج ومن

فهذه فوائد

في

علم القرائن

قيدتها

وهي نافعة

لمريدها

وبالله

التوفيق

باب

خارج الى داخل واصطلاح اسم جملة متميزة من الالفاظ الدالة على معاني
 مخصوصة تشتمل غالباً على فصول وفروع وتنايه واجاث * وانما بوب الكتب
 لانه ادى لحسن الترتيب واسهل لاستخراج المسائل من مضانها **علم الفرائض**
 هو فقه الموارث **وعلم الحساب** الموصل الى معرفة ما يخص كل ذى حق من
 التركة **علمه** ان حقيقة علم الفرائض مركبة من جزئين احدهما فقه الموارث
 خرج به فقه غير هذا كالصلاة والصوم * والجزء الثاني هو الجزء الموصل من
 علم الحساب الى معرفة ما يخص كل ذى حق من التركة **مخرج** به اجزاء
 الحساب التي لا توصل بها الى ذلك كالارثما طيقي ونحوه وفي تعبيرهم في
 التعريف بعلم الحساب الموصل ايهام ان جميع علم الحساب جزء من علم
 الفرائض * وان قولهم الموصل الى غنصة لما به الحساب لا الجزء المخصوص
 فاذكر هنا اولي والفرائض جمع فريضة بمعنى مفروضة اي مقدرة لما فيها
 من السهام المقدرة فنلت على التعصيب وصارت لقبا لهذا الفن هذا
 تعريف علم الفرائض * وموضوعه التركات والعدد * وواضعه النبي عليه
 افضل الصلاة والسلام واسمه كما سبق علم الفرائض والموارث * واستمداده
 من الكتاب والسنة والاجماع * وحكمه الوجوب العيني او الكفائي
 ومساكنه فضايله التي تطلب نسب معمولاتها الى موضوعاتها كما سترها ضمن
 الكتاب وفضلها انه جزيل كما حث عليه النبي عليه السلام صلواتها وكا قيل فيه
 انه نصف العلم وجوهر الفقه * ونسبته الى غيره * انه من العلوم الشرعية
 والرياسية وفائدته الاقتدار على تعيين السهام لدويها * وغايتها اصيل الحقوق
 الى ذويها **والتركة** **بمعنى** التركة كالطلبة بمعنى المطالبة **وما خلفه**

علم الفرائض
 هو فقه
 الموارث
 وعلم
 الحساب
 الموصل الى
 معرفة ما
 يخص كل
 ذى حق
 من التركة
 والتركة
 ما خلفه

الميت من مال * ومنه دية تؤخذ من قاتله له خولها في ملكه تقديرا
 * او حق * كخيار وشفعة وقصاص وحد قذف واختصاص كالماج
 والحرم المحترمة ونحوها * واكثر ما يتعلق بتركة الميت * اعاد لفظ الميت
 في موضع اضماره لئلا يكثر زيادة التمكن عند السامع كافي قوله تعالى قل هو الله
 احد الله الصمد * ولم يقل هو الصمد لذلك * خمسة حقوق * لازائد
 عليها بدليل الاستقراء من موارد الشرع * مرتبة * اى مقدم بعضها
 على بعض * قال الباجوري رحمه الله الحق المتعلق بالتركة اما ثابت قبل الموت
 واما ثابت بالموت * والاول اما متعلق بالعين او متعلق بالذمة * والثاني اما
 للميت وهو مؤن التجهيز * واما للغير وهو اما ان يكون ثبوته من جهة الميت بحيث
 يكون له تسبب في ذلك وهو الوصية او لا وهو الارث فالجملة خمسة حقوق
 انتهى * اولها * عندنا وعند الحنفية والمالكية * الحق المتعلق بعين
 التركة * وانما قدم على مؤن التجهيز لان صاحبه كان يقدم به في الحياة لكن
 تعلق الغرماء بعين مال المجهور عليه بالفلس لا يقتضى تقديم حقهم على مؤن
 التجهيز بل مؤن التجهيز مقدمة ولما كانت صور تعلق الحق بالعين غير محصورة
 فيما ذكره المؤلف اشار اليها بكاف التثنية فقال * كالتركة * اى عندنا
 خلافا للحنفية والحنابلة فهي عندهم من جملة الديون المرسلة وصورتها ان
 تعلق الزكاة بالنصاب ويكون النصاب باقيا فتقدم الزكاة وما ذكره السبكي
 من انه لا حاجة لذكرها هنا لانه ان كان النصاب باقيا فالاصح ان تعلق الزكاة
 بالنصاب تعلق شركة فلا يكون قدر الزكاة تركة اجاب عنه شيخ الاسلام بصحة
 اطلاق التركة على المجموع الذي منه قدر الزكاة مع القول بالاصح من ان تعلقها

الميت من مال
 او حق
 و

يتعلق بتركة
 الميت

خمس حقوق
 مرتبة
 اولها

الحق المتعلق
 بعين التركة
 كالتركة

تعلق شركة نظرا لجواز تادية الزكاة من محل آخذ كره في شرح الترتيب * اما الوتلف
 المال الا قدر الزكاة فالعتمد ما استظهره الاذرعى من انه لا يقدم المستحقون
 الا بحصة الزكاة فقط من الباقي ولولتف جميعه تعلقت الزكاة بذمة الميت وصارت
 من الله بون الرسالة فى الذمة وهي مؤخره عن مؤن التجهيز كما سياتى * و * كارش
 * الجناية * المتعلق برقة الجاني * وصورته ان يقتل العبد نفسا او يقطع طرفا خطأ
 او شبه عمد او عمد اعنى عنه مستحق القصاص على مال او لا قصاص فيه كقتله ولده
 او اتلف مال انسان بغير تسليطه ثم مات السيد وارث الجناية متعلق برقة العبد
 فالجنى عليه مقدم فى هذه المسائل بالاقل من قيمة العبد وارث الجناية * والرهن *
 اى المال المتعلق بعين المرهون من حيث الرهن * وصورته ان تكون التركة او بعضها
 مرهونة بدين على الميت فيقضى من المرهون دينه مقدما على مؤن التجهيز وسائر
 الحقوق * ولو جنى العبد المرهون قدم حق الجنى عليه لاختصاص تعلقه برقة
 الجاني وتعلق حق المرتن برقبته وبالذمة معها * والزكاة مقدمة عليها كما فى شرح
 الجمهرى * ومن الحق المتعلق بالعين ايضا سكنى المعتدة عن وفاة فتقدم بها على
 غيرها * ومنه ايضا حصة العامل فى ربح القراض وصورته ان يقارض رجلا على مائة
 دينار مثلا ليتجر فيها والربح بينهما مناصفة مثلا وقبل قسمته مات رب المال فالعامل
 مقدم بحصة الربح * وبقي للحق المتعلق بالعين افراد اخر مذكورة فى المذولات *
 وجميعها مقدمة على مؤن التجهيز خلافا للحضالة فان مؤن التجهيز مقدمة * عندم
 على جميع الحقوق * وثانيها * اى الحقوق المتعلقة بالتركة * مؤن التجهيز * للميت
 * بالمعروف * اى نظرا لفساده واعساره من غير اسراف ولا تقنير لانظر الجارى
 عادته فى حياته من الاسراف او التقنير * وقدمت على الديون المرسله فى الذمة

لقوله صلى الله عليه وسلم في المحرم الذي مات حين وقصته ناقته كفنوه في ثوبيه
ولم يستفصل • وترك الاستفصال في قولي وقائع الاحوال ينزل منزلة العموم
في المقال • واذا ثبت ذلك في الكفن ففي معناه سائر مؤن التجهيز • ولانه اذا حجب
على الحى بفلس قدم بما يحتاج اليه على دين الترمي فكذا الميت بل اولى لانقطاع
سعيه بخلاف الحى • ويستثنى عند نامة اشر الشافعية وكذا عند الحنفية مؤن
تجهيز زوجة المؤسر التي تجب نفقتها وهو من تلزمه نفقة المؤسرين • ولو كان
يساره بما انجر اليه بالارث • ومثلهما خاد متها غير المكتراة فمؤن تجهيزها على
الزوج عندنا وعند الحنفية على المعتمد وان كانت غنية • والوجه فيه ان علاقة
الزوجة باقية لانه يرثها ويسلمها • اما عند المالكية والحنابلة فلا استثناء بل
تتعلق بتركها وان كان الزوج غنيا • وجهه ان التجهيز من توابع النفقة
وجودها انما هو للاستمتاع وقد انقطع بالموت • وتجهيز الميت الفاقد لما يجهزه
واجب على من وجبت عليه نفقته ولو بالقوة كما اذا كان الميت الفاقد لما ذكر
ابنا بالفاسحيا او مكائبا لعجز الاول بالموت ولا نفساخ الكتابة في الثاني
فان لم يوجد من تلزمه النفقة او كان فقيرا كفن من بيت المال بثوب واحد
ومثله من كفن مما وقف على الاكفان • فان تمذر تكفينه من بيت المال فعلى اغنياء
المسلمين تكفينه فرض كفاية • وثالثها • اى الحقوق المطلقة بالتركة
• الديون المرسلة في الذمة • اى المطلقة عن تعلقها بعين التركة • وانما
قدمت على الوصية لانها حق واجب على الميت اذ آو • والوصية تبرع فلذلك
اخرت • وتقدمها على الدين في نظم الالة للاهتمام بشانها لانها مأخوذة لافي
مقابل شئ ومن شان النفوس ان تشع بما يعطى بها ناو قد ينبت السنة تقديم الدين

عليها فقد روى عن علي رضي الله عنه انه قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم بدأ بالدين قبل الوصية * وتتعلق بالتركة كلها وان لم تستفرقها كتعلق ارش الجنابة برقة الجناني سواء كانت الدين لله كالحج الواجب والكفارة او لا * دمي كالقرض والثلث * ويجب على الصحيح عند ناما شر الشافعية تقديم دين الله تعالى على دين الآدمي اذا اضافت التركة عنها لقوله صلى الله عليه وسلم دين الله احق بالقضاء * وعند الحنفية والمالكية يقدم دين الآدمي لبنائه على المشاحة * ودين الله على المساحة * وعند الحنابلة يتماصمون على نسبة ديونهم كمال المقلس سواء كانت الديون لله او للآدميين او مختلفة * وللحنفية تفصيل في دين العباد * وهو ان دين الصعة مقدم على دين المرض * وما قر به في المرض انه لزمه في الصحة ان علم بغير اقراره فهو دين صحة والافدين مرض * وتفصيل في دين الله وهو انه ان اوصى به وجب أدائه من ثلث ما بقي بعد دين العباد والالم يجب والله اعلم * **رابعها** * اي الحقوق المتعلقة بالتركة * الوصايا * من المكلف الحر ولو سفيها فلا تصح عندنا وفاقا للحنفية من صبي ولو مراهقا على الاظهر * والثاني تصح من المراهق وفاقا للمالكية وعند الحنابلة تصح من مميز يعقل الوصية والشرط في تقديمها على الارث ان تكون **بثلاث** * اي ثلث ما بقي بعد الدين وموئ التجهيز لاثلاث جميع التركة **بثلاث** * فما دونه * والمستحب على ما في امالي السرخسي ان يكون خمس المال حيث كان ورثته اغنياء والا فالورثة لولي بصدقته والشرط في ذلك ايضا ان تكون **بثلاث** لاجني * موجود حال موت الموصي والمراد بالاجني من لبس بوارث لليت بالفضل لقوله صلى الله عليه وسلم

ان الله تصدق عليكم ثلث اموالكم في آخر اعماركم كم زيادة لكم في اعمالكم ولانه
 صلى الله عليه وسلم جعل الحيف في الوصية من الكبائر والحيف هو الوصية
 للوارث والزيادة على الثلث * فالوصية بما زاد على الثلث للاجنبى متوقفة
 على اجازة الورثة ان كان له وارث خاص وباطلة ان كان الوارث بيت المال
 عند من يورثه * وهي للوارث ولو بما قل كذلك متوقفة على اجازة الورثة وهل
 الاجازة تنفيذ او ابتداء عطية قولان اصحهما انها تنفذ * وللورثة اجازة بعض
 الوصايا دون بعض كمالواوصى لزيد بنصف ماله ولعمرو بثلثه وله ابن هو
 الوارث اجاز وصية زيد وردد وصية عمرو فيكون لزيد نصف المال
 بمقتضى مسألة الاجازة وامرو بجزءات من خمسة عشر جزءاً
 بمقتضى مسألة الرد ويقاس عليها نظائرها * والوصية عند الحنابلة بما
 زاد على الثلث وللوارث مع صحته وتوقفها على الاجازة في الصورتين حرام
 وتجوز عندهم من لا وارث له بكل المال * ونصح اتفاقاً بالمعلوم والمجهول
 ولغنى وفقير * وبقي للوصية فروع واحكام مهملا كتب الفقه * وقد مت
 الوصايا على الارث مطلقة كانت او معينة تقدماً للصحة الميت كافي الحياة ولقوله
 تعالى من بعد وصية يوصي بها * خامسها الارث * والمراد بالارث هنا تسلط
 الوارث على التركة بالتصرف ليصح تقدم الاربعة الحقوق عليه لان الاصح
 ان الدين لا يمنع انتقال التركة الى ملك الوارث * وهو * الضمير عائداً الى
 الارث لكن لا بالمعنى السابق الذي هو تسلط الوارث ان بل لمطلق ما هي
 الارث التي سيتكلم عليها في عبارته استخدام * لفظة البقاء * فالوارث بمعنى
 الباقي * وفي القاموس من اسمائه تعالى الوارث اى الباقي بعد فناء خلقه

﴿وَالْأَرثُ إِضَاحٌ﴾ انتقال الشيء من قوم الى قوم آخرين ﴿وَالْإِنْقَالُ حَقِيقٌ﴾
 كاتنقال المال وهو معنوي كاتنقال العلم ومنه قوله عليه السلام العلماء ورثة
 الانبياء وهو حكمي كاتنقال المال الى الحمل وهو يطلق ايضا على الاصل والبقية
 ومنه قوله عليه السلام ائتوا على مشاعركم فانكم على ارث ايكم ابراهيم اى اصله
 وبقية منه ﴿وَصَلَحٌ﴾ اصطلاحا ﴿حَايٌ﴾ اى شرعا هو ﴿حَقٌّ﴾ جنس يتناول المال وغيره
 كحق الخيار والشفعة والقصاص وكجلد الميتة قبل دبقه والحر المحترمة والعاج
 ونحوها ﴿قَابِلٌ لِلتَّجْزِئِ﴾ هذا اعيد اول مخرج لولاية النكاح فانها وان انتقلت
 للابعد بعد موت الاقرب لكن لا تقبل التجزئ فكل واحد من الاخوة
 بعد الاب مثاله ولاية كاملة لانها ولاية موزعة عليهم ولا يرد الخيار والشفعة
 والقصاص لانه ليس المراد بقبول التجزئ الافراز بل ما يمكن ان يقال لهذا
 نصفه ولهذا اثنته وهى كذ لك بهذا المعنى ثبت لمستحق بعد موت من له
 ذلك ﴿هَذَا أَقِيدَ﴾ ان مخرج للمعقوق الثابتة بالشراء والانتهاج ونحوها فانها
 حق قابل للتجزئ ثبت لمستحق لكن لا بعد موت من كان له ذلك بل في
 حياته ومن خرج ايضا كما حقه غير واحد للولاية فانه حق قابل للتجزئ في نفسه
 لكنه ثابت للابعد في حياة الاقرب وانما المتأخر فوائده لقراءة بينها
 ونحوها اى من زوجية وولاية واسلام وهذا قيد ثالث مخرج للوصية بناء
 على القول بانها تملك بالموت فانها حق قابل للتجزئ الخ لكن لا لقراءة ونحوها
 وللارث بمعنى الاستحقاق اركان جمع ركن وهو لغة جانب
 الشيء الاقوى واصطلاحا عبارة عن جزء من الماهية لا لتحقيق الابه
 وسبب اركانها تشبيها لما باركان البيت الذى لا يقوم الا به لان الارث لا يتم

الاباء ذلك كما اذامات ميت ولا وارث له ولم ينظم امر ميت المال فلا يتحقق الارث لتفقد الوارث الذي هو احد الابركاني ومثله اذامات ولم يخلف مالا ولا حقا فلا ارث لتفقد الموروث الذي هو احد الاركان كذلك شروط جمع شرط وهو لغة العلامة لانه علامة على المشروط ومنه قوله تعالى فقد جاء أشراطها اي علاماتها واصطلاحا ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته * وذلك كالعلم بجهة الارث فانه يلزم من عدمه عدم الارث ولا يلزم من وجوده وجود الارث لا احتمال وجود العلم بجهة الارث مع تحقق حياة الوارث بعد موت الموروث لكن مع وجود مانع عن الارث قائم بالوارث ولا يلزم من وجوده عدم الارث لا احتمال ان يوجد العلم بذلك مع توفر الشروط الباقية ولم يوجد مانع وقولهم لذاته راجع للطرفين وهو توضيح للمامر * واسباب جمع سبب وهو لغة ما يتوصل به الى غيره سواء كان حسيا كالجبل والمعراج فانها سببان للصعود والنزول او معنويا كالعلم فانه سبب الخير * واصطلاحا ما يلزم من وجوده الوجود من عدمه العدم لذاته * وذلك كالنكاح فانه يلزم من وجوده وجود الارث ومن عدمه عدمه * وقولهم لذاته راجع للطرفين كذلك لئلا يرد على التعريف في الشق الاول ما لو اقترب بالسبب مانع او فقد شرط كان اقترن بالسبب قتل * او عدم تحقق حياة الوارث بعد موت الموروث فانه لم يلزم من وجوده الوجود لكن لذاته بل لوجود المانع او فقد الشرط * ولئلا يرد على التعريف في الثاني ما اذا وجد المسبب عند فقد السبب لوجود سبب آخر كان فقد النكاح لكن وجد الولاء فانه لم يلزم

من عدم النكاح عدم الارث لكن لالذاته بل لوجود السبب الاخر الذي
هو الولاء * وهذا ايضا توضيح للمركب * وروايع * جمع مانع وهو لغة
الحائل * واصطلاحا ما يلزم من وجوده العدم ولا يلزم من عدمه وجود
ولا عدم لذاته عكس الشرط * وذلك كالرق فانه يلزم من وجوده عدم الارث
ولا يلزم من عدمه وجود الارث لاحتمال ان لا يكون رقيقا ولا يرث لفقد شرط
كالعلم بجهة الارث * ولا يلزم من عدمه ايضا عدم الارث لاحتمال ان لا يكون
رقيقا ويرث لوجود الشرط والسبب * وقولهم لذاته راجع للجملة الثانية بجزئها
فقط * وعلم مما ان الشرط انما يؤثر بطرف العدم * وان المانع انما يؤثر بطرف
الوجود * وان السبب يؤثر بطرف الوجود والعدم * فاركانه ثلاثة *
احدها * وارث * وهو الحي بعد المورث او الملقق بالا حيا * كالحمل
* وثانيها * مورث * وهو الميت او الملقق بالاموات كالمفقود المحكوم بموته
* وثالثها * حق موروث * من مال وما ثبت فيه الاختصاص كما ج وخمر
محرمة ونحوها وحق شفعة وقصاص وخيار * فمن مات ولا وارث له او له وارث
ولا مال له فلا ارث * وشروطه ثلاثة * احدها * تحقق حياة الوارث *
بعد موت مورثه بالمشاهدة او اليقينة او بالحفاة بالا حيا * تقدير الحمل
انفصل حيا حياة مستقرة لوقت يظهر منه وجوده عند الموت * وثانيها
تحقق موت المورث * اما بالمشاهدة او بشهادة عدلين او بالحفاة
بالموتى حكما كالمفقود اذا مضت المدة التي ينتظر فيها وحكم القاضي
بموته * او بالحفاة بالموتى تقديرهما في الجنين المنفصل بجناية على امه توجب
غرة عبد او امة تكون لورثة الجنين لانه يقد ر حيا عرض له الموت بالنسبة

الى ارث البقرة عنه فقط اذ لا يورث عنه غيرها وبه يلتز فيقال لنا حرير يورث
ولا يورث واكثر مسائل هذين الشرطين يعلم مما سبق في ميراث الفرق
ونحوهم وثالثها العلم بجهة الارث من زوجة او ولاء او قرابة مع تعيين
جهة القرابة من بنة وابوة وامومة وغيرها ومع العلم بالدرجة
التي اجتمع الميت والوارث فيها وهذا الشرط مختص بالقاضي ومثله المنق
فلا يقبل القاضي الشهادة مطلقا بان يشهد الشاهد انه وارثه فقط لاختلاف
الماء في تقديم بعض الورثة على بعض فربما ظن الشاهد من ليس بوارث
وارثا وعند الحنابلة من ادعى ارث ميت فشهد انه وارثه لا يعلمان غيره او قالوا
في هذا البلد سواء كانا من اهل الخبرة الباطنة او لا يسلم اليه بغير كفيل وبه ان
شهدا بآرثه فقط انتهى من المنتهى واسبابه المنق عليها ثلاثة
وقوله ويحيى مبتدأ لا يقال الضمير هنا راجع الى الاسباب الثلاثة فالأخبار
عنه بواحد منها في كلام المؤلف غير صحيح لاننا نقول ان المؤلف لا حظ
العطف قبل الاخبار فيكون الخبر بمجموعها فان قيل قد صرحوا بجمع العطف
اذا كان الخبر المجموع اجيب بان محل ذلك اذا كان المجموع مؤولا بواحد
كافي قولهم الرمان حلوحامض فان ذلك مؤول بجز بخلاف ما اذا قصد كل
منها في ذاته كافي قولهم الصلاة اقوال وافعال ولك ان تجعل الخبر عن
الضمير الراجع الى الاسباب الثلاثة جملة المبتدأ المحذوف وخبره بان تجعل
النكاح خبر المبتدأ محذوف نقدره اولها نكاح وثانيها ولا مؤ
ثالثها نسب فالتكاح لغة الضم والجمع واصطلاحا عقد الزوجية
الصحيح وان لم يحصل به وط ولا خلوة ولو في مرض الموت خلافا

للمالكية فلا توارث بالنكاح في مرض الموت عند هم سواء كان المريض الزوج
 او الزوجة لبطلان العقد عندهم في مرض الموت * فخرج بالعقد وطء الشبهة
 وان لحق به الولد وطء الزنا وبالصحح الفاسد فلا اثر له في الارث لكن
 المختلف في فساد خلافا معتبرا كالصحح عند المالكية في ايجاب الارث الانكاح
 المرض ونكاح الخيار لانحلاله * ويورث به من الجانبين بدليل قوله تعالى
 ولكم نصف ما ترك ازواجكم الاية * وقوله تعالى ولهن الربع مما تركتم الاية *
 ويتوارث الزوجان باتفاق الائمة الاربعة في عدة الطلاق الرجعي سواء كان
 الطلاق في الصحة او في المرض لان الرجعية زوجة في سائر الاحكام الا الوطء
 وتوابعه * ولا تورث الزوجة المطلقة باثنا اتفاقا ولا ترث ولو في مرض الموت
 عند نامة اشر الشافعية خلافا للائمة الثلاثة * فعند الحنفية ترثه مالم تنقض عدتها
 وعند الحنابلة ترثه مالم تزوج او تنتف تهمه الفرار من الارث بان كان يطلبها
 مثلا وعند المالكية ترثه ولو اتصلت بازواج حيث اتهم في طلاقها بالفرار من ارثها
 قطعاً وكذا اذ لم يتهم بان كان بسوءها او علقه بما لها عنه غنى ففعلته على المعتمد عندهم
 سدا للذرائع قال علماؤنا رحمهم الله تعالى لا نوافق على عدم الارث بنكاح
 المرض الا في ما اذا اعتق امته في مرض الموت وعقد عليها فانها لا ترث للزوم
 الدور * فانها لو ورثت لكان عتقها تبرعا على وارث في مرض الموت وهو يتوقف
 على اجازة الورثة وهي منهم وانما تصح اجازتها اذا عتقت فتوقف عتقها
 على اجازتها وتوقف اجازتها على عتقها فتتخلص من الدور بقولنا عتق ولا ترث
 * والاولاء * بفتح الواو ومد دلالة السلطنة والنصرة ويطلق على القرابة
 كما في الصحاح وشرعاً * عصوبة سببها نعمة المعتق على رقيقه * سواء كان العتق

منجزا او معلقا تطوعا او واجبا بايلا داو بغيره باختيار المعتق او بغيره * فالعصوبة
جنس يتناول سائر انواع العصبوبات * وقوله سببها الخ قيد مخرج لعصوبة
النسب ولجهة الاسلام على القول بانها ارث لاحصلحة * وما قيل من ان التعبير
بالمعتق في تعريفهم فيه نوع قصور لعدم شموله ما لو ورث انسان اصله فمعتق
عليه قهرافله الولاء ومع ذلك لا يقال سببها نعمة المعتق على رقيقه بل سببها المعتق
دون الاعتناق فهو غير جامع غير مقبول لانه اساءة ادب مع الحديث
الشريف الموافق لما في التعريف وهو قوله عليه السلام انما الولاء لمن اعتق مع
ان العرب تعبر باسم الفاعل عن من قام به الفعل وان لم يكن فاعلا حقيقة
كالوارث والتكسر والمعتق هنا من هذا القبيل فصح كون التعريف جامعا
واندفع الاعتراض * وعرفه بعضهم بانه صفة حكمية توجب لموصوفها حكم العصبوبة
عند عدلها * وقال الابي لا يحد الولاء باثم من تعريفه صلى الله عليه وسلم لحقيقته
شرعا بقوله الولاء لحة كحمة النسب لا يباع ولا يوهب ولهذا ترك بعضهم تعريفه
ادبا مع الحديث الشريف * ويثبت به الارث من جانب المعتق خاصة لان
الانعام من جهته فقط فاخص الارث به * فيرث به المعتق من حيث انه معتق
وعصبته المتمصون بانفسهم على تفصيل ياتي ذكره ان شاء الله في باب الارث
بالولاء * وما ورد من صلى الله عليه وآله وسلم ورث عتيقا من ممتلكه فضعيف
كما قاله الترمذي وبفرض صحته فيحمل على اعطائه مصلحة لارثائه والنسب
هو القرابة * وهي الاتصال بين انسانين في ولادة قريبة او بعيدة
* * * لك ان تقول * * * هي الابوة والبنوة والادلاء باحدهما * فيرث بها
الاقارب وهم الاصول كالاب والجد والقروع كالابن وابنه * والخواشي

كالاخ وابن الاخ. للايات الكريمة والاحاديث الصحيحة وما لحق بذلك من
اجماع او قياس على تفصيل فيه ياتي ان شاء الله تعالى. ويورث بها من الجانين
تارة كالابن مع ابيه والاخ مع اخيه ومن احد الجانين اخرى كابن
الاخ لغير ام مع عمته فانه يرثها ولا ترثه. والجدة ام الام فانها ترث ولد
بنها ولا يرثها. وهذا على قول من لم يرث ذوى الارحام كما
ياتي. وبقي للارث سبب دراهم سكت عنه المؤلف للاختلاف فيه.
وهو جهة الاسلام فيرث به بيت المال ان كان منتظما على الراجح عندنا
معاشر الشافعية وسواء كان منتظما ام لا على الراجح عند المالكية. كما ذكره
الشنشوري وغيره. قال الباجوري في حاشيته لكن ذكر الخطاب نقولا
صريحة في اشتراط الانتظام عندهم ايضا وهو المعتمد كما في شرح الاجهودي
فلا يصرف له شيء ان كان غير منتظم انتهى ولا يورث به عند الحنفية
والحنابلة سواء كان منتظما ام لا. فائدة قد تجتمع الاسباب الاربعة
في شخص واحد. وذلك بان يشتري ابنة عمه ثم يعقها ثم يتزوجها ثم
تموت والحال انه امام المسلمين. فهو ابن عمها وزوجها ومولاها وصاحب
بيت المال. وحينئذ يرث بالزوجية وبنوة العم فقط. وزاد الحنفية سببا
خامسا وهو ولاء الموالاة. قال السيد الجرجاني في شرح السراجية صورة
مولى الموالاة شخص مجهول النسب قال لآخر انت مولاي ترثني اذا مت
وتعقل عني اذا جنيت وقال الاخر قبلت فعندنا يصح هذا العقد ويصير القابل
وارثا عاقلا. واذا كان الاخر ايضا مجهول النسب وقال للوارث مثل ذلك
وقبله ورث كل منهما صاحبه. وعقل عنهما للمجهول ان يرجع عن عقد الموالاة

ما لم يعقل عنه مولاة انتهى * وموانه * المتفق عليها * ثلاثة * احدها
 قتل * وهو مانع من جانب القاتل فقط * وثانيها * رقيق * وهو مانع من
 الجانين * وثالثها * اختلاف دين * بين الوارث والميت بالاسلام والكفر
 وهو مانع من الجانين كما ياتي بيانه * فلا يرث القاتل من مقتوله ولو بحق *
 كمتنص وامام وقاض وجلاد بامرهما او احدهما وشاهد ومزك ولو بغير
 قصد كقتل الخطاء ولو قصده مصلحة كضرب الاب والزوج للتأديب
 وكسقي الاب الدوا وبط الجرح على سبيل المماثلة اذا افضى الى الموت
 ولو كان دفعا لصيل او في قتال العادل للباغي وعكسه سواء اكان مباشرة
 كالعمد او سببا كالاكره ولو من غير قصد كنائم ومبتون وطفل * وذلك
 لان * القاتل * عندنا * من له دخل في القتل ولو بوجه * والاصل في ذلك كله
 قوله صلى الله عليه وسلم ايس للقاتل من الميراث شي * والمعنى فيه تهمة الاستعمال
 في بعض الصور وهي ما اذا قتله عمدا فافضت المصلحة الى حرمانه من الارث
 عملا بقاعدة من استعمل الشيء قبل او انه عوقب بحرمانه * وسد الباب
 في الباقي كما في النائم والطفل ونحوهما * ولا مدخل للمقتي في القتل لانه ليس
 بلزم ولو اخطأ في فتواه * ولا للقاتل بالعين ولا بالحال ولا من احبل
 زوجته فمات بالولادة * وعند الحنفية كل قتل او جب الكفارة منع الارث
 كالقتل الخطاء او شبه العمد او الجسارى مجرى الخطاء * وما لا يوجب
 الكفارة لا يمنع الارث الا القتل العمد العمد وان * فانه يوجب القصاص
 والاثم دون الكفارة عندهم وينع الارث * وعند المالكية لا يرث قاتل
 العمد العدو وان و يرث قاتل الخطاء من المال دون الدية * وعند الحنابلة كل

قتل اوجب قصاصا اودية او كفارة يمنع الارث وما لا فلا * وتفاصيل
هذه الاحكام محلها مطولات الفقه * والرق * الذي هو الثاني من الموانع
كما مر لغة العبودية وشرعا * عجز حكمي * اى حكم به الشارع لاحس لان
العبد قادر على التصرف حسا لكن الشارع حكم بعدم نفوذه * يقوم بالانسان *
اي يتصف به ذكر اكان او انثى او خنثى * بسبب الكفر * اى بسبب هو
الكفر فالاضافة بيانية * فخرج بذلك العجز الحكمي الذي يقوم بالانسان لا
بسبب الكفر بل بسبب عدم حسن التصرف كما في الصبي والمجنون * وهو
مانع من الجانبين جانب الرقيق وجانب قريبه بجميع انواعه التي هي القن
والمدبر والملق عتقه بصفة والموصى بعتقه وام الولد والمكاتب والمبعض لانه
لو ورث لكان الارث لسيده وهو اجنبي عن الميت * ولا يورث لانه لا يملك
شيئا ولو ملكه سيده وما تحت يده من الاكساب ملك لسيده * نعم يورث
عن المبعض على الارجح عندنا جميع ما ملكه بيعضه الحر * ومقابلته انها توزع تركته
بين ورثته ومالك بعضه على نسبة الرق والحرية * وعند الحنفية والمالكية لا يرث
المبعض ولا يورث كالتقن وما ملكه بيعضه الحر يكون للمالك بعضه الرقيق
تغليبا لجانب الرق ومذهب ابن عباس انه كالحر في احكامه وبه قال الحسن
والثخفي والشعبي وجابر والثوري وابو يوسف ومحمد وزفر * فيرث ويورث
ويجب كالحرة * ومذهب الحنابلة يرث ويورث ويوجب على حسب ما
فيه من الحرية الا ان كان بينه وبين مالك بعضه مهايأة فكل تركته لورثته
وبه قال عثمان رضي الله عنه والليث والمزني واهل الظاهر * فلو مات ابن
مبعض نصفه رقيق عن اب وام فند نالاه ثلث ما ملكه بيعضه الحر ولا يه

بأقيه وعند الخفية والمالكية لا شيء لها وماله كله لما لك بعضه * وعند
 الحنابلة حيث لا مهايأة لما لك نصفه نصف المال ولا ماله السدس ولا يه
 الباقي وما ذكره البا جوري في حاشيته على الشنشوري من أن المبعض
 يورث عنه جميع ماملكه بعضه الحر عند الحنابلة كذهبنا مخالف لما في كتبهم
 ولومات حر عن أم واخ حرين وابن مبعض نصفه حر ونصفه رقيق * فعند
 الحنابلة للام سدس ونصف سدس وكل من المبعض والاخ الحر نصف الباقي
 فاصل المسألة ستة وتصح من أربعة وعشرين للام ستة وللأخ تسعة وللأبن
 للمبعض تسعة * ولا يخفى حكمها عندنا وعند الخفية والمالكية أنه لا يرث
 ولا يجب * فلللام الثلث والباقي للأخ * وما ذكر في المكاتب من أنه لا يرث
 فبإتفاق الأئمة الأربعة * وأما كونه لا يورث ولا يجب فهو ما عليه الإمامان
 الشافعي وأحمد بن حنبل رحمهما الله وقال الإمامان أبو حنيفة ومالك رحمهما الله
 إذا مات المكاتب قبل أداء كتابته وترك ما لا تؤدي منه كتابته أو ما بقي منها
 وما فضل فلورثته مطلقا عند أبي حنيفة * ولئن كان معه في الكتابة من يعتق على
 الحر إذا ملكه ومن وُلد له في الكتابة دون ورثته الأحرار عند الإمام مالك
 رحمه الله ذكره في شرح الترتيب * فائدة يستثنى من منع الرق للارث من
 جانب القريب ما لو جني على كافر له أمان حال حرية وأما أنه ثم تقض
 الأمان فسيواسق وسرت عليه الجناية فمات حال رقه فإن قدر الدابة
 يكون لورثته * قال البلقيني وليس لنا صورة يورث فيها الرقيق مع رق
 جميعه الأهذه لكنهم إنما أخذوها بالنظر للحرية السابقة فالاستثناء بالنظر
 لكونه حال الموت رقيقا * قال المؤلف رحمه الله ولا يرث المسلم الكافر

ولا عكس * اي ولا يرث الكافر المسلم هذا تقرير على ما ذكره من كون
اختلاف الدين بالاسلام والكفر هو المانع الثالث من موانع الارث المتفق عليها
والدليل في ذلك خبر الصحيبين لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم
وسواء في ذلك عندنا وعند الحنفية والمالكية اسلام الكافر قبل قسمة
تركة مورثه او بعدها * وسواء كانت الارث بالقرابة او بالنكاح او
بالولاء * وقال الحنابلة ان اسلم الكافر ولو مررنا قبل قسمة التركة ورث
ترغيباله في الاسلام * او قبل قسمة بعضها ورث فيما بقي * وعندهم ايضا يرث
المسلم من عتيقه الكافر * وكذا يرث الكافر من عتيقه المسلم عندهم على الاصح *
لخبر النساءى لا يرث المسلم النصراني الا ان يكون عبدا او آمنه صححه الحاكم *
والخبر عندنا مؤول بان معناه ان ما يبد العبد ملك لسيده كما في الحياة لا ارث له من
العتيق لانه سماء عبدا * فائدة * هل الكفر كله ملة واحدة ام ملل فالاصح عند
الشافعية * وكذا عند الحنفية ان الكفر بانواعه كلها ملة واحدة لقوله تعالى والذين
كفروا بعضهم اولياء بعض * وقوله تعالى لكم دينكم ولي دين * وقوله تعالى وان ترضى
عنك اليهود والنصارى حتى تسع ملتهم * وقوله تعالى فماذا بعد الحق الا الضلال
فاشعرت هذه الايات بان الكفر كله ملة واحدة * والمعتمد عند المالكية ان اليهودية
ملة والنصرانية ملة * وما عداها ملة * وعند الحنابلة الكفر ملل شتى متفرقة على
الاصح ويظهر اثر اختلافهم في مجوسى مات عن اربعة بنين ابن مجوسى * وابن من
عبدة الاوثان * وابن نصراني * وابن يهودى * وليس له ورثة سواهم * فعند
الشافعية وابي حنيفة جميع ما خلفه بين البنين الاربعة بالسوية لان الكفر عندها ملة
واحدة كما تقدم وعند الامام مالك رحمه الله جميع ما خلفه للوثني والمجوسى لا تقاوم

مع الميت في ملة واحدة * وعند الامام احمد رحمه الله يختص بالتركة الابن المجوسي وحده دون باقي اخوته لاستوائهم مع ابيه في ملة واحدة * تنبيه * ما ذكره الشنشوري رحمه الله في شرح الترتيب والرحية من ان مذهب الامام احمد رحمه الله موافق لمذهب مالك في كون الكفر عند ثلاث ملل * مخالف لما صرح به الحنابلة فيما وقفت عليه من كتبهم من انه عند هم ملل شتى كما مر * وكذلك دعواه في الشرحين المذكورين الاجماع على عدم تورث الكافر من المسلم مع ان الاصح من مذهب الحنابلة كما مر ان الكافر يرث من عتيقه المسلم فليتأمل والله اعلم * تنبيه * بقي من موانع الارث ثلاثة لم يذكرها المؤلف للاختلاف فيها فالاول منها اختلاف ذوى الكفر الاصلى ذمة وحرابة فلا تورث بين ذمي وحربي في الاظهر عندنا وعند الحنفية لعدم الموالاة بينهما فلو عقد الامام الذمة لطايفة فاطنة بدار الحرب لم يتوارثوا مع اهل الحرب خلافا للمالكية والحنابلة وزاد الحنفية منع الارث باختلاف الدارين الحربيين فعند هم لا يرث الحربي الرومي من الحربي الهندي وعندنا لا اعتبار باختلاف الدارين * والمعاهد والمسانم كالذمي على الارجم عندنا فلا تورث بينهما وبين الحربي والثاني كما في كشف القوامض انها كالحربي لانها لم يسقطنا دارنا وبه قالت الائمة الثلاثة * وعليه فيجري التوارث بينهما وبين الحربي * الثاني من الموانع المختلف فيها الردة اجمارا لله وجميع المسلمين منها * وهي لفسة ماخوذة من الارتداد بمعنى الرجوع والانصراف عن الشيء * واصطلاحا قطع المكلف الاسلام بفعل مكفرا واعتقاده او قوله * فلا يرث مرتد ولا يورث لابقرابة ولا بغيرها فلوارثه متوارثان الى النصرانية مثلامتنع التوارث بينهما لانها لا يقران

على ما انتقل اليه ولا عبرة بالموالاته بينها لانها حينئذ كالعدم * ومال المرتد
 وحقوقه المنتفع بها كالمال ج و جلد الميتة و كلب الصيد وغير هذا من
 الاختصاصات موقوفة سواء الحق بدار الحرب اهل لم يلحق فان اسلم اخذها
 وان مات على ردة كانت فينا اتفاقا فتصرف مصرف التي كما هو مقرر
 في كتب الفقه * والمرتدة كالمرتد فالحاقها في بد موتها خلافا للحنفية * فانهم قالوا
 ما لها الورثة سواء اكتسبت في حال اسلامها او في حال ردتها * ومال المرتد
 الذي اكتسبه في حال اسلامه وفي حال ردة بالسوية عند الاثثة الثلاثة
 فكله في خلافا للحنفية ايضا * فانهم قالوا اما اكتسبه في حال اسلامه فلورثته
 المسلمين يوم موته لا يوم ردة * وما اكتسبه في حال ردة لبيت المال *
 ولحقوق المرتد بدار الحرب منزل منزلة موته عند الحنفية فتقسم تركته بين
 ورثته المسلمين على ما مر * فان اسلم ود الورثة ما بقى بايديهم * ولا يرجع
 عليهم بما تصرفوا فيه ان اقتسموا بعد الحكم بحقوقه والارجع عليهم افاده
 في شرح الترتيب * وعندم ايضا كما في السراجة وشرحاتها تورث اهل
 ناحية ارتدوا باجمعهم لان ديارهم صارت دار حرب * وعند الحنابلة
 لو اسلم المرتد قبل قسمه تركته مورثته ورثته ترغيبا له كافي مطلق الكفر
 والزندقة وهو من بغى الكفر ويظهر الاسلام * وقيل من لا يختار دينه
 وقيل من ينكر الشرع جملة * لا يرث ولا يورث وماله واختصاصه في كالمرتد
 خلافا للالكية حيث قالوا ماله لورثته ان مات قبل الاطلاع على زندقته
 لاحتمال توبته او طعنه في الشهود لو كان حيا * اما اذا اطلعنا على زندقته
 باقراره ودام عليها الى ان مات فلا يورث اجماعا لانه اقم من المرتد افاده العلامة

الامير المالكى • واذا مات ذمى لا وارث له من اهل الذمة كان ماله فياً
وكذا ما فضل من ماله عن الارث ان لم يستغرق وارثه التركة • ولا يرد
على وارثه الغير المستغرق للتركة ولا يصرف لذوى رحمه سواء انتظم
بيت المال ام لا لان انتظام بيت المال انما هو شرط فى الارث لافى التى فلو خلف
عمة مثلاً فقط فالمال كله لبيت المال او بتناقلها النصف والباقي لبيت المال
الثالث من الموانع التى سكت عنها المؤلف الدور الحكيمى • والدور
الرجوع الى المبدأ والحكمى ما تعلق بالاحكام • فيخرج به الدور الكوفى
الواقع فى المنطق والاصول والدور الحسابى وهو توقف العلم بكل من
المقدارين على العلم بالآخر • وضابط الدور الحكيمى انه كل حكم ادى ثبوته
لنفيه فيدور على نفسه ويكر عليها بالبطالان • ويقع فى كثير من ابواب الفقه •
والمراد منه هان يلزم من التوريت عدمه • كان يقر اخوة حائز او اخوة حائزون
باين للبيت فيثبت نسب الابن ولا يرث لانه لو ورث لم يكن الاخ حائز ابل
يكون محجوباً فلم يصح اقواره فلم يثبت نسبه فلا يرث فادى ارثه الى عدم ارثه •
وكما لو اعتق الاخ الحائز عبيدين فشهد ابائى للبيت وقبل شهادتهما القاضى فيثبت
نسب الابن ولا يرث للدور لانه لو ورث لملك العبدان فيبطل عتقهما فيبطل
شهادتهما الرقما فيبطل النسب فلا يرث فادى لارثه الى عدم ارثه فتخلص من الدور
بقولنا يثبت نسبه ولا يرث • وهذا اظهر قولى الشافعى • والثاني يثبت
نسبه ويرث اما لو شهد به مدلان من الورثة او من غيرهم فيثبت
نسبه وارثه اتفاقاً • وعند الحنفية لو اقر الورثة كلهم ثبت النسب
والارث • او بعضهم ثبت الارث • فيقتسمان اى المقر والمقر له جميع ما فى

يد المقر على قدر سهامها من مسألة الاقرار * وعند مالك واصحابه رحمهم الله
يرث بالاقرار بحسب الحال ولا يثبت نسبة الا باقرار عدلين من الورثة
ولا يشترط في المقر ان يكون حائرا عندهم * وعند الحنابلة ان اقر الورثة
كلهم ثبتت نسبة وارثه او بعضهم ثبت النسب والارث من اقربهم فقط دون
الميت وبقية الورثة فيشاركه فيما يديه او ياخذ الكل ان اسقطه * وفي الاقارير
فروع ومسائل محلها مطولات الفقه * تنبيه * عد بعضهم من الموانع ايضا
اللعان وليس كذلك فان عدم الارث فيه لعدم ثبوت النسب فلا ارث معه بين
الولد والملاعن وكل من يدلى به وليس نصبة امه نصبة له صفة كانت او ميتة
خلافا للامام احمد رحمه الله * وتؤمما اللعان ليسا بشقيقتين وبه قال الامامان
ابو حنيفة و احمد وعامة اهل العراق * وتؤمما الزنا ليسا بشقيقتين عند الائمة الاربعة
وذهب الامام مالك الى ان تؤمى اللعان شقيقتان * والفرق بينهما وبين تؤمى
الزنا مذكور في مطولات كتبهم * واذا كذب الملاعن نفسه قبل موت الولد
المنفى او بعده ثبت نسب الولد وترتب عليه مقتضاء عندنا مخرج الشافعية *
وان لم يخلف الولد المنفى ولدا ولا اخا ولدمعه * ولا نظرا لاتهم بانه انما كذب
نفسه ليرث ما تركه فيها اذا كان التكذيب بعد الموت * بل لو قتله واستلحقه لحقه
ولا يقتل به * وهذا هو مذهب الامام احمد رحمه الله * وقال ابو حنيفة
ومالك رحمهم الله ان كان الولد حيا ثبت النسب وحده ويقع التوارث بينهما
وان كان ميتا فان خلف ولدا او ولدا او اخا ولدمعه او لم يخلف وقل
المال فكذلك * وتنقض القسمة * والا فلا ثبوت ولا نسب * وبما فرغ من
ذكر حد الارث وادكاها وشروطه واسبابه وموانعه شرعي في ذكر من يرث

الم للاب * كذا * الثاني عشر * ابن الم الشقيق * وان نزل
 بمحض الذكور ايضا * والثالث عشر * ابن الم للاب * وان نزل
 كذلك * اما ابن الاخ للام والم للام وابنه فليسوا بوارثين كما علم من تركه
 هدم هتابل من ذوى الارحام كما ساقى * والرابع عشر * الزوج *
 الخامس عشر * المتق * وعصبتها المتصبون بانفسهم وم الذكور كما ساقى
 ذكرهم ان شاء الله تعالى مفصلا * فهذه عدة الوارثين من الذكور بطريق
 البسط * اما عدتهم بطريق الاختصار فعشرة الابن * وابنه وان سفل
 والاب * وابوه وان علا * والاخ مطلقا * وابنه الاللام * والم * وابنه
 الاللام فيها * والزوج * وذوالولاء * ومن عداهؤلاء من الذكور الاقارب
 فمن ذوى الارحام كابن البنت وابي الام وابن الاخ من الام والحال ونحوهم
 ولما فرغ من عدد الوارثين من الذكور شرع في عدد الوارثات فقال
 * والوارثات من النساء * النساء اسم جمع لا واحد له من لفظه * بطريقة
 البسط * كما مر في عدد الوارثين من الذكور * عشر * الاولى * البنت *
 الثانية * بنت الابن * وان سفل * ابوها المدلى بمحض الذكور كبنت ابن
 الابن فتخرج بنت البنت وبنت بنت الابن وبنت ابن البنت وكل من في
 نسبتها الميت اثني * والثالثة * الام * والرابعة * الجدة من جهة الام *
 اى المدلية بمحض الاناث وان علت * والخامسة * الجدة من جهة الاب *
 على تفصيل فيها وهو ان الجدة المدلية الى الميت بذكر واحد بنفسها او علت
 بمحض الاناث وارثة بالاجماع وان ادلت بابي الاب بنفسها او علت بمحض
 الاناث ورثت ايضا عند الحنابلة ولم ترث عند المالكية * وعندنا وعند الحنفية

يرث من ذكرنا وترث ايضا خلافا لهما كل جدة تدلى بوارث ولو كان في نسبتها
 اكثر من ذكرين ولا ترث اجماعا كل جدة ادلت بذكرين اثنين ويعبر عنها
 بالجدة المدلية بذكر غير وارث فهي من ذوى الارحام و السابعة و الاخ و الاب
 لا اولادها و الثامنة و الاخ و الام لا اولادها و التاسعة و الزوجة و باثبات الهاء لغة سائر العرب ما عدا اهل الحجاز
 واقتصر عليها الفقهاء والفرضيون للتمييز وخوف اللبس و المباشرة
و المعتقة و وفي مضاهي معتقة للمعتق ذكرنا كان لو اتى سواء اكان بمباشرة
 او سراية ولا مدخل لها في ولا عتيق غيرها وان كان اباه او ابنه لان ذلك
 مختص بالذكور كما ياتي و فهذه عدة الوارثات بطريق البسط اما عدتهن بطريق
 الاختصار فسبع البنت وبنت الابن والام والجدة مطلقا والاخت مطلقا
 والزوجة والمعتقة ومن عد اهل اولاد من الاناث الاقارب من ذوى الارحام
و فائدة و اذا اجتمع ممكن الاجتماع من الورثة ورث منهم خمسة الاب والام
 والابن والبنت واحد الزوجين وحجب الباقيات ومسألتهن من
 اربعة وعشرين اذا كان الميت زوجا وهي غير منقسمة ونص من اثنين
 وسبعين و ومن اثني عشر اذا كان الميت زوجة وهي غير منقسمة ونص من
 ستة وثلاثين واذا ماتت امرأة عن الذكور الخمسة عشر ورث منهم ثلاثة الابن
 والاب والزوجة وحجب الباقيات ومسألتهن من اثني عشر وهي منقسمة واذا
 مات رجل عن العشر الاناث المذكورات ورث منهن خمس الام والبنت وبنت
 الابن والزوجة والاخت الشقيقة وحجب الباقيات والمسألة من اربعة وعشرين

منقسمة عليهم وكل من انفرد من المذكور يرث جميع المال الا الزوج لانه لا يرد عليه ومن لا يقول بالرد يستثنى الاخ للام ايضا * وكل من انفردت من النساء تحوز جميع المال الا الزوجة لانه لا يرد عليها * وعند من لا يقول بالرد لا يحوز جميع المال من النساء الا المعتقة لانها هي الماصبة بنفسها فقط * ولو فقد و الى الورثة كلهم فاصل المذهب * اي مذهب الشافعي رحمه الله * انه لا يورث ذو الارحام و * لو فقد المصبات و وجد من ذوى الفروض من لم يستغرق التركة فاصل المذهب انه * لا يرد على ذوى الفروض بل المال كله * في الاولى والباقي بعد الفروض في الثانية * ليت المال وان لم ينتظم بان جار متوليه او لم يكن اهلا * لان الحق للمسلمين فلا يسقط باختلاف نائبهم كالتزكاة وهذا احد قولى المالكية كما سبق في اثناء الكلام على الاسباب * و المختار المفتى به عند المتأخرين بل وكثير من المتقدمين انه اذا لم ينتظم امر بيت المال القول بالرد على اهل الفروض * حيث وجد ذو فرض غير الزوجين ما فضل * مفعول للرد * من فروضهم بنسبة فروضهم * لا بمقتضى عدد دروسهم * وسياق الكلام عليهم فيما بعد * اى في الباب الذى عقده المؤلف لمسائل الرد وهذا القول هو المعتمد عند متأخرى المالكية كما قدمنا التنبيه عليه في الكلام على الاسباب * اما عند الامامين ابي حنيفة واحمد رحمهما الله تعالى فقد سبق انها لا يورثان بيت المال اصلا انتظم ام لا * فان لم يكنوا اى ذو الفروض * موجودين او كان الموجود منهم احد الزوجين * صرف الى ذوى الارحام * وفاقا للحنفية والخبابلة والمعتمد عند المالكية كما علمت * وسياق الكلام عليهم ايضا * اى في الباب الذى

عقد المؤلف ايضا المسائل ذوى الارحام ولما فرغ من بيان عدد الورثة
 ذكر اورا انا ثاشرع في بيان ما يرثه كل واحد منهم مقد ما يات الفروض
 ومستحقها على العصباء لكون مقدار الموروث بالتعصيب لا يعرف الا بعد
 معرفة الفروض غالبا والمتقدم بالطبع حري بالتقديم في الوضع فقال
باب اى هذا باب وقد تقدم الكلام عليه اول الكتاب **والفروض**
 جمع فرض وسياق يان معناه لغة وشرعا والمراد هنا الانصاء بمجرده لثلا
 يلزم التكرار بالوصف وهو قوله **المقدرة** في كتاب الله تعالى ستة
 والفرض السابع الذي هو ثلث الباقي في المسالتين الفراءين وفي بعض صور
 اجتماع الجد مع الاخوة كما سياتى انما ثبت بالاجتهاد من الصحابة فن بعد م
 فلا يرد على كلام المؤلف لانه قيدها بالمقدرة في كتاب الله وهي كما ذكرته
فحسب النصف ونصف ونصف ونصف والثلاثون ونصفها ونصف نصفها **هذه**
 احدى طرق التدلى الذى سلكها الفرضيون في عدد الفروض المذكورة وهو
 اعنى التدلى ان تذكر الكسر الاعلى اولاً ثم تنزل الى ماتحه ومن طرقة ايضا ان
 تقول الثلثان ونصفها وربعها والنصف ونصف وربعها او تقول النصف
 والثلثان ونصفها وربعها وطرقت الترقى هي ان تذكر الكسر الادنى ثم ما فوقه
 كان تقول الثمن والسادس وضعفها وضعفها او تقول الثمن وضعفها وضعف
 ضعفها والسادس وضعفها وضعفها وطرقت التوسط ان تذكر او لا الكسر
 الوسط ثم تنزل درجة وتصد درجة كان تقول الربع ونصف وضعفها
 والثلث ونصف وضعفها **واخبر** عبارة **لغبط** الفروض المذكورة
ان تقول على طريقة التوسط **الربع** والثلث وضعف كل ونصف

والمقصود من العبارات واحد واختلاف الالفاظ والترتيب تقنن
 والقرض لغة يطلق على معان منها الحز والقطع والتقدير والعطية
 والانزال والبيان والسنة والاحلال واصطلاحاً نصيب خرج به التعصيب
 المستغرق مقدار خرج به التعصيب غير المستغرق لعدم تقديره وخرج
 به نفقة القريب لان المدار فيها على قدر الكفاية شرعاً خرج به الوصية
 فانها مقدرة بحمل الموصي لا باصل الشرع لو ارث خرج به نحو العشر
 في الزكاة فانه مقدار لغير وارث خاص ليس بقيد وانما هو لبيان الواقع
 لا يزيد الا بالرد ولا ينقص الا بالعول ليس هذا من تمام الحد وانما هو
 توضيح وبيان للفرض لان الحد ودائماً تقع بالحقائق والزيادة بالرد والنقص
 بالعول امر عارض ولا حاجة في الحدود الى العوارض اذا عرفت ما تقدم من
 القروض وتعريف القرض واردة معرفة اصحاب هذه القروض فالنصف
 الفاء الفصيحة لانها افصح عن جواب الشرط المقدر كما ذكرنا فرض
 خمسة الزوج وبنت الصلب وبنت الابن والاخت الشقيقة والاخت للاب
 واذا عرفت مستحقه واردة معرفة شروط الاستحقاق ودلائله فالزوج
 الفاء الفصيحة كما مر يستحقه بشرط عدمى وهو ان لا يكون للزوجة
 فرع وارث ذكر اكان او انثى من الزوج او من غيره لقوله تعالى ولكم
 نصف ما ترك اذ واجكم ان لم يكن لهن ولد اى ولكل زوج نصف ما تركه
 زوجته اذ مقابلة الجمع بالجمع تقتضى القسمة على الاحاد وللإجماع ايضا وبنت
 الصلب تستحقه بشرطين عدم ميين وهما ان لا يكون لها اخ معصبة
 فلو كانت مع معصبتها لكان للذكر مثل حظ الانثيين وان لا يكون لها

مماثل من بنت اخرى او اكثر لليت فانها لو كانت لا شتركتنا في الثلثين
 لقوله تعالى فان كانت واحدة فلها النصف وللإجماع كذلك وبنت الابن
 وان سفل تستحقه بالإجماع قياساً على بنت الصلب لان ولد الولد كالولد
 ارثا وحجبا الذكر كالذكر والانتى كالانتى بثلاثة شروط عدمية وهي
 ان يكون لليت ولد صلب ذكر اكان او انتى واحد او اكثر وكولد
 الصلب ولد ابن اعلى منها كما سياتى ولا يكون لها معصب من
 اخ او ابن عم ولا يكون لها مماثل من بنت ابن اخرى لليت
 او اكثر في درجتها فلو كان لليت هناك ولد صلب فان كان ذكرا حجت ابنتين
 فاكثر حجت ايضا ان لم تعصب ابنتا واحدة فلبنت الابن السدس تكلمة الثلثين
 ما لم تعصب ولو فقد او لاد الصلب ومن هو اعلى منها وكان لها معصب كان للذكر
 مثل حظ الانثيين ولو كان هناك مماثل مع فقد من سبق لا شتركتنا في الثلثين
 والاخت الشقيقة تستحقه بالإجماع كذلك باربعة شروط ان لا يكون
 لليت ولد صلب كما مر ولا يكون له ولد ابن وارث
 كما سبق ايضا ولا يكون لها معصب من اخ شقيق اجماعا
 او جد خلافا لابي حنيفة رحمه الله ولا يكون لها مماثل من
 اخت شقيقة او اكثر لقوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد وله اخت
 فلها نصف ما ترك وسكت المؤلف عن الشرط الخامس لارثها النصف وهو فقد
 الاب لان الغرض هنا في ذكر شروط جميع الفروض الاحتراز عن يغير
 الفرض معه اما الى فرض واما الى تعصيب لا الاحتراز عن يوجب البتة لان
 ذلك مستغنى عن بيانه بباب الحجب والاطال الكلام في اصحاب الفروض

فلو كان للميت اب او ولد صلب ذكر او ولد ابن كذلك لحجبت * او كان ولد
 الصلب او ولد الابن اثني واحدة او اكثر لكانت عصبته معها او معن كالحسين *
 او كان لها معصب فلذلك مثل حظ الاثنين او كان لها مماثل لاشتركتا في الثلثين
 * والاخت للاب تستحقه * اي النصف * بحصة شروط ان لا يكون *
 للميت * ولد صلب * ذكر او اثني كأم * و * ان * لا * يكون له
 * ولد ابن * كذلك * و * ان * لا * يكون له * احد من
 الاشقاء * ذكر او اثني * و * ان * لا * يكون لها * معصب * من اخ
 لاب او جد على ما مر من الخلاف * و * ان * لا * يكون لها * مماثل *
 من اخت لاب فاكثره وسكت الموانع عن الشرط السادس وهو فقد الاب
 لما مر * فلو كان للميت اب او ولد صلب ذكر او ولد ابن كذلك او اخ شقيق لحجبت
 او شقيقان لحجبت ايضا ما لم تعصب او كان ولد الميت او ولد ابنته اثني واحدة
 او اكثر مع فقد الاشقاء لكانت عصبته معها او معن او كان للميت اخت شقيقة
 فقط لكان لها السدس تكملة الثلثين او كان للاخت معصب لكان للذكر مثل حظ
 الاثنين او كان لها مماثل لاشتركتا في الثلثين * والرابع فرض اثنين الزوج
 والزوجة * او الزوجات * فالزوج * الفاء فاء الفصيحة كما مر * يستحقه
 بشرط وجودي وهو ان يكون للزوجة فرع وارث * ذكر او اثني من
 الزوج او من غيره ولو منفيا بالامان او من الزنا لأن ولد الزنا ينسب
 الى امه ويورث منها مثل الولد ولد الابن واحتزر بالوارث عن الفرع
 غير الوارث كابن البنت فوجوده ليس بشرط في ارث الربع
 والاصل فيه قوله تعالى فان كان لمن ولد فلهم الربع مما تركن فلو لم يكن

للزوجة ولد لكان له النصف كما مر **و** الربع للزوجة او الزوجات **و** نستحقه
او يشتركن فيه بشرط عدمي **و** هو **و** اذا لم يكن للزوج فرع وارث **و**
ذكر او اثني من الزوجة او من غيرها لا ان كان منفيا بالعمان ولا من زنا ولو
من الزوجة ومثل الولد ولد الابن واحتز بالوارث عن غيره كما مر **و** وذلك
لقوله تعالى ولمن الربع مما تركتم ان لم يكن لكم ولد فلو كان للزوج ولد لكان
لها ولمن الثمن كما ياتي **و** والثمن فرض الزوجة او الزوجات **و** الى اربع
بشرط **و** وجودي **و** هو **و** ان يكون للزوج فرع وارث **و** ذكر او اثني
منها او من غيرها كما مر ومثل الفرع فرع الابن واحتز بالوارث عن غيره
كما مر **و** ذلك لقوله تعالى فان كان لكم ولد فلهم الثمن مما تركتم ولو لم يكن له
ولد لكان لها ولمن الربع كما مر **و** والثلاث فرض اربعة **و** من الاصناف
و بنتي صلب فاكثرو بنتي ابن **و** وان سفل **و** فاكثرو اخنتين شقيقتين
فاكثرو اخنتين لاب فاكثرو **و** ويبر عن هذه الاربعة الاصناف بقولهم
كل صنف تعدد من فرضه النصف وبقولهم ذوات النصف اذا تعددت
و فبنتا الصلب **و** فصاعدا **و** يستحقانه **و** اي فرض الثلثين **و** بشرط **و** عدمي
و هو **و** ان لا يكون لهما معصب **و** من ابن لليت او اكثر بالاجماع وسنده فيما
زاد على الثلثين قوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين فلهم الثلثا ما ترك وفي
البنتين قضاؤه صلى الله عليه واله وسلم لبنتي سعد بن الربيع بالثلثين فلو كان
لها ولمن معصب لكان للذكر مثل حظ الانثيين **و** وبنتا الابن **و** فصاعدا
اذا تم اذ ياتي الدرجة سواء كن اخنتين ام لا **و** يستحقانه بشرطين **و** عدميين
احدهما **و** عدم اولاد الصلب **و** ومن هو اقرب منهما من اولاد الابن **و** هو **و**

الآخر **ان** لا يكون لهما معصب **من** اخ او ابن م مساو لهما في الدرجة قياسا على البنات لان بنت الابن كالنبت كما مر **فلو** كان هناك اولاد صلب او من هو اقرب منها من اولاد الابن حجتا الا ان كانت بنت الصلب او بنت الابن التي هي اعلى منها واحدة فلها السدس تكملة الثلثين ولو كان لهما معصب لكان للذكر مثل حظ الانثيين **والشقيقتان** فصاعد **يستحقانه** بثلاثة شروط **عدمية** وهي **ان** لا يكون **للميت** ولد صلب **وان** لا يكون له **ولد** ابن **وان** سفل **وان** لا يكون لهما اول من **معصب** **من** اخ شقيق اجماعا او جد خلافا لابي حنيفة رحمه الله وسكت المؤلف عن اشتراط عدم الاب كما سكت عنه في استحقاق الواحدة النصف لما مر **والاصل** في ذلك قوله تعالى فان كانتا اثنتين فلها الثلثان مما ترك **فلو** كان للميت اب او ولد صلب لحجبتا واثنى لكانتا عصبة او كان لهما معصب لكان للذكر مثل حظ الانثيين **والاختلاف** للاب فصاعد **يستحقانه** باربعة شروط **عدمية** وهي **ان** لا يكون **للميت** ولد صلب **وان** لا يكون له **ولد** ابن **وان** سفل **وان** لا يكون له **واحد** من الاشقاء **ذكر** او اثنى **وان** لا يكون لهما اول من **معصب** **من** اخ لاب فاكثرا وجد على ما سبق **والشرط الخامس** ان لا يكون للميت اب والاصل في ذلك الآية السابق ذكرها في استحقاق الشقيقتين الثلثين **فلو** كان للميت اب او ولد صلب او ولد ابن ذكر لحجبتا واثنى مع عدم الاشقاء لكانتا عصبة او كان للميت اخ شقيق او اختان شقيقتان فكذلك واخت شقيقة لكان لهما السدس تكملة الثلثين او كان لهما معصب لكان

لذا كرمثل حظ الاثنين * فائدة * لا ينصور اجتماع صنفين لكل منها الثلثان
 بل انه لو اجتمع بنات مع بنات ابن مثلا لكان الثلثان للبنات او بنات ابن مع
 اخوات لابوين او لاب * لكن الاخوات عصبة معهن او شقيقان مع اخنتين
 لاب لكان الثلثان للشقيقتين * والثالث فرض * ثلاثة من اصناف الورثة
 اقتصر المؤلف منها على * اثنين * ليكون الثالث مذكورا في باب الجد والاختوة
 الاول * الام * الثاني اثنان فاكثر من * الاختوة للام * والثالث الجد
 في بعض احواله مع الاختوة كما يأتي * فالام تستحقه بشرطين عددين وهما
 ان لا يكون للميت فرع وارث * وهو من شرطنا فقده في ارث الزوج
 النصف والزوجة الربع * وان * لا * يكون له * اثنان فاكثر من الاختوة
 او الاخوات * او منها سواء كانوا اوارثين او محجوبين بالشخص لا بالوصف
 اذ المحجوب به كالمعدم كاسيأتي * والاصل في ذلك قوله تعالى فان لم يكن له
 ولد وورثه ابواه فلأمه الثلث مع مفهوم قوله تعالى فان كان له اختوة فلأمه
 السدس * ويستثنى من توريث الام الثلث مع تقدم ذكرها مسالان تسميان
 بالغراوين وسيأتي بيانها * وهماي الثلث * فرض الاثنين فاكثر من الاختوة
 او الاخوات للام * واستحقاقهم له * بشرطان لا يجنبوا * اما باصل ذكر او
 فرع وارث كما يأتي في باب الحجب ويقسم بينهم بالسوية ذكرهم كاتهام
 وهذا مما خالف فيه اولاد الام غيرهم * والاصل في ذلك قوله تعالى فان كانوا
 اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث والتشريك اذا اطلق اقتضى المساواة *
 والجد يستحقه بشرطين ان يكون معه من الاختوة اكثر من خثليه وان لا يكون
 معهم صاحب فرض وسيأتي حكمهم ان شاء الله مفضلا * والسدس فرض سبعة

الاب والجد والوارث وان علا والام والجد والوارثة فصاعدا مطلقا سواء
 كانت من جهة الام ومن جهة الاب وسواء كان معها فرع وارث ام لا وسواء كان
 له اخوة ام لم يكن وبنت الابن او بنات الابن المتحاذيات في الدرجة مع
 بنت الصلب الواحدة والاخت او الاخوات للاب مع الشقيقة
 الواحدة والاخ للام منفرد اذ كرا كان اوائى او خنى فالاب والجد
 يستحقان السدس اذا كان لليت فرع وارث وهو من شرط فقده في ارث
 الزوج النصف والزوجة الربع والام الثلث ويزيد الجد باشتراط فقد
 الاب كما هو معلوم من باب الحجب فلكل منها السدس فقط ان كان الفرع ذكرا
 او خنى وللاب السدس فرضا والباقي تعصيا ان كان اثني وكذا لك الجد ان
 لم يكن لليت اخوة اشقاء او لاب فان كانوا ففهم تفصيل ياتي لقوله تعالى
 في حق الاب ولا بويه لكل واحد منها السدس مما ترك ان كان له ولد وللإجماع
 قياسا على الاب في الجد ويستحق الجد السدس ايضا في احواله مع الاخوة
 كما سيأتي والام تستحقه اذا كان لليت فرع وارث ولدا وولدا بن
 ذكر او اثني كما مر او كان لليت عدد اثنان فاكثر من الاخوة
 او الاخوات اشقاء كانوا او لاب او لام وارثين او مجموعين كما تقدم في ارثها
 الثلث للاية السابقة فان قبل شاع تعبير القرصيين عن الاثنين فاكثر بالعدد
 كما هنا والعدد يشمل الواحد وغيره كما عرفه كثير منهم الطوسي في تحريره
 بانه كمية تطلق على الواحد وما يتالف منه اجيب بانهم عرفوه ايضا بغير
 ما عرفه الطوسي وهوانه نصف مجموع حاشيته فخرج الواحد فالحق ان
 الواحد ليس بعدد وان تألفت منه الاعداد كما ان الجوهر الفرد ليس

يُجسم وان تألفت منه الاجسام * وخرج بالاخوة في رد الام الى السدس
ثموم فلا يجبوون الام من الثلث الى السدس والفرق بين بنى الاخوة
وبنى الابن ان لفظ الابن لا يطلق على ابن الابن بخلاف لفظ الابن
فانه يطلق على ابن الابن مجازا شاعرا وقيل حقيقة قال تعالى يا بني ادم وايضا
فاولاد الابن اقوى من اولاد الاخوة فهذا لم يكن ابن الابن كايه مطلقا
والجدة * ومثلها الجدات * تستحقه اذا لم تحجب * اما بام او بجدة اقرب
منها او كان حجبها باب ادلت به خلافا للامام احمد رحمه الله كاساني الكلام على
ذلك في باب الحجب ويشارك في السدس بالسوية * والاصل في ارثين السدس
وفي التسوية بينهما ما روى برهانه صلى الله عليه وسلم جعل الجدة السدس
اذا لم تكن ذواتا ورواه ابو داود وغيره * وما رواه الحاكم على شرط
الشيخين انه صلى الله عليه وسلم قضى للبدتين بالسدس وقضاء ابي بكر رضي الله
عنه به لام الام ايضا وقضاء عمر رضي الله عنه به لام الاب وقوله لما راي ان ذلك
السدس يتكامل هو لمن انفردت منكم * وقياسا في كل جدة تدلى بوارث عندنا
وعند الحنفية * ولو ادلت احداها او احداهن بجهتين او اكثر بحيث
لو تعددت تلك الجهات اشخاصا لكن وارتأت بالفعل وادلى غيرهما بجهة
واحدة مع استوائهن في الدرجة او مع اعتلاء المدلية بخلص الاثالث
عندنا فالارجح عند الشافعية اشتراكن في السدس بالسوية بحسب
الابدان لا بحسب الجهات * وهو قول ابي يوسف وسفيان بن اسنود الشافعي
الى ابي حنيفة رحمه الله * وقال محمد بن الحسن وزفر والامام احمد بن
حنبل رحمهم الله يقسم السدس بينها او بينهم بحسب الجهات لا بالابدان *

فلذات الجهتين مثلاً ثلثاه ولذات الجهة الواحدة ثلثه • وهذا الاجتماع لا ياتي على مذهب الامام مالك رحمه الله لما قد منامن انه لا يورث الا الجدة من جهة الام والجدة ام الاب نفسه وان علت بمحض الاناث لام الجدة وعند الامام احمد رحمه الله يصور في ثلاث جدات فقط لنورثته ام الجد اي الاب ايضا وان علت بمحض الاناث • ولما ذكر صور كثيرة • منها ان يتزوج بنت خالته الشقيقة فتلد له ولدا فام خالته هي ام ام ام وام ام اب فلو كان معها ام اب لورثت ايضا وهذه صورتها •

فلى الاربع عندنا وعند ابني حنيفة وسفيان
وابي يوسف يشتركان انصافا • وعند الامام
احمد ومحمد بن الحسن وزفر لزينب المدلية
بالقرايتين ثلثا السدس والحفصة ثلثه • وعند
الامام مالك رحمه الله كله لزينب لعدم
تورثته ام ابى الاب كما مر • وبنت الابن فاكثر استحقة • اى السدس
تكملة للثلاثين • مع وجود بنت الصلب المنفردة او مع بنت ابن اقرب
منها او منهن اذ لم يعصبا او يعصبين ذكر في درجتين من اخ او ابن عم
وهكذا كل درجة نزلت انفردت او تعددت مع افراد من فوقها تاخذ
السدس تكملة للثلاثين للاجماع • ولقول ابن مسعود رضي الله عنه وقد سئل عن
بنت وبنت ابن واخت لاقضين فيها بقضائر سول الله صلى الله عليه وسلم
لبنت النصف وبنت الابن السدس وما بقي فللاخت رواه البخاري • وقبس على
ذلك كل بنت ابن نازلة فاكثر مع بنت ابن واحدة اعلى منها • والاخت للاب

فاكثر نسخته مع وجود الاخوت الشقيقة الواحدة للبنت تكمة
 الثلثين ان لم يكن معها ومعه من يعصها ويعصيه من الاخوة للاب ولم يكن
 هناك حاجب لها ولمن من فرع وارث اواب او جد او اخ شقيق قياسا على بنت
 الابن فاكثر مع بنت الصلب * ولو تعددت الشقيقات لأسقطن الاخوات
 من الاب الا اذا عصيهن اخوهن وبسبب الاخ المبارك فائدة القريب المبارك
 هو من لولاه لسقطت الانثى التي يعصها كبتين وبنت ابن وابن ابن سواء اكان
 اخاها وابن عمها مساويا لها في الدرجة وانزل منها وكاخنتين شقيقتين واخت
 لاب واخ لاب فلولاب ابن الابن في المسألة الاولى لسقطت بنت الابن فهو قريب
 مبارك ولولوا الاخ من الاب في الثانية لسقطت الاخ من الاب فهو قريب
 مبارك * واما القريب المشوم فهو الذي لولاه لورثت الانثى التي يعصها ولا يكون
 ذلك الا مساويا للانثى من اخ مطلقا وابن عم لبنت الابن * مثال ذلك ابوان
 وزوج وبنت وبنت ابن وابن ابن اصلها اثني عشر وتقول الى ثلاثة عشر
 للابوين منها اربعة وللزوج ثلاثة وللبنت ستة يسقط ابن الابن وبنت
 الابن * وكزوج واخت شقيقة واخت لاب واخ لاب فلزوج النصف
 وللأخت الشقيقة النصف ويسقط الاخ والاخت من الاب فلولوا وجود
 ابن الابن في المسألة الاولى لورثت بنت الابن السدس وعالت المسألة الى
 خمسة عشر فهو قريب مشوم عليها * ولولا وجود الاخ من الاب في الثانية
 لورثت الاخ من الاب السدس تكمة الثلثين وعالت المسألة الى سبعة
 فهو اخ مشوم على اخته والله اعلم * فائدة اخرى تستوي الانثى الواحدة
 والاناث المتعددات في اربعة مواضع * الاول بنت الابن وابنائها اذا كانت

او كن مع بنت الصلب الواحدة ففرضها وفرضهن السدس ولا يزيد القرض
 بزيادة عدد هن * الثاني الاخت والاختوات من الاب اذا كانت او كن مع
 الشقيقة الواحدة لها ومن السدس ولا يزيد بزيادة عدد هن * الثالث الزوجة
 الواحدة او الزوجات لها ومن الربع فقط او الثمن فقط * الرابع الجدة
 الواحدة او الجدات لها ومن السدس ولا يزيد بزيادة عدد هن والله
 اعلم * والاخ للام المنفرد ومثله الاخت لها يستحقه اجماعا
 * واذا للمحبب باصل ذكر او فرع وارث كما ياتي لقوله تعالى فان كان
 رجل يورث كلاله او امرأة وله اخ او اخت فنكل واحد منها السدس
 اجمع للفسرون على انها نزلت في اولاد الام دون غيرهم كما قرئ به
 في الشواذ وقرأ ابن مسعود وغيره وله اخ او اخت من ام وقراءة
 الصماي كالخبر الاحادي * فان تعدد اولاد الام كان لهم الثلث كما مر
 انفا * فائدة * يخالف اولاد الام غيرهم في خمسة اشياء لا يفضل
 ذكرهم على ائناهم لا اجتماعاً ولا افراداً بخلاف غيرهم * ويورثون
 مع من ادلوا به وغيرهم لا يرث معه * ويحبسون من ادلوا به نقصانا
 وغيرهم لا يحب من ادلى به * وذكرهم ادلى باتي نسباً ويرث وذكر القرابة
 غيرهم لا يرث ان ادلى باتي * وقد انتهى الكلام على الفروض الستة المقدرة
 في كتاب الله وما يتعلق بها * والقرض السابع الذي ثبت باجتهاد الصحابة
 رضي الله عنهم فمن بعدهم هو ثلث الباقي * وهو فرض اثنين الجد والام فالجد
 يستحقه فيما اذا كان معه اخوة وصاحب فرض وكان ثلث الباقي بعد القرض
 احظله من المقاسمة وسدس الجميع كما سياتي في باب الجد والاخوة مفصلاً

والام تستحقه في المسألتين المسيبين بالفراوين وبالعرابين وهما اذا كان
مع الام اب واحد الزوجين فلزوج النصف في مسأله ولزوج الرابع في
مسأله والام مع كل منها ثلث الباقي بعد فرض الزوجية وثلثا للاب وابقى
فيه لفظ الثلث مع انه في الحقيقة سدس في الاولى ورابع في الثانية تاد بامع
القرآن ومحافظة على لفظه وهذا هو ما قضى به عمر بن الخطاب ووافقه
عثمان وابن مسعود وزيد بن ثابت رضى الله عنهم وهو مذهب الائمة
الاربعة رحمهم الله ووجهه ان الاب والام اذا اجتمعا ياخذان المال اثلاثا
واذا ازا احدهما فرض كنت فكذلك ياخذان ما فضل فيجب ان ياخذاما
بقي بعد فرض الزوجية كذا لك مع ان الاصل انه يكون للذكر ضعف ما للأنثى
فلوجعل لها الثلث مع الزوج لفضلت على الاب او مع الزوجة لم يفضل عليها
التفضيل المهود وقال ابن عباس رضى الله عنهما للام الثلث كاملا واجتج
بظاهر الآية وهي قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فلامه الثلث
وبقوله صلى الله عليه وسلم الحقوا الفرائض باهلها فابقى فلأولى رجل ذكر
واجيب عن الآية بان المراد وورثه ابواه فقط وعن الخبر بان المصوبة
لم تمحض في الاب وقال ابن سيرين بمذهب الجمهور في مسألة الزوج
وبمذهب ابن عباس في مسألة الزوجة اما ما قيل المسألتين وتصحيحهما
فالأولى زوج وام واب المسألة من ستة لان فيها النصف وثلث الباقي ومنخرج
النصف اثنان وثلث الباقي ثلاثة والحاصل من ضرب اثنين في ثلاثة ستة
للزوج النصف ثلاثة وللأم ثلث الباقي واحد وهو في الحقيقة سدس وللأب
الباقي اثنان والثانية زوجة وام واب المسألة من اربعة لان فيها الربع وهو

اكبر كسر في المسألة ومنه نعلم . لزوجته الربع واحد وللأم ثلث الباقي واحد
وهو في الحقيقة ربع وللأب الباقي اثنان وقد اجتمع في هذه المسألة ربعان
وهما لا يجتمعان فرضا * ولما انهي الكلام على الفروض واستحقاقها اخذ
يتكلم على المصبات واحكامهم فقال

باب اي هذا باب في احكام المصبة

وسياق تعريفها في كلام المؤلف المصبة ثلاثة أقسام القسم
الاول عاصب بنفسه وهو ذو الولاء وذكر قريب لم يدل الى الميت
بأشئ فقط * وهو المراد عند الاطلاق حتى في حدود المصبة وقد مر
على المصبة بالفسير ومع الغير لان عصوبة العاصب بنفسه بالذات
لا بواسطة غيره بخلاف القسمين الآخرين وهو القسم الثاني عاصب
بغيره وهو اثني ذات سهم عصبها ذكر وقد مر على العاصب مع غيره لان
لمعصب له ذكر بخلاف العاصب مع الغير فان عصوبتها لاجل اجتماعها مع اثني
وللذكر شرف على الاثني كما لا يخفى * والقسم الثالث عاصب مع غيره
وهو اثني ذات سهم عصبها اجتماعها مع اخرى * وقد فسر الماتن الاقسام
الثلاثة المذكورة على سبيل اللف والنشر المرتب بعبارة موافقة في المعنى لما ذكر
فقال وقال العاصب بنفسه جميع الاكوارثين الا الزوج والاخ للام
اما الزوج فخارج بقولنا في التعريف قريب * واما الاخ للام فبقولنا فيه لم يدل
الى الميت بأشئ فقط * وسنذكرهم هنا بالمد تيمنا للفايدة مرتين بحسب استحقاقهم
بحسب كل واحد منهم من يذكر بعد * فالاول منهم الابن * واما قدم
على ابن الابن لادلائه به او لكونه اقرب منه وعلى الاب لكونه فرع الميت

والاب اصله وانصال الشيء بقرعها ظهر من اتصاله باصله * الا ترى ان البناء
والاشجار يدخلان في بيع الارض ولا تدخل الارض في بيعهما ولذا تقدمت
جهة البنوة على جهة الابوة كما سيأتي * الثاني ابن الابن وان نزل مقدما منهم
الاعلى فالاعلى ان تعددوا وانما قدم على الاب وان سفل مع انه ادلى
الى الميت بواسطة والاب ادلى بنفسه لان سبب استحقاقه هو البنوة المقدمة
على الابوة * الثالث الاب بعدها فلا يرث مع واحد منهما بالعصوبة
بل بالفرض كما مر ويأتي * وقسم على الجد وعلى الاخوة لكون الجد والاخوة
مدلين به ولكونه اقرب درجة من الجد في الابوة كما هو ظاهر * الرابع
والخامس والسادس الجد وان علامع الاخ الشقيق ثم هو مع الاخ للاب
خلا فالابني حنيفة رحمه الله فانه يقدم الجد على الاخ الشقيق وعلى الاخ للاب *
وانما جعل الجد والاخ لغير الام في درجة واحدة عند الائمة الثلاثة لان الجد
يدلى بالاب والاخ كذلك فلا يسقط احد منهما بالآخر * ولا يخفى انه
اذا تعدد الاجداد قدم الاقرب منهم للقاعدة الالية * وانما قدم الجد
وان علا على ابن الاخ مع ان القياس تقدم ابن الاخ عليه لكون ابن
الاخ فرع الاب والجد اصله والفرع مقدم على الاصل كما جرى عليه الحكم
في الارث بالولاء لصدا الجتماع عن ذلك في النسب ولان اسم الجدودة يشمل
وان علا بخلاف اسم الاخ فلا يشمل ابنته * اما تقدم الاخوة على بنينهم فلا يحتاج
الى تعليل * السابع ابن الاخ الشقيق وقدم على ابن الاخ للاب لقوته *
الثامن ابن الاخ للاب ومعلوم عامرو ما يأتي ان الاعلى درجة منها
مقدم على الاخر * وقدم ما على الم لتقدم جهتها * التاسع الم الشقيق وقدم

على الم للآب لقونه العاشر الم للاب وقد ماعلى ابني الم لقربهما للمادى
 عشر ابن الم الشقيق وقدم على ابن الم للاب لقوته كذلك الثاني عشر
 ابن الم للاب ومعلوم ان الا على درجة منهما مقدم على الاخر
 ومعلوم ايضا من قولهم لا يرث اولاد جد مع اولاد جد اقرب منه كما سياتى ان عم
 الميت وابنه وان نزل مقدم على عم ابي الميت وبنه وان عم ابي الميت وابنه وان نزل
 مقدم على عم جد الميت وهكذا الثالث عشر المعتقد ذكر اكان اوائى وانما اخر عن
 سبق من العصبات لانهم عصبه بالنسب وهو عصبه بالسبب ولان الولاء مشبه
 فى الحديث بالنسب والمشب به اولى من المشبه الرابع عشر عصبه المعتقد المنعصون
 بانقسم لا بالغير ولا مع الغير على تفصيل فيه يذكر فى باب الارث بالولاء ان شاء الله
 تعالى الخامس عشر بيت المال على ما سبق فيه من الخلاف فائدة اولاد الابن
 كأولاد الصلب عند فقد هم الذكركالذكروالانثى كالانثى اجتماعا وانفرادا
 كما تقدم * والجد كالأب عند فقد ارثا وحجبا الا فى خمس مسائل * الاولى
 اذا كان مع الجد اخوة لغيرهم فانهم يرثون معه على التفصيل الا فى خلافا
 لابي حنيفة رحمه الله بخلاف الاب فانه يحببهم باتفاق * الثانية والثالثة
 لو كان الجد بدل الاب فى المسألتين الفرائدين لكان للام فى كل منهما الثلث كاملا
 ومابقى للجد ولم ينظر الى كونها ناخذ اكثر منه فى مسألة الزوج ولا الى انه لم يفضل
 عليها التفضيل المهور فى مسألة الزوجة لانها اقرب منه بخلافها مع الاب فانها
 تاخذ فى كل منها ثلث الباقي لانها فى درجة واحدة * الرابع ان الاخوة لغير
 الام وبنهم يحببون الجد فى الارث بالولاء خلافا لابي حنيفة بخلاف الاب
 فانه يحببهم * الخامسة ان الاب يحبب ام نفسه خلافا للامام احمد رحمه الله

ولا يحجبها الجد * وابن كل اخ لغيرام كايه اجتماعا وانفراد الا في سبع مسائل * الاولى لا يردون الام عن الثلث الى السادس * والثانية لا يعصبون اخواتهم لانهم من ذوى الارحام * الثالثة لا يرثون مع الجد اجماعا * الرابعة اولاد الاشقاء يسقطون في المشتركة اجماعا * الخامسة ابن ابن الاخ الشقيق لا يحجب الاخ للاب بخلاف ايه * السادسة ابن الاخ من الاب لا يحجبه ابن الاخ الشقيق وابوه يحجبه * السابعة سقوط الجميع من بنى الاخوة لابوين اولاب بالاخت مطلقا حيث صارت عصبة بالبنت او بنت الابن * وابن كل عم لغيرام كايه ارثا وخيالا ان ابن العم الشقيق لا يحجب العم لاب بخلاف ايه * وابن العم من الاب لا يحجب ابن العم الشقيق وابوه يحجبه * واكثر هذا معلوم مما سبق وما يأتي للتأمل * وههنا ذكر المؤلف القسمين الاخيرين من اقسام العصبة وهما العصبة بالغير ومع الغير * ولو اخرهما الى الفراغ من ذكر احكام العاصب بنفسه لكان احسن ترتيبا * قال رحمه الله * والعاصب بغيره * اربعة الاول * البنات * من الصلب اى جنسهن الصادق بالواحدة فصاعدا * مع البنين * ولو واحد ا فحيث اجتمعوا صارت البنت او البنات عصبة بالابن او البنين والاصل في صيرورتها عصبة به قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين * ففي بنت فاكثر مع ابن فاكثر المال بينهما او بينهما للذكر مثل حظ الانثيين وكذا اذا اجمعوا وزاحمهم وفرض فيقسم ما فضل بينهما او بينهم كذلك * والثاني بنت الابن فاكثر مع ابن الابن فاكثر سواء كان اخاها وابن عمها وهوفي درجتها وكان انزل منها اذا كانت محبوبة باستغراق من فوقها الثلثين *

مات المبت فيما عن جميع النساء ومن ذكر هو زبد الذي هو في خامس
درجة فلبنتي الصلب وهما زينب وهند تلك المال والباقي بعد الثلاثين بين
زبد وبين بنات الابن الخمس اخته وبنت عمه وعمته وعمته ابيه وعمته
جده للذكر مثل حظ الانثيين ونصح من واحد وعشرين لبنتي الصلب
الثلاث اربعة عشر ولزيد سهمان ولكل من الخمس سهم واحد
ولو كان الذكر الوارث بكرا الذي هو في الدرجة الرابعة فلبنتي الصلب
الثلاث والباقي بينه وبين اخته وعمته وعمته ابيه للذكر مثل حظ الانثيين
ونصح من خمسة عشر ولو كان خالدا الذي هو في الدرجة الثالثة
فالثلاث لبنى الصلب والباقي بينه وبين اخته وعمته للذكر مثل
حظ الانثيين ونصح من اثني عشر ولو كان سعدا الذي هو في الدرجة
الثانية وهي الاولى في درجة اولاد الابن فلبنتي الصلب الثلاث
والباقي بينه وبين اخته للذكر مثل حظ الانثيين ولا شيء لاولاد الابن
ولو كان غانما الذي هو ابن الصلب فالمال بينه وبين البنتين للذكر مثل حظ
الانثيين ولا شيء لاولاد الابن ولو لم يكن في المسألة ذكر فالمال لبنتي الصلب
فر ضاورد ولا شيء لبنات الابن والثالث والرابع من اقسام العصبه
بالنهر الاخوات اي جنسهن الصادق بالواحدة شقيقات كن اولاد
الاخوة ولو واحد اي كل واحدة منهما باخيهما الشقيقة بالشقيق
والاخذ للاب بالاخذ للاب وكذا يعصب الجد كلا منهما ايضا لانه بمنزلة
الاخذ في ادلائه بالاب خلافا لابن حنيفة رحمه الله لانه يسقط الاخوة بالجد
كما سيأتي في بابه والدليل على صيرورتهما عصبه باخويهما قوله تعالى وان

كانوا اخوة رجالا ونساء فلذلك مثل حظ الاثنيين * ففي اخت شقيقه او اكثر
 مع اخ شقيق او اكثر للمال بينهما او بينهم لذلك مثل حظ الاثنيين * وفي اخت
 لاب او اكثر مع اخ لاب او اكثر للمال بينهما او بينهم كذلك * وقس ذلك
 في كل منهما مع المجد كما سأتى امثله * فهو لآء اربع من ذوات القروض يعصب
 اخوانهن كما علمت * ومن لا فرض لهما من الاناث واخوها عصبه لا نصير عصبه
 باخيهما لان النص الوارث في صيرورة الاناث عصبه بالذكور انما هو في موضعين
 البنات بالبنين والاخوات بالاخوة كما عرفت اتفاقا * والاناث في كل منها
 ذوات فرض فمن لا فرض لهما من الاناث لا يتناولها النص لانهما ليست في معنى
 احد الفريقين * وايضا الاخ يعصب اخته كيلا يلزم تفضيل الانثى على الذكر
 او المساواة بينهما فاذا لم تكن الانثى صاحبة فرض فلا يلزم هذا المعنى من عدم
 تعصيبها كالم والعمة وابن الم مع بنت الم * والعاصب مع غيره
 الاخوات * لاب وام او لاب فقط اى جنسهما الصادق بالواحدة فاكثر
 * مع البنات * واحدة او اكثر كذلك او مع بنات الابن واحدة فاكثر
 والاصل في ذلك حد يشا بن مسعود رضى الله عنه السابق في باب السدس
 حيث قال وما بقى فللاخت * فدل ذلك على انها عصبه * والشرط في ذلك
 ان لا يكون مع الاخت اخوها فان كان معها اخوها كانت عصبه به * فلم
 ان التعصب بالغير مانع من التعصب مع الغير لانه يغير حكمه * الا مثله
 بنت واخت لغير ام للبنت النصف فرضا والباقي للاخت تعصيا * بنت
 ابن واخت كذلك * ثلاث بنات ابن واختان لهن الثلثان فرضا وللأختين
 الباقي تعصيا * بنتان واخت لهما الثلثان فرضا ولها الباقي تعصيا * بنتا

ابن وثلاث اخوات لها الثلثان فرضا وللأخوات الباقي تعصبا * بنت
وبنت ابن واخت للأولى النصف فرضا وللثانية السدس كذلك وللأخت
الباقي تعصبا * بنتان وبنت ابن واخت للبنتين الثلثان والباقي للأخت تعصبا
ولاشي لبنت الابن لاستغراق الثلثين * والفرق بين العصة بالغير والعصة
مع الغير ان الغير في العصة بغيره يكون عصة بنفسه فتعدي بسببه العصوبة
الى الاثني وفي العصة مع غيره لا يكون عصة اصلا بل تكون عصوبة تلك
العصة مجامعة لذلك الغير * تنبيه * متى كانت الأخت الشقيقة عصة مع بنت
واحدة او اكثر او مع وبنت ابن فاكثروا وان نزل ابوها بمحض الذكور فانها
تجب كل من يحبه الشقيق فتحجب الاخوة لاب ذكورا كانوا او اناثا ومن
بعدم من العصات * وحيث صارت الأخت لاب عصة مع الغير صارت
كالأخ لاب فتحجب بنى الاخوة مطلقا ومن بعدم من العصات والمعام
ثم اعلم ان ترتيب العصة بنفسه السابق يانه مبنى على قاعدتين * احدهما * ستأتي
في باب الحجب وهي ان كل من ادلى بواسطة حجبته تلك الوسطة الاولاد الام
* والثانية * هي انه اذا اجتمع عاصبان فمن كانت جهته مقدمة قدم فان اتحدت
جهتهما فاقرب درجة فان اتحدت درجاتهما فاقوى منهما وجهات العصوبة
عندنا معاشر الشافعية وعند المالكية ايضا سبع البنوة ثم الابوة ثم الجدوة
والاخوة ثم بنوة الاخوة ثم العمومة ثم الولاء ثم بيت المال * وفي ترتيب المولف
رحمه الله لها هنا سهو كما تراه في قوله * وجهات العصوبة سبع البنوة
ثم الابوة ثم الجدوة والاخوة ثم بنوة الاخوة ثم العمومة ثم بنوة العمومة
ثم الولاء * لا نه زاد فيها بنوة العمومة وهي مندرجة في العمومة

والترتيب بين المم وابنه انما هو ترتيب قرب لارتيب جهة كمالى الاخوابنه
ولا يمكن جعلها جهة مستقلة لانه يترتب عليه بمقتضى القاعدة المارة تقديم عم
الاب مثلا على ابن عم الميت والامر بخلافه * واسقط في ترتيبه ايضا جهة
بيت المال مع انها احدى الجهات السبع عندنا * اما عند الخنابلة فالجهات
ست وهي ما ذكرناه آنفا باسقاط جهة بيت المال منها * وعند ابي حنيفة رحمه الله
الجهات خمس البنوة ثم الابوة ثم الاخوة ثم العمومة ثم الولاء * بادخال الجد
وان علفى الابوة وادخال بنى الاخوة وان نزلوا بمحض الذكور في الاخوة
اذا عرفت ذلك * فالجهة المقدمة * وان بعد صاحبها * تحجب من بعدها *
ممن كانت جهته مؤخره فان الابن مثلا مقدم على الاب ولولا ان له فرضا
لسقط * تنبيه * يلاحظ هذا الترتيب بين البنوة والاخوة في مثل ابن ابن عم
الميت مع عم ابي الميت فيقدم الاول على الثاني مع ان الثاني القرب الى الميت
وهما من جهة واحدة لكن جهة الاول الى جد الميت المندلى به الطرفان البنوة
فتقدم * وجهة الثاني الاخوة فأخر * ولهذا اقالوا الاثر اولاد جد مع اولاد
جد اقرب منه كأم * واقالما يلاحظوا هذا الاعتبار مع الجد مع اخ وابنه
او عم وابنه فتقدمو الجد وان تلامع كونه مدليا الى الاب او الجد الاقرب
بالابوة واخر والابن الاخ والم وابنه مع كونهم مدلين الى الاب او الجد
الاقرب بالبنوة لصدا الاجماع عن ذلك، الاعتبار في النسب كما تقدم * ولهذا
يروى في الاثر بالولاء كما بانى والله اعلم * فاذا استوت * الجهة قدم
الاقرب درجة وان كان ضعيفا على البعيد وان كان قويا * فان الاخ لا ب
مثلا مقدم على ابن ابن الاخ الشقيق فاذا اتحدت الدرجة ايضا * يقدم الاقوى *

وهو ذو القرايتين على الضعيف وهو ذو القراة الواحدة فاغ المبت الشقيق
مقدم على اخيه لايه * والى ذلك اشار الجبري رحمه الله بقوله *
فبالجهة التقديم ثم بقربة * وبمدها التقديم بالقوة اجلا *
* تنبيه * القاعدتان المذكورتان ليستا بمختصين بالعصبات لان الاولى مطردة
في اصحاب الفروض الاولد الام والثانية قد تاتي ايضا في اصحاب الفروض
كتقديم البنت وبنت الابن على ولد الام بالجهة * وكقديم البنتين على بنتي
ابن لم يصبا بالقرب * وكقديم الاختين الشقيقتين على اختين لاب لم يصبا
بالقوة * وفي اصحاب الفروض مع العصبات كتقديم الاب والجد على الاخوة
اللام بالجهة * وكقديم الابن على بنت الابن بالقرب * وكقديم الاخ
الشقيق على الاخت للاب بالقوة * وعلى هاتين القاعدتين بنى اكثر باب
الحجب كما سيأتي ولله اعلم * وهنا ذكر المؤلف رحمه الله تعريف العصة ولو قدمه
في صدر الباب لكان احسن وضعا * لان الطالب مالم يتصور ماهية الشيء
او ما يميزه من الاغيار لا يمكنه معرفة اقسامه واحكامه * ولذا قد منافي الشرح
بعض تعريفاته على انه لا يخلو حد للعصة من نقد * ولذلك قال العلامة
ابن المايم في كفايته * وليس يخلو حد من نقد * فينبغي تعريفه بالحد *
قال المؤلف رحمه الله * والعصة من ليس له نصيب مقدر من المجمع
على توريثهم حالة نصيبه * الموصول هنا في مقام جنس شامل للمعرف
وغيره * وخرج بنفي تقدير النصيب في التعريف اهل الفروض اجمع لان
انصباهم مقدرة * وبقوله من المجمع على توريثهم من ينزل منزلة العصة
من ذوي الارحام فانهم وان لم يقدر لهم نصيب لكنهم ليسوا من المجمع

على نور يشهد به ودخل بقوله حالة نصيبه كل من يرث بالفرض قارة وبالتصيب
الخرى كالاب بعد خروجه بامرفاته وان كان له نصيب مقدّر لكن لا في
حالة نصيبه بل في حالة ارثه بالفرض. امامعنى النصبة لغة فمصبة الرجل
ككافي المصباح بنوه وقرابته لايه وكنها جمع عاصب كطلبة وطالب وهو
من مصب القوم بفلان اذا احاطوا به فالاب طرف والابن طرف والاخ
جانب والعلم جانب او من المصّب وهو الشد والمنع ثم سمي به الواحد والجمع
المذكّر الموث للثبته فصار كانه اسم جنس وقالوا في مصدره المصوبة
والذكر مصب الانثى اى يجعلها عصبية. ثم ذكر المؤلف رحمه الله احكام
النصبة الثلاثة فقال **والحكم في ارث العاصب** **واحد** اكان او متعدد ا
وانه باخذ جميع المال اذ لم يكن صاحب فرض **للاجماع المستند** بالنظر
الى بعض افراد العاصب وهو الاخ لغيرام الى قوله تعالى وهو يرثها ان لم يكن
لها ولد. **والى القياس على الاخ** بالنظر الى الباقيين. وهذا الحكم مختص
بالعاصب بنفسه لانه لا يتأتى افراد العاصب بغيره ولا العاصب مع غيره
والا **اى** وان لا يتنف من المسألة صاحب الفرض **فياخذ** **العاصب**
ما فضل بعد اصحاب الفروض **اجماعا** كذلك لقوله صلى الله عليه وسلم
الحقوا الفرائض باهلها فابنى فلاولى رجل ذكر **ويسقط** اذا استقرت
الفروض **التركة** **فان قيل** يرد على هذه العبارة الابن لانه لا يتأتى معه
استراق حتى يسقط. **اجيب** ان العبارة قضية شرطية لا تستلزم الوقوع
فالحكم بها غير مطرد فلا ورود. **فالمنع** لو استقرت الفروض التركة
لسقط الا لاخت في الاكديرة وستأتى في باب الجد والاخوة.

والا^١ الاخوة الاشقاء^٢ في المسئلة المشتركة^٣ عندنا وعند المالكية كما
 سيأتي بيان الخلاف^٤ والمشاركة^٥ باثبات الناء وحذفها وفتح الراء فيها على
 المشهور وبكسرها على نسبة التشريك اليها مجازا وتسمى بالحمازية وبالحجرية
 ايضا لما يأتي^٦ ولا بد لتسميتها بهذا الاسم والحكم عليها بما سيأتي من اركان اربعة
 وهي زوج وام^٧ ومثلها الجدة فصا^٨ عدا^٩ واخوة لام^{١٠} اثنان او اكثر
 واخ شقيق^{١١} والمراد به الجنس الصادق بالواحد فاكثر سواء تمحضوا
 ذكور او كان معاه ومعه انثى او اناث فاصل المسألة ستة^{١٢} للزوج النصف^{١٣}
 ثلاثة^{١٤} وللأم^{١٥} او الجدة^{١٦} والسدس^{١٧} واحد^{١٨} وللأخوة للام^{١٩} اثنان
 كانوا او اكثر^{٢٠} الثلث^{٢١} اثنان في مجموع الانصاء ستة^{٢٢} ولم يبق للعصبة الشقيق
 شي^{٢٣} فيشار^{٢٤} لهم الاخ الشقيق^{٢٥} واحد اكان او اكثر في الثلث عندنا بالسوية
 وتجعل قرابة ابيه كان لم تكن بالنسبة الى قسمة الثلث بينهم لان كل الوجوه
 كما يأتي^{٢٦} ويختلف تصحيحها باختلاف عدد الاخوة من الصنفين^{٢٧} فلو كان
 الاخوة للام^{٢٨} فيها ثلاثة والشقيق واحد اكما في المتن لصحت من اثني عشر لكون
 ثلثها وهو الاثنان بين الاربعة بالسوية واثنان على اربعة لا تقسم وتوافق بالنصف
 فتضرب نصف الاربعة وهو اثنان في ستة باثني عشر^{٢٩} للزوج النصف ثلاثة^{٣٠}
 في اثنان ستة وللأم^{٣١} او للجدة^{٣٢} السدس واحد في اثنان باثنان
 وللأخوة للام^{٣٣} والشقيق معهم الثلث اثنان في اثنان باربعة عدد
 رؤسهم لكل واحد سهم^{٣٤} وهذا اعني التشريك بين الاخوة
 للام^{٣٥} والاخوة الاشقاء^{٣٦} بالسوية يجعلهم كأنهم كلهم اولاد ام هو ما قضى
 به عمر بن الخطاب رضي الله عنه ثانيا بعد ان كان اسقطهم في العام الماضي^{٣٧}

ف قيل له في ذلك فقال ذاك على ما قضينا في ما مضى وهذا على ما نقضي اي
الان لان الاجتهاد لا ينقض بالا جتهاد * وروى انه اراد ان يقضي بما
قضى به اولا فقال له زيد بن ثابت رضي الله عنه هو اباهم كان حمارا فزادهم
الاب الاقربا * وقيل قال بعض الاخوة لعمر رضي الله عنه هب ان ابانا كان
حمارا ملقي في اليم * ولهذا سميت بما تقدم فلما قيل له في ذلك قضى فيها بالتشريك
ووافقه على ذلك جماعة من الصحابة منهم عثمان وزيد بن ثابت في اشهر
الروايين عنه وابن عباس وابن مسعود رضي الله عنهم وهو قول شريح وسعيد
ابن المسيب وعمر بن عبد العزيز وابن سيرين ومسروق وطاوس والثوري ومذهب
الشافعي ومالك رضي الله عنهم وبه قطع اصحاب الشافعي * وكان مقتضى
ما سبق من الحكم بسقوط العصبة عند استغراق الفروض التركية سقوط الشقيق
والا شقاء في هذه المسئلة وهو الذي قضى به عمر رضي الله عنه اولا
وهو مروى عن علي وابي بن كعب وابي موسى الاشعري رضي الله عنهم
وهو مذهب الامامين ابي حنيفة واحمد بن حنبل رحمهما الله وبه قال الشعبي
وابن ابي ليلى وشريك ويحيى بن ادم ونعيم بن حماد وابو ثور وابن المنذر
وداود رحمهم الله تعالى * وكل من المذهبين توجيهات مذكورة في المطولات
* اما * محترزاركانها فانه * اذا كان * الاخ فيها بدل الشقيق * لاب
فيسقط * باستغراق الفروض التركية * وكذا لو كان مع الاخ للاب اخت
فسقط معه كذلك ولا يفرض لها وهو اوج مشوم لانه لو عدم لفرض لها النصف
وعالت المسألة * ولو كان بدل الشقيق اخت شقيقة اولاب لا عيل لها
بالنصف * او اختان شقيقتان اولاب لا عيل لها بالثلثين * او خشي شقيق

فبتقدير ذكره يشارك الاخوة للام في الثلث وبتقدير انوثته لا يشارك
بل يفرض له النصف وتقول المسألة فيجعل للذكورة مسألة وللانوثة مسألة
وتحصل جامعة وتقسم تلك الجامعة على مسألتى الذكورة والانوثة ويعامل
كل بالاضرفي حقه ويوقف ما بقى * ولولم يكن في المسألة زوج او ذ وسدس
من ام او جدة او كانت ولد الام فيها او احد البقي شئ بعد الفروض تاخذه
الا شقاء تعصيا * تنبيه * انما قالوا في مشاركة الا شقاء للاخوة للام
وجعل ابهم كالعدم بالنسبة الى قسمة الثلث فقط لكيلا يرد ما لو كان معهم اخت
او اخوات لاب فانهم يسقطن بالعصبة الشقيق كما تقدم قريبا ولا يفرض للاخت
للاب النصف وتقول الى تسعة او الاخوات للاب الثلثان وتقول لعشرة
كما توهمه من توهمه وهو باطل والله اعلم * فائدة * قال الشنشوري رحمه الله
في شرح الرحبية الورثة اربعة اقسام * قسم يرث بالفرض وحده من الجهة
التي سمي بها * وهو سبعة الام وولداها والجدتان والزوجان * وقسم
يرث بالتعصيب وحده كذلك وهم جميع العصبة بالنفس غير الاب والجد
وقسم يرث بالفرض مرة وبالتعصيب اخرى ولا يجمع بينهما وهن ذوات
النصف والثلثين كما سبق * وقسم يرث بالفرض مرة وبالتعصيب مرة
ويجمع بينهما هو الاب والجد فان كلا منهما يرث السدس مع ابن وابن ابن
وحيث بقي بعد الفروض قدر السدس او دونه او لم يبق شئ * ويرث
بالتعصيب اذا خلا عن الفرع الوارث من ذكر او انثى * ويجمع بين الفرض
والتعصيب اذا كان معه انثى من الفروع وفضل بعد الفرض اكثر من السدس
وسبق الاشارة الى ذلك والله اعلم * فائدة اخرى * قال فيه ايضا قد

يجتمع في الشخص جهتا نصيب كابر هو ابن عم وكاخ هو معتق فيرث باقواها
والاقوى معلوم من القاعدتين السابقتين في العصابات * وقد يجمع في
الشخص جهتا فرض ولا يكون ذلك الا في نكاح المجوس وفي وطء الشبهة
فيرث باقواها لا بهما على الارجح عندنا وعند المالكية خلافا للعنفة والحنابلة
والقوة باحد امور ثلاثة * الاول ان تحجب احداها الاخرى كبت
هي اخت من ام كان يطا مجوسى امه فتلد بتا ثم يموت عنها فترث بالبنتية *
الثاني ان تكون احداها لا تحجب كام او بنت هي اخت من اب كان
يطا مجوسى بنته فتلد بتا ثم يموت الصغرى عن الكبرى فترثا بالامومة
او عكسها فترثا بالبنتية * الثالث ان تكون احداها اقل حجبا كجدة ام ام هي
اخت من اب كان يطا مجوسى بنته فتلد بتا ثم يطا الثانية فتلد بتا ثم يموت
السفلى عن العليا بموت الوسطى والاب فترثا بالجدودة دون الاختية
فلو كانت الجهة القوية محجوبة ورثت بالضعيفة كان يموت السفلى في المثال
الاخير عن العليا والوسطى فترث العليا بالاختية والوسطى بالامومة * اما
مذهب الحنفية والحنابلة ان المجوسى ونحوه ممن يرى حل نكاح المحارم يرث
بجميع قراباته اذا اسلم اورافع البناء * وقد يجمع في الشخص جهتا فرض
ونصيب كالبن عم هو اخ لام او زوج فيرث بهما حيث امكن اتفاقا والله اعلم
انتهى مع زيادة ذكر الخلاف والوفاق * ولما فرغ من ذكر احكام
العصابات شرع في ذكر مسائل الحجب فقال

باب * اى هذا باب * في * ذكر مسائل * الحجب *

وهو من اعظم ابواب القرائن * قال بعضهم حرام على من لم يعرف الحجب

ان يفتى في القرائض * وذكر المؤلف اولا تعريفه لغة وشرعا وتقسيمه
فقال * وهو لغة المنع * والستر يقال حجبته اذا منعه عن الدخول * ومنه
الحجاب لما يستتر به الشيء * وشرعا منع من قام به سبب الارث * كالقربة
* من الارث بالكلية او من او فر حظيه * فنع من لم يقم به سبب الارث
لا يسمى حجباً اصطلاحاً والارث الثاني بمعنى الموروث * والحجب قسمان
حجب بالا وصاف وهو المبر عنه بالمانع وتقدم اول الكتاب * ويتأق
دخوله على جميع الورثة * وحجب بالا شخص * وهذا هو المراد عند الاطلاق
والمقصود بالترجمة * وهو قسمان حجب حرمان * اي حجب يترتب
عليه الحرمان وهو الجزء الاول من التعريف وسياق * * وحجب
نقصان * اي حجب يترتب عليه النقصان وهو منع الشخص من
او فر حظيه * وهذا سبعة انواع * فتارة يكون بانتقال من فرض الى فرض
كرد الام من الثلث الى السدس اذا كانت مع الولد مثلاً * وكرد الزوج
من النصف الى الربع والزوجة من الربع الى الثمن فقد انتقل كل من فرض
الى فرض * وتارة يكون بانتقال من تعصيب الى تعصيب كبنتين واخت
فالاخت هنا عصبية مع غيرها وهما البنتان فلها الثلث الباقي تعصيباً فلو كان معها
اخ لها عصبية فيقسم الثلث الباقي بعد فرض البنتين على ثلاثة له اثنتان ولها واحد
فصار لها عصبية بغيرها وانتقلت من تعصيب الى اخرو ردها اخوها من
الثلث الى ثلث الثلث * وتارة يكون الانتقال من فرض الى تعصيب
كالاخت فان فرضها النصف فاذا كانت مع البنات وورثت بالتعصيب لا
بالفرض * وتارة يكون الانتقال من تعصيب الى فرض كالا ب اذا انفرد

اخذ جميع المال فان وجد معه ابن للميت كان له السدس فرضا فقد انتقل
 من التعصيب الى القرض * وثارة يكون بزيادة في فرض كبت و بنت
 ابن فبنت الابن فرضها السدس فان كانت معها اختها كان لها السدس فرضا
 فقد زاحمتها اختها في فرضها * وثارة يكون بزيادة في تعصيب كبت واخ
 فلها النصف وله الباقي تعصيا فلو كان معه اخ ثان لزامه في النصف و كان
 بينهما ابنة * وثارة يكون بزيادة في عول كزوج واخت شقيقة فالأخت
 هنا النصف فلو كان معها اخت لاب لا عيل لها بالسدس فانتقلت الشقيقة من
 النصف الى انقص منه بسبب العول ويعلم ذلك مما تقدم وما سبأني لمن تأمل *
 قال المؤلف **والمراد هنا الاول** * أي الذي هو حجب الحرمان واكثره
 مبنى على قاعدتين ذكرتا في باب العصابات * احدهما ما ذكره الجعفي
 رحمه الله بقوله * فبالجهة التقديم ثم بقربة * وبعدهما التقديم بالقوة اجطلا
 والثانية ان كل من ادلى بواسطة حجبته تلك الوسطة الا ولد الام اجماعا
 والا لجدة الابوية عند الحنابلة * وانما قدمنا هاتين القاعدتين لانه لا مطعم في
 استيفاء صور مسائل الحجب فيكون ما سيذكر هنا من باب التفصيل بعد
 الاجمال * وحيث عرفت ما تقدم من التعريف والتقسيم وكون المراد هنا
 انما هو حجب الحرمان و اردت ان تعرف مهم مسائله تفصيلا **فقال**
 والابن والزوجة لا يحجبهم احد * وكذلك البنت والام والزوجة كما سبأني
 في كلام المؤلف قريبا * وضابط هؤلاء الستة الذين لا يجوبون حرمانا ان
 تقول هم كل من ادلى بنفسه الى الميت الا المتق ذكر كان او انثى * وذلك
 لان المتق فرع عن النسب ومشبه به فقدم عليه كما مر في باب العصابات

وابن الابن يحجبه الابن لانّه ان كان اباؤه فلا دلالة به او عمه فلا نه
 اقرب منه **و** ويحجبه ايضا ابن ابن اقرب منه **و** لما امر كابن ابن وابن
 ابن ابن **و** يحجبه ايضا اهل القروض المستغرة كابوين وبنتين وكذا اكل
 العصبات غير الابن والاب والجد **و** والجد من جهة الاب **و** يحجبه الاب
 او جد اقرب منه **و** لا دلالة به ولو كونه اقرب منه ايضا **و** اما الجد من جهة الام
 فانه لا يرث اصلا فلا يسمى عدم ارثه حيا اصطلاحا **و** والاخ الشقيق يحجبه
 ثلاثة الاب **و** لا دلالة به ولتقدم جهته **و** والابن وابن الابن **و** وان نزل لتقدم
 جهتهما على جهته **و** والاخ للاب يحجبه اربعة وهم من قبله **و** اما الاب والابن
 وابنه فلتقدم جهتهم على جهته **و** اما الاخ للابوين فلكونه اقوى ولخبر
 اعيان بني الام يتوارثون دون بني العلات يرث الرجل اخوه لايه وامه
 دون اخيه لايه حسنه الترمذي **و** وتحجبه ايضا اخت لابوين معا بنات
 او بنت ابن كما تقدم في ذكر العصبية مع الغير **و** والاخ للام يحجبه ستة الاب والجد
 والابن والبنات وابن الابن وبنت الابن **و** وان نزل اجماعا **و** ضابط هو لاء
 الستة ان تقول اصل ذكر او فرع وارث **و** وذلك لمفهوم اية الكلاله الاولى في
 سورة النساء وهي قوله تعالى فان كان رجل يورث كلاله او امرأة وله اخ او اخت
 فلكل واحد منها السدس فان كانوا اكثر من ذلك فهم شركاء في الثلث لايه **و** لان
 الكلاله ميت لم يخلف ولدا ولا والدا الا انه خص مفهوم الكلاله الام
 والجد فلا يحجبان ولدا للام بالاجماع **و** وابن الاخ الشقيق يحجبه ستة
 الاب والجد **و** وان علا **و** والابن وابن الابن **و** وان نزل **و** والاخ الشقيق
 والاخ للاب **و** لتقدم جهاتهم على جهته **و** وابن الاخ للاب يحجبه سبعة

هو لاء الستة الحاجبون لابن الاخ الشقيق لتقدم جهاتهم ايضا والسابع
 ابن الاخ الشقيق لانه اقوى منه والعلم الشقيق يحبه ثمانية وهم من قبله
 لتقدم جهاتهم على جهته والعلم للاب يحبه تسعة وهم من قبله اما الثمانية
 فتقدم جهاتهم على جهته واما العلم للابوين فلانه اقوى منه وابن العلم الشقيق
 يحبه عشرة وهم من قبله اما الثمانية فتقدم جهاتهم واما العلمان فلقربهما
 وابن العلم للاب يحبه احد عشر وهم من قبله اما العشرة فلأمر واما ابن
 العلم الشقيق فلانه اقوى * وبعده هو لاء عم الاب لابوين محبوب ابن عم الميت
 للاب * وعم الاب لاب محبوب بعم الاب للابوين * وابن عم الاب لابوين
 محبوب بعم الاب للاب * وابن عم الاب للاب محبوب بابن عم الاب لابوين *
 وعم الجد لاب محبوب بعم الجد لابوين * وهكذا على ما تقدم في العصابات
 من حجب الاقرب والاقوى للابعد والاضعف * والمعتق يحبه عصبة النسب
 اجماعا لان النسب اقوى ومن ثم اخص بالحرمية ووجوب النفقة وسقوط
 القود والشهادة ونحوها والله اعلم * ولما فرغ من الكلام على حجب الذكور
 شرع في ذكر حجب الاناث مقدما قبله ذكر من لا يحجب منهن حرمانا فقال
 * والام والبنات والزوجة لا يحجبن حرمانا بحال * لادلائهن بانفسهن الى
 الميت كما هو معلوم من الضابط السابق * وبنات الابن * فاكثروا بحجبها
 لو يحجبن * الابن * لانه ان كان اباها فلادلائها به او عمها فلكونه
 اقرب منها * او بتتان * فاكثروا ذلك لمفهوم قول ابن مسعود رضي الله عنه
 السابق في بنت وبنات ابن واخت حيث قال للبنت التعصف ولبنت الابن
 السد من تكلمة الثلثين اى ما لم تكمل الثلثان والا فهي محبوبة * وانما

يحجبانها عن السدم * اذا لم تصب * بسذكر من ولد ابن وهو القريب
 المبارك سواء كان في درجتها بان كان اخاها او ابن عمها او كان اترل منها
 بان كانت عمته او عمة ابيه مثالا احتياجا اليه للتصيب كما تقدم في باب
 العصبات * وما قيل في بنت الابن مع بنتي الصلب يجري في كل بنت ابن فazole
 مع من يستغرق الثلثين من بنات الابن العاليات كبنت ابن ابن مع بنتي ابن *
 وكنت وبنت ابن وبنت ابن ابن * وكنت ابن وبنت ابن ابن وبنت ابن ابن
 ابن فلا شيء للنازلة في الصور الثلاث الا اذا كان معها في درجتها او اسفل
 منها ابن ابن فيعصبها والله اعلم * والجدة للام تحجبها الام * لادلائها بها
 * والجدة للاب * اى من جهة سواء كانت امه او امه او ام ابيه * يحجبها
 الاب * وكذلك كل جد يحجب من ادلت به من الجدات عند الائمة
 الثلاثة * ومذهب الحنابلة ان الاب ومثله الجد ابوالاب لا يحجب ام
 نفسه ولا يحجب من ادلت به من ترث منه عندم كما سبق يانه في عدد
 الوارثين * واستدلوا بما رواه الترمذى عن ابن مسعود رضى الله عنه انه
 قال في الجدة وابنها انها اول جدة اطعمها رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سد سها وابنها حى * واجيب بانه ضعيف وبفرض صحة فيحتمل ان تكون
 ام الام وابنها هو الحال * او تكون ام الاب وابنها الحى هو الم للاب *
 ويكون ابنها الذى هو الاب كافرا * وتحجب الام * الجدة من
 جهة الاب ايضا اجماعا لان الجدات يرثن بجهة الامومة والام اقرب من
 في تلك الجهة فتحجب كل من ترث بالامومة كما ان الاب يحجب كل من يرث
 بالابوة * والجدة القربى من كل جهة تحجب البعدى منها * فالقربى من

جهة الام تحجب البعدى منها اجماعا كام ام وام ام ام لاد لائنها اذ لا يتصور
 الا هكذا * والقربي من جهة الاب كام الاب تحجب البعدى منها قاطنان
 ادلت بها كام ام الاب * وكذا ان لم تدل بها كام الاب مع ام ابى الاب على
 الصحيح في زوائد الروضة لكونها اقرب منها امومة * ومن صور هذه
 الجدة ما اذا كانت القربي من جهة ابى الاب كام ابى اب والبعدى من جهة
 امهات الاب كام ام ام الاب * وفيها وجهان ارجحهما على ما نقله الشنشورى
 في شرحي التريب والرحية عن العلامة ابن الهائم واقروا انها تحجبها * قال
 ومستندي في ترجيح ذلك ما قطع به الاكثرون حتى قال في الممرر والمنهاج ان
 قربي كل جهة تحجب بعد اها انتهى * لكن صريح عبارة التحفة والنهاية دال
 على ترجيح القول بعدم الحجب وهو ما رجحه البلقيني وجزم به الاشعر
 في فتاويه فينبى اعتماد * و * الجدة * القربي من جهة الام * كام الام
 * تحجب البعدى من جهة الاب * كام ام الاب * كام ابى الاب باتفاق الائمة
 الاربعة لكونها اقرب منها امومة واوى منها * ولا عكس * اى ولا تحجب الجدة
 القربي من جهة الاب الجدة البعدى من جهة الام كام ام الام بل تشاركها في السدس
 على الصحيح من قولى الامام الشافعي * وهو مذهب الامام مالك رحمه الله لان
 التى من جهة الام وان كانت ابعد فهي اقوى لان الام اصل فى اثار الجدات
 فعدل قرب هذه قوة هذه فاشتركتا * وعند الحنفية والحنابلة انها تحجبها جريا
 على الاصل من ان القربي تحجب البعدى مطلقا * تبينه * يعلم مما هنا وما تقدم
 في عدد الوارثين ان الجدات اربعة اقسام * القسم الاول من ادلت بمحض
 الاناث كام الام وامها وان علت فهذه مجتمع على تورثها * القسم الثاني من ادلت

بمحض الذكور كام الاب وام ابي الاب وان علت بمحض الذكور • القسم
 الثالث من ادلت بمحض الاناث الى محض الذكور كام ام الاب وام ام ابي
 الاب وهكذا • وهذا ان القسمان من جهة الاب وفي البعض منهما ما تقدم
 من الخلاف • القسم الرابع من ادلت بذكر الى اثني كام ابي الام وام ابي ام
 الاب فهذا القسم ساقط عند الائمة الاربعة ولا ارث به الاعلى القول بتوريث
 ذوى الارحام والله اعلم • والاخت من اي الجهات كانت كالاخ • اي
 ويجب الاخت من اي الجهات كانت من يجب اخاها • فيجب الاخت
 الشقيقة الاب والابن وابن الابن وان نزل • ويجب الاخت للاب الاب
 والابن وابن الابن وان نزل والاخ الشقيق • ويجب الاخت للام الاب
 والجد والابن وابن الابن وان نزل والبنت وبنت الابن • والاخت
 الشقيقة • ومثلها • والاخت للاب لانجبها فروض مستترقة بل لما فرضها •
 وتعمل المسئلة كزوج وام واخوين لام واخت شقيقة اولاب • المسألة من ستة
 للزوج النصف ثلاثة وللأم السدس واحد وللأخوين للام الثلث اثنان
 وتعمل بفرض الشقيقة او الاخت للاب وهو النصف الى تسعة ومنها تصح
 • والاخوات الخالص للاب • سواء كن عددا او واحدة • • تحجبهن • او
 تحجبها • شقيقة • او اكثر • مع بنت او بنت ابن • لما تقدم في باب العصبات
 من ان الشقيقة ومثلها الاخت للاب اذا صارت عصبه مع البنت او بنت الابن
 اسقطت من يسقطه اخوها والاخوات الخالص للاب محجوبات بالشقيق فحجب
 باخته حين صارت عصبه • • ويجب الاخوات الخالص للاب ايضا
 • اختان شقيقتان • فاكثر لكن بشرط ان لا يكون لمن مصب من الاخوة

للاب فان كان له اخ مصين واقتسموا الباقي للذكر مثل حظ الانثيين **ولو لم تكن**
 كالمعتق يحجبها عصبه النسب **واجماعا** لما تقدم من كون النسب اقوى **فائدة**
 المحجوب بوصف من الموانع المتقدمة لا يحجب احدا حرمانا ولا نقصانا **نعم** البعض
 يحجب بقدر ما فيه من الحرية عند الخنابة والمحجوب بالشخص قد يحجب
 غيره **نقصانا** وذلك في صور **منها** اب وابو اخوة كف كانوا فان الام تحجب
 بهم من الثلث الى السدس والباقي للاب لانهم محجوبون به **ومن** **منها** وجد
 وعدد من اولاد الام فاولاد الام محجوبون بالجد وهم يحجبون الام من الثلث
 الى السدس والباقي للجد **ومن** **منها** واخ شقيق واخ لاب فالاخ من الاب محجوب
 بالشقيق **وما** حاجبان للام من الثلث الى السدس **ومن** **منها** وجد واخ من ام
 واخ لغير ام فالاخ من الام محجوب بالجد وهو مع الاخ لغير ام يردان الام
 الى السدس والباقي بين الجد والاخ لغير ام عند الائمة الثلاثة **رحمهم الله** وعند
 الامام ابي حنيفة كل الباقي للجد **هو** **منها** زوج واخت شقيقة واخ من اب
 فلام السدس ولكل واحد من الزوج والشقيقة النصف **نعول** مساكنهم لسبعة
 ولاشيء للاخ من الاب لاستفراق القروض **فحجبت** الام من الثلث الى
 السدس في المسائل الثلاث الاخيرة بوارث **ومحجوب** **ومن** **منها** مسائل
 المعادة التي لا يبقى لولد الاب فيها شيء كجدة وجد وشقيقة واخ من اب فللمدة
 السدس وتمت الشقيقة للاخ من الاب على الجد لينقص نصيبه بسبب العديكون
 مع الجد اخت واخ فالأحظ له المقاسمة في اخذ اثنين من الخمسة الباقية بعد
 سدس الجدة وتحوز الشقيقة الثلاثة الباقية ولاشيء للاخ من الاب **فقد**
حجب الجد نقصانا بالاخت وهي وارثته وبالاخ وهو محجوب والله علم

ولما فرغ من ذكر احكام الحبب شرع في ذكر احكام البدع الاخوة فقال

باب في ذكر احكام البدع اي الصحيح اذ هو المراد

عند الاطلاق وهو حقيقة في الادنى مجاز في غيرهم والاخوة

ولو واحد اذ كورا كانوا او انا ثامن الابوين او من الاب فقط لامن الام لانهم
مجبوبون بالجد اجماعا ولا اولاد الاخوة لما تقدم في باب العصبات
والمراد احكامهم معه واحكامه معهم الان حكم كل حالة انفراد قد تقدم

ولتقدم قبل الكلام على الاحكام

ما ينبغي ان يعلم اولاً اعلم ان احكام الجد مع الاخوة لم يرد فيها
شي من الكتاب ولا من السنة وانما ثبت باجتهاد الصحابة رضي الله عنهم بعد
الاختلاف الكثير وكان بعض السلف الصالح يتوقى الكلام في هذا الباب
وروي ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه خطب الناس فقال هل راي
احدكم النبي صلى الله عليه وسلم قضى للجد بشي فقال رجل رايته حكم للجد
بالسدس فقال مع من كان من الورثة فقال لا ادرى فقال لادريت ثم
قام اخر فقال رايته قضى للجد بالثلث فقال مع من كان من الورثة فقال
لا ادرى فقال لادريت وعلى هذه الوتيرة شهدت ثلاث بالنصف ورابع بالجميع
ثم انه جمع الصحابة رضي الله عنهم في بيت ليتفقوا في الجد على قول واحد
فسقطت حجة من السقف ففرقوا مذ عورين فقال عمر رضي الله عنه ابي الله
ان تجتمعوا في الجد على شيء ثم انهم اجمعوا على ان الجد لا يجيبه حرمانا
الا ذكر متوسط ينهون بين الميت سواء اكان معه اخوة ام لا وحيث اجتمع
معه احد من الاخوة للابوين او للاب فقط فقول الصديق وابن عباس

وعدة من الصحابة رضى الله عنهم ان الجدة يسقطهم كالأب وهو مذهب
 أبي حنيفة رحمه الله تعالى وهو مذهب الجمهور ومنهم الخلفاء الثلاثة عمرو وعلي
 وعثمان وزيد بن ثابت وابن مسعود رضى الله عنهم ان الأخوة لا يسقطون
 بالجدة وبذلك قال كثير من أجلة التابعين وهو مذهب الأئمة الثلاثة الشافعي
 ومالك وأحمد بن حنبل رحمهم الله وبه قال أبو يوسف ومحمد من الحنفية
 ولكل من المذاهب احتجاج وتوجيه مذكور في المطولات إذا علمت ذلك
 في بيان تفصيل أحكام الجدة مع الأخوة على مذهب الإمام زيد بن ثابت والإمام
 الشافعي ومن وافقهما هو ما ذكره المؤلف رحمه الله بقوله **✽** إذا اجتمع جد
 وأخوة **✽** ولو واحد **✽** أو أخوات **✽** ولو واحدة **✽** لا يورثن أولاب
 فإن لم يكن معهم ذو فرض فله **✽** أي الجدة باعتبار ما يأخذه من النصيب
✽ حالان **✽** ويتمين له لاحظ منها **✽** المقاسمة **✽** كاخ منهم للذكر مثل حظ
 الأنثيين حتى أنه ينصب الخالص من الأخوات يأخذ مثل الواحدة **✽** أو ثلث
 جميع المال **✽** ويكون الباقي لم **✽** أما المقاسمة فلأنها الأصل في جعلهم في
 درجته وأما الثلث فلأن الأم والجدة إذا اجتمعا ليس معها غيرها فله مثلا ما لها
 والأخوة لا ينقصون الأم عن السدس فلا ينقصونه عن ضعفه **✽** والمقاسمة
 خير له في خمس صور **✽** ضابطها أن يكون معه من الأخوة والأخوات
 أقل من مثليه **✽** وهي جد وأخت **✽** جد وأخ **✽** جد وأختان **✽**
 جد وأخ وأخت **✽** جد وثلاث أخوات **✽** والقسمة وزيادة نصيبه
 على الثلث في هذه الصور لا تخفى **✽** وتستوى **✽** له **✽** المقاسمة وثلث **✽**
 جميع **✽** المال في ثلاث صور **✽** ضابطها أن يكون معه من الأخوة

والاخوات مثله ﴿﴾ وفي جدواخوان ﴿﴾ جدواخ واختان ﴿﴾ جد واربع
 اخوات ﴿﴾ والمقاسة بينهم كذلك لا تخفى ﴿﴾ والثالث خبر له من المقاسة فيما
 اذا زاد واعلى مثله ولا تنحصر صورته لان الزيادة غير منحصرة واقلاها ذكرها
 جد وثلاثة اخوة وانا ناجد وخمس اخوات ﴿﴾ وان كان معهم ذو فرض ﴿﴾
 ممن يتصور انهم وهم الزوجان والجدان والام والبنت وبنت الابن ﴿﴾ فله ﴿﴾
 اي الجدة ﴿﴾ ثلاث حالات ﴿﴾ اى باعتبار ما يأخذه الجد من النصيب لا باعتبار
 ما يفضل بعد الفرض لان تلك اربعة احوال كما سيأتى ﴿﴾ ويتعين له الاحتفاظ منها
 ﴿﴾ فياخذ الاكثر من سدس جميع المال ﴿﴾ لان الاولاد لا ينقصونه عنه فالأخوة
 اولى ﴿﴾ او ﴿﴾ من ﴿﴾ ثلث الباقي ﴿﴾ قياسا على الام في القرابين لان لكل منهما
 ولادة ولانه لو لم يكن ذو فرض لكان له الثلث فيجعل ما يأخذه ذو الفرض
 كالتالف ﴿﴾ او ﴿﴾ من ﴿﴾ المقاسة ﴿﴾ كاخ لانها الاصل في نزوله منزلتهم كما مر
 ﴿﴾ قال سدس خبر له ﴿﴾ من ﴿﴾ المقاسة وثلث الباقي ﴿﴾ في ﴿﴾ مثل ﴿﴾ زوجة
 وبنتين وجدواخ ﴿﴾ لان الباقي منها بعد الفروض خمسة من اربعة وعشرين
 ثلثها اثنان الاثنا وسهمه منها بالمقاسة اثنان ونصف وسدس جميع المال اربعة
 فهو الاحتفاظ له ﴿﴾ وثلث الباقي خبر له ﴿﴾ من ﴿﴾ السدس والمقاسة ﴿﴾ في ﴿﴾ مثل
 ﴿﴾ جدة وجد وخمسة اخوة ﴿﴾ لان الباقي بعد فرض الجدة وهو ثلاثة من ثمانية
 عشر احد الاصلين المختلف فيهما خمسة عشر ثلثه خمسة وفي الاحتفاظ له لانها
 اكثر من سدس الجميع وهو ثلاثة واكثر مما يخصه بالمقاسة وهو ثلاثة ايضا ﴿﴾
 وانما مثل بالحصة ليكون الباقي منقسما ﴿﴾ والمقاسة خبر له ﴿﴾ من ﴿﴾ سدس جميع
 المال ومن ثلث الباقي ﴿﴾ في ﴿﴾ مثل ﴿﴾ جدة وجدواخ ﴿﴾ لان الباقي بعد فرض

الجدوة وهو واحد من ستة خمسة * وسدس جميع المال واحد وثلث الباقي
اثنان الاثنا وحصته بالمقاسمة اثنان ونصف فهو الاحتفاله وتصح من اثني عشر *
وتستوى المقاسمة والسدس في مثل بنتين وجدوا للجد فيها واحد من
ستة على كلا الوجهين * وتستوى المقاسمة وثلث الباقي في ام وجدوا خوين للجد
فيها خمسة من ثمانية عشر على كلا الوجهين * ويستوي السدس وثلث الباقي في زوج
وجد وثلاثة اخوة للجد فيها ثلاثة من ثمانية عشر على كلا التقديرين * وتستوى
الامور الثلاثة في زوج وجدوا خوين للجد فيها واحد من ستة على كل التقادير
فعلم مما ذكر ان للجد مع الاخوة باعتبار ماله من المقاسمة والثلث حيث لم يكن
معهم ذ وفرض حالان * وله بالاعتبار المذكور حيث كان معهم ذ وفرض
ثلاثة احوال فهذه خمسة احوال * وتؤول باعتبار ما يتصور في تلك الخمسة
الى عشرة لانه حيث لم يكن معهم ذ وفرض اما ان تعين المقاسمة او تعين
ثلث المال او يستويا * وان كان معهم ذ وفرض فاما ان تعين المقاسمة واما ان
تعين ثلث الباقي واما ان يعين سدس جميع المال او تستوى له المقاسمة
وثلث الباقي او المقاسمة وسدس جميع المال او ثلث الباقي وسدس جميع
المال او تستوى الثلاثة وقد مرّت امثلتها مستوفاة * وللجد ايضا حيث
وجد معهم ذ وفرض اربعة احوال باعتبار ما يفضل عن الفرض وجودا وعدمه
فتارة يبقى بعد الفروض اكثر من السدس فيكون له الاحتظ من الامور
الثلاثة كما مر * وتارة * قد لا يبقى شيء بعد الفروض ولا يتصور ذلك
الا والمسالمة عائلة * كبنتين وزوج وام وجد * واخ للزوج والربيع واللبنتين
الثلاثان وللأم السدس ومجموعها من اصل اثني عشر ثلاثة عشر فاستغرقت

القروض قبل اعتبار الجدة في فرض الجدة السدس وتعال **❦** أي يزاد في
 المول الى خمسة عشر ويسقط الاخ لانه عصبه لم يفضل له شيء **❦** وتارة
❦ قد يبقى دون السدس كبنتين وزوج وجد **❦** واخ للبنتين الثلثان وللزوج
 الربع ومجموعها من اصل اثني عشر احد عشر ويفضل واحد وهو نصف
 سدس **❦** فيفرض له **❦** السدس **❦** وتعال **❦** بتامه الى ثلاثة عشر ويسقط
 الاخ كذلك **❦** وتارة **❦** قد يبقى سدس كبنتين وام وجد **❦** واج فمجموع
 حصتي البنتين والام خمسة من اصل ستة فيبقى واحد منها وهو السدس
❦ فيفوز به الجدة وتسقط الاخوة **❦** او الاخ للامر الا الاخت في الاكدرية
 • نبيه • من المسائل التي تكون فيها المقاسمة خير للجدة المسألة المسماة بالخرقاء سميت
 بذلك لخرق اقوال الصحابة فيها اي اختلافهم فيها ولهذا خصها القرضيون
 بالذكر • وهي ام وجد واخت لابوين او الاب اصلها من ثلاثة للام الثلث
 واحد يبقى اثنان للجدة والاخت لا ينقسمان عليها اثلاثا فتضرب رؤس
 الجدة والاخت ثلاثة في ثلاثة تسعة ومنها نصيب • للام واحد في ثلاثة بثلاثة وللجدة
 والاخت اثنان في ثلاثة ستة للجدة اربعة وللاخت نصفها اثنان • وهذا هو مذهب
 الامام زيد بن ثابت وهو مذهب الائمة الثلاثة غير ابي حنيفة رحمه الله
 وهو قول محمد وابي يوسف ايضا • وفيها ايضا للصحابة اقوال فمضى الصديق
 رضي الله عنه للام الثلث والباقي للجدة ولا شيء للاخت وهو قول ابن عباس
 رضي الله عنها وهو مذهب الامام ابي حنيفة رحمه الله جريا على قاعدة الباب
 عنده فالمسئلة عندهم من ثلاثة للام واحد وللجدة اثنان • وقال عمر بن
 الخطاب رضي الله عنه للاخت النصف وللأم ثلث الباقي والفاضل للجدة فتصح

على هذا من ستة • وهذه احدى الروايات عن ابن مسعود رضي الله
 عنه وله رواية اخرى تساوي هذه في المعنى وهي للاخت النصف وللأم
 السدس وللجد الباقي • وله ايضا رواية ثالثة ستأتي • وقال عثمان بن عفان
 رضي الله عنه للام الثلث والباقي بين الجد والاخت نصفين فجعل المال
 اثلاثا بينهم • ولا تفراد عثمان رضي الله عنه بهذا القول لقبت بالثمانية ايضا •
 وقال علي بن ابي طالب رضي الله عنه للام الثلث وللخت النصف والباقي
 للجد فتصح على هذا من ستة • وقال ابن مسعود في احدى الروايات عنه للاخت
 النصف والباقي بين الام والجد نصفين فتصح من اربعة • ولهذا القبت بالربعة •
 ولهذا المسئلة القاب او صلوه الى عشرة وفي تعدادها وذكر اوجه التلقيب
 بها اطالة بلا طائل • ولما فرغ المؤلف رحمه الله من الكلام على احكام الجدا اذا كان
 معه الاشقاء فقط او الاخوة للاب فقط شرع في ذكر الحكم اذا اجتمع معه
 الصنفان وهي مسائل المعادة فقال • ولو كان مع الجد اخوة اشقاء • واحدا فكثر
 ذكره او اثنا • واخوة لاب • واحدا فكثر ذكره او كانوا او اثنا • فالحكم
 في الجد ما سبق • من انه اذا لم يكن معهم صاحب فرض فللجد الخير من المقاسمة
 وثلث المال • واذا كان معهم ذ وفرض وفضل بعده اكثر من السدس فللجد
 الخير من المقاسمة وثلث الباقي وسدس الجميع • ولكن • بعد الاشقاء
 عليه • اى الجد • الاخوة لاب في • حساب • القسمة • ان نقص
 بسببهم نصيبه بان كان الاشقاء دون مثليه وفضل عن الفرض ان كان اكثر
 من الربع والا فلا معادة لعدم الفائدة • فاذا اخذ الجد حقه • على
 ما تقدم من احد فروضه الثلاثة او ما تقتضيه القسمة فجعل الاخوة بعد ذلك

كان لم يكن معهم جد • فولد الاب يعتبر وارثا بالنظر الى الجد حتى يزاحمه
 محجوبا بالنظر الى الاشقاء • وعلى ما ذكر • فان كان في الاشقاء ذكر •
 فاكثروا حده او وحده او مع انثى او اثنتى او اثلاث • فالباقي • له او لهم ونسقط
 الاخوة للاب • لانهم محجوبون بالشقيق • كما في جد و اخ شقيق و اخ لاب •
 للجد واحد وللشقيق اثنتان لان الشقيق اذا عد ولد الاب على الجد صار
 مثليه فيستوي له الثلث والمقاسمة ولا شيء للاخ للاب لما مرو هذه المسألة مما
 لا فرض فيه • واما ما فيه فرض فكأن وجد و اخ لابوين واخت لاب • المسألة
 من ستة للام واحد والباقي خمسة والمقاسمة فيها خير للجد من ثلث الباقي
 ومن السدس فله بهاسهان وتبقى ثلاثة للاخ الشقيق ولا شيء للاخت للاب
 • وان لم يكن فيهم • اى الاشقاء • ذكر • فان كان الموجود منهم شقيقة
 واحدة • فتأخذ الشقيقة • ايضا جميع الفاضل بعد الفرض ان كان وحصة
 للجد اذا كان الفاضل نصف او دونه كما في زوجة وجد واخت لابوين و اخ
 لاب • المسألة من اربعة تنصع من عشرين للزوجة الربع خمسة وللجد خسا
 ما بقى ستة وللشقيقة تسعة • وكافي زوجة وجد واخت شقيقة واخوين لاب
 للزوجة الربع واحد وللجد ثلث الباقي لانه الا حظه واحد وللشقيقة الباقي
 اثنتان وهو النصف ويسقط الاخوة للاب فيها لانهم عصبية لم يفضل لهم شيء •
 واذا كان الفاضل بعد الفرض ان كان وحصة الجدا اكثر من النصف فتأخذ
 منه الشقيقة • الى النصف والباقي للاخوة • او الاخ • للاب • ثم ان
 المسائل التي يفضل فيها مع الجد والشقيقة شيء لا واد الاب ست • ولما لم يستوف
 المؤلف رحمه الله ذكرها اتى بكاف التمثيل لا دخال ما لم يذكرو • فقال • كما

في عشرة زيد $\frac{1}{2}$ وفي احد الزيدات الاربع $\frac{1}{4}$ وسببت عشرة لانه تصح عنده
من عشرة $\frac{1}{2}$ وفي جد وشقيقة واخ لاب $\frac{1}{2}$ من خمسة $\frac{1}{5}$ الجدمهتان لان
المقاسمة احظ له فيهما من الثلث بقى ثلاثة تاخذ الشقيقة الى النصف سهمين
ونصف سهم يبقى للاخ نصف سهم $\frac{1}{2}$ وتصح $\frac{1}{2}$ اذا ضرب مقام النصف
وهو اثنان في الخمسة $\frac{1}{5}$ من عشرة الجداربعة وللشقيقة النصف خمسة يفضل واحد
للاخ من الاب $\frac{1}{2}$ ومثلها عشريئة زيد $\frac{1}{2}$ وفي ثانيا الزيدات $\frac{1}{4}$ وسببت
عشرينية لصحتهما من عشرين عنده $\frac{1}{2}$ وفي جد وشقيقة واختان من الاب $\frac{1}{2}$
من خمسة $\frac{1}{5}$ كالتي قبلها الجدمهتا سهمان وللأخت الشقيقة سهمان ونصف ولكل
واحدة من الاختين الاب نصف سهم اضرب اثنين مقام الكسر التماثل فيها
في الخمسة تحصل عشرة الجداربعة وللأخت النصف خمسة ويبقى واحد لاختي
الاب مناصفة اضرب اثنين عدد هما في العشرة $\frac{1}{2}$ وتصح $\frac{1}{2}$ بذلك $\frac{1}{2}$ من
عشرين $\frac{1}{5}$ والقسمه غير خافيه فهاتان مسألتان مما يفضل فيها شيء مع الجدمه
والشقيق لولد الاب والثالثة ان يكون مع الجدمه والشقيقة واخ واخت لاب
فتستوى الجدمه المقاسمة والثلث فلجدمه اثنان من ستة وللشقيقة ثلاثة اسهم يبقى
لاولاد الاب سهم وهو لا ينقسم على عدة رؤسهم تضرب ثلاثة في ستة
وتصح من ثمانية عشر للجدمه ستة وللشقيقة تسعة وللأخ من الاب اثنان وللأخت
سهم $\frac{1}{2}$ والراعية ان يكون بدل الاخ والأخت ثلاث اخوات فهي كالتي
قبلها وهذه الاربع لا فرض فيها $\frac{1}{2}$ والخامسة والسادسة ان يكون معهم في
الاخيرتين ذو سدس من ام او جدة اذ لا يتفق ان يبقى لولد الاب بقية بعد
نصيب الجدمه ونصف الشقيقة في مسألة فيها فرض غير السدس $\frac{1}{6}$ اذا علم هذا

مختصرة زيد رضي الله عنه في الخامسة من الست المسائل المذكورة وثالثة
 الزيدات * وهي ان يكون مع الشقيقة والجد ام واخ واخت لاب وسلوك
 طريق الاختصار فيها ابتداء هو الاحسن كما قاله الشيخ زكريا رحمه الله لانه
 المطلوب * فاصلها على الارحج ثمانية عشر للام ثلاثة وللجد ثلث الباقي خمسة
 وللشقيقة النصف تسعة ولاولاد الاب سهم ور وسهم ثلاثة تضرب الثلاثة
 في الثمانية عشر تبلغ اربعة وخمسين ومنها تصح * واضرب الثلاثة ايضا في كل
 نصيب يحصل للام تسعة وللجد خمسة عشر وللشقيقة سبعة وعشرون ولاولاد
 الاب ثلاثة للاخ سمان وللخت واحد * وبها يلغز فيقال امرأة جاءت
 الى ورثة يقتسمون ثروة فقالت لا تعجلوا فاني حبل فان ولدت ذكر او انثى
 فقط لم يرث وان ولدتهما ما ورثا الجواب هذا ميت ترك اما وجد او اختا
 شقيقة وامراة اب حاملا * ولو كان فيها بدل الاخ والاخت ثلاث اخوات
 كانت السادسة والقسمه فيها واحدة * واما تسمية زيد رضي الله عنه وهي
 ام وجد واخت شقيقة واخوان واخت لاب فهي من قبيل الاخيرتين
 لانه يمكن الشقيقة ان تعاد الجد باخ واخت ويحصل الغرض وهي
 رابعة الزيدات * وسيت تسمية زيد لصحتها من تسعين واصلها من
 ثمانية عشر ايضا على الارحج لان ثلث الباقي خير للجد فللام السدس ثلاثة
 وللجد ثلث الباقي خمسة وللشقيقة نصف المال تسعة الباقي سهم واحد لا ينقسم
 على خمسة عدد ورثس اولاد الاب تضرب الخمسة في اصل المسألة ثمانية عشر
 فتصح من تسعين وتضرب الخمسة ايضا في كل نصيب يحصل للام خمسة عشر
 وللجد ثلث الباقي خمسة وعشرون وللشقيقة خمسة واربعون ولاولاد الاب

مختصرة زيد

تسمية زيد

خمسة لكل اخ سمان و للاخت سم * ويلقزها فيقال رجل مات وخلف
ثلاثة ذكور و ثلاث اناث وترك تسعين ديناراً و ليس فيها دين ولا وصية
فاخذت احدي الاناث ديناراً * والجواب هي تسعين زيد وصاحبة
الدينار هي الاخت من الاب * ومثلها لو كان فيها بدل الاخوين والاخت للاب
خمس اخوات او خمسة اخوة او اخا و ثلاث اخوات فالتأصيل والتصحيح
والقسمة فيهن سواء * وتأخذ الشقيقتان فصاعداً * حيث لم يكن من الاشقاء
مع الجدة ذكر * الى الثلثين * ولو فضل شيء لكان للاخوة من الاب لكنه
لا يبقى بعد الثلثين وحصة الجدة والفرض ان كان شيء فلا شيء للاخوة من الاب
مع الشقيقتين * كجد وشقيقتين واخ لاب هي من ستة * عدد رؤسهم
وتختصر الى ثلاثة للجد ثلث المال واحد وللشقيقتين الثلثان اثنان واستوى فيها للجد
المقاسمة والثالث * وكر و ج وجد وشقيقتين واخ لاب او اكثر المسألة من ستة
للزوج النصف ثلاثة وللجد ثلث الباقي واحد والباقي اثنان للشقيقتين *
ولا يعال لها هنا لان ارثها هنا ليس بالفرض فقط بل مشوب بالتعصيب لكونها
مع الجدة * ولا شيء للاخ للاب * في المسالتين * لانه لا يفضل عن الثلثين
شيء * فائدة * فنحصر مسائل المادة في ثمان و سنين مسألة ذكرها في شرح
الترتيب فاطلبها ان اردت الاطلاع عليها * فائدة اخرى * النصف الذي تأخذه
الشقيقة في مسائل المادة هل هو بالفرض او بالتعصيب فيه نزاع منتشر *
والحق كما قال العلامة الاميراء ليس فرضاً محضاً والا عهل لها بكمال النصف
حيث لم يكمل * ولا تعصياً محضاً والا لكان للجد مثلاً هافله من كل شائبة *
وقد استحسنوا في هذا الباب اشياء كثيرة مخالفة للقواعد * وقال ابو لافي

في مسألة بل الباب كله خارج عن القياس والله اعلم * والجد مع
 الاخوات كاخ * تصيبوا حفظا في القسمة حيث قاسم للذكر مثل حظ الانثيين
 * فلا يفرض لمن معه * مطلقا حيث كن اثنتين فاكثروا * اكن
 لابوين اولاب * وكذلك الاخت الواحدة لابوين اولاب لا يفرض
 ويغال لها معه * الا في * المسئلة * الاكدرية * وسيذكر المؤلف
 اركانها وتقسيمها مفصلا كما تراء * وسميت بالاكدرية لنسبتها الى اكدر
 وهو السؤل عن المسئلة اولئك كدر اقول الصمابة فيها اولانها كدرت على
 زيد اصله لانه لا يفرض للاخوات مع الجد ولا يميل مسائل الجد والاخوة
 وقد قل ذلك هنا اولان زيدا كدر على الاخت ميراثا لانه اعطاها النصف
 ثم استرجعه اقول * وقيل غير ذلك * وخصها المؤلف بكفبره
 من القرضين بالذكركيل بالتبويب والبيان على وجه التفصيل لكونها
 مخالفة لقواعد الفرائض ومستثناة من ثلاثة احكام كادت ان تكون معطوذة *
 الاول الحكم في العاصب انه يسقط اذا استغرقت القروض التركة الا الاخت
 في الاكدرية والا الاشقاء في المشتركة الثاني الحكم السابق في الجد انه حيث
 بقي بعد القروض قدر السد من اخذه الجد وسقطت الاخوة الا الاخت
 في الاكدرية * والثالث ما ذكره المؤلف من انه لا يفرض للاخوات مع
 الجد ولا يبال لمن الا للاخت في الاكدرية قال رحمه الله مبتدئا بذكر اركانها الاربعة
 * وهي زوج وام وجد واخت * سواء كانت * لابوين اولاب * اصلها
 من ستة لان فيها نصفها وثلثا ومخرجها متباينان ومسطحها ماذكر * فللزوجة
 النصف * الفاء فاء النصيحة لانها كما تقدم الكلام عليها افتمت عن جواب

الاكدرية

شرط مقدراى اذا عرفت اركانها واصلها و اردت ان تعرف ملكل منها
 فلزوج النصف وهو ثلاثة $\frac{1}{3}$ وللأم الثالث $\frac{1}{3}$ اثان $\frac{1}{3}$ وللبد السدس $\frac{1}{6}$ واحد
 فرضا * ولا يتافيه انه انما ياخذ بالفرض اذا كان هناك فرع وازث لان
 باب الجدد والاخوة خارج عن القياس فخرج هذه الصور منه لا يضر
 $\frac{1}{3}$ وللأخت النصف $\frac{1}{2}$ وقد كملت السهام قبل اعتبارها وكان مقتضى الحكم
 السابق ان تسقط الأخت وهو مذهب ابي حنيفة رحمه الله جريا على قاعدة
 الباب عنده * ومذهب الائمة الثلاثة ومن وافقهم لا تسقط الأخت في الاكدرية
 بل يفرض لها النصف ثلاثة لانها ترث بالفرض تارة وبالتعصيب اخرى
 فلما نذر التعصيب وانقلب الجدد الى فرضه لنقصان حقه وهو السدس
 لو تعصبا انقلب الى الفرض وهو النصف * ولان الفريضة ليس فيها
 من يسقطها $\frac{1}{3}$ فتعمل المسئلة بتعصبيها من ستة الى تسعة $\frac{1}{3}$ لان مجموع
 الفروض كذ لك ثم يجمع الجدد سهمه الى ثلاثة الأخت ويقتسمان الاربعة
 اثلاثا بالمصوبة له مثلا ما لما لانها لو فازت بالنصف لفضلت على الجدد ولا
 سبل الى ذلك واربعة على ثلاثة بناتها $\frac{1}{3}$ وتصع $\frac{1}{3}$ بضرب الثلاثة في التسعة
 $\frac{1}{3}$ من سبعة وعشرين للزوج $\frac{1}{3}$ الحاصل من ضرب ثلاثة في ثلاثة $\frac{1}{3}$ تسعة
 وللأم $\frac{1}{3}$ الحاصل من ضرب اثنين في ثلاثة $\frac{1}{3}$ ستة وللبد والاخت $\frac{1}{3}$
 الحاصل من ضرب ثلاثة في اربعة $\frac{1}{3}$ اثني عشر له الثلثان ثمانية ولما الثلث
 اربعة $\frac{1}{3}$ وبها يلزف يقال ميت خلف اربعة من الورثة اخذا احدى تلك
 المال والثاني ثلث الباقي والثالث ثلث باقى الباقي والرابع الباقي * والجواب
 هذه هي الاكدرية والاول الزوج والثاني الام والثالث الأخت والرابع

الجد والحساب غير خاف • اما محترز اركانها فلم يكن فيها زوج فكانت الحرقاء
وقد تقدمت • ولولم يكن فيها ام فللزوجة النصف والباقي بين الجد والاخت
اثلاثا • ولولم يكن فيها جد كانت المباحلة وسنأتي في باب الحساب ان شاء الله
تعالى • ولولم يكن فيها اخت كان للزوج النصف وللأم الثلث والباقي
وهو السدس للجد • ولو كان بدل الاخت اخ لسقط اذا فرض له يتقلب
اليه • ولو كانت بدلها اختان او اخ واخت او اخوة او اخوات لحجبت
الأم من الثلث الى السدس وكان السدس الذي حجبت عنه الأم للاخوة
والله اعلم •

• تنبيه • حيث جعل الجد مع الاخت كالخ لها ومع الاخ كالاخ له
فلا يعجب مع احدهما الأم نقصانا من الثلث الى السدس كما يجنبها
الاثنان من الاخوة لانه ليس باخ حقيقة والله اعلم • ولما فرغ المؤلف
من ذكر احكام الارث بسببي القرابة والنكاح شرع في احكام الارث
بالسبب الثالث وهو الولاء فقال

باب اي هذا باب في الارث بالولاء

عقد المؤلف رحمه الله هذا الباب لذكر حكم مخصوص من احكام الولاء
وهو الارث به لانه مقصود الكتاب وسكت عن الكلام على سبب الولاء
وهو زوال الملك عن الرقيق بعق او تعاظم سيده وما للاختصار وانكالا
على كتب الفقه لانها مملو الاصيل • وسنذكر بعض مسائله هنا تقيما للفائدة
فنقول • اما تعريف الولاء فقد مر متوفى في ذكر اسباب الارث واما
سبب الولاء فهو ما ذكرنا • فنحن اعني عبد الوامة منجزا او مملقا بصفة كان

قال ان شئ الله مريض او قدم فلان فانت حر ووجد الملق عليه او دبره
او استولد هافعتقا عليه بالموت او التمس من مالك عتق عبده على مال فاجابه
او ملك قريه فعتق عليه او اعنق نصيبه من مشترك فسرى العتق الى باقيه
او اعنقه بمرض نحو انت حر على ان تحمد منى سنة او اشترى البعد نفسه من
سيده بمرض حال او كان بسبب وصية كان اوصى بعتق عبده فاعتقه
الورثة او اعنقه سيده في نذر او كفارة او اعنقه على انه سائبة او بشرط
ان لا ولاء له عليه فيثبت له الولاة في جميع هذه الصور على العتيق وان
اختلف دينها ولم يورث به كما تثبت علقه النكاح والنسب بينهما لقول النبي
صلى الله عليه وسلم الولاة لجملة كلمة النسب لا يباع ولا يوهب • ولانه لا يزول
نسب انسان ولا ولد عن فراش بشرط فلا يزول ولاء على عتيق بذلك •
ولذلك لما اراد اهل بريرة اشتراط ولائها على عائشة رضى الله عنها قال
صلى الله عليه وسلم اشترعها واشترطى لم الولاة فانما الولاة لمن اعنق • يريد
ان اشتراط تحويل الولاة عن المعتق لا يفيد شيئا • وعند الامام مالك
رحمه الله لو اعنقه للشيطان او بشرط ان لا ولاء له عليه او اعنق كافر مسلما
لم يكن مستحقا للولاة لانه صلة شرعية وقاصد وجه الشيطان معروف منها
ومن صرح بنى الولاة فقد ردها • ولقوله تعالى ولن يجعل الله للكافرين
على المؤمنين سبيلا • وعنده ايضا لو اعنق عبده عن غيره وبغير طلبه ولا شعوره
كان الولاة لمن اعنق عنه • وسبق اول الكتاب ان اختلاف الدين غير مانع
للارث بالولاة عند الحنابلة فعندهم لو اعنق كافر مسلما فختلف المسلم العتيق ابنا
لمعتقه كافرا واخا شقيقا مسلما قال العتيق لابن معتقه لانه اقرب من اخيه •

وكما ثبت الولاء بما ذكره للواحد ثبت للآخرين فأكثر بحسب العتق. وكما ثبت
لمباشرة العتق ثبت لمصته المتحصين بأنفسهم سواء اتفق الدين أو اختلف. *
* فائدة. الذين يفتقون على الإنسان بدخولهم في ملكه عندنا مباشر الشافعية
هم كل فرع وان نزل وكل أصل وان علا ذكرنا كان أو اتى وارثا أو غير
وارث. * وزاد الامام مالك رحمه الله الأخوة والأخوات مطلقا. وعند
الامامين أبي حنيفة وأحمد رحمهما الله تعالى هم كل ذى رحم محرم وهو الذى
لو قد راحدهما ذكر أو الآخر اتى حرم نكاحه عليه للنسب لا للرضاع ولا
للمصاهرة والله اعلم. * ثم الولاء ضربان ولأول مباشرة وانما ثبت على من مسه
رق وهو كما سبق بيانه من وقع العتق عليه بالقول أو الفعل. * ولأول آخر
بغلافه وهو الذى ثبت على من لم يسه رقا فكما ثبت الولاء على العتيق ذكرنا
واتى ثبت على أولاده وأحفاده وان نزلوا لأن العتق ولي نعمتهم وبسيه
عتقوا وثبت كذلك على عتقائه وعتقاتهم وعلى من لهم ولاؤه كعتقاء أولادهم
وهلم جرا. وانما ثبت الولاء على فرع العتيق بشرطين أحدهما أن لا يمس الرق
ذلك الفرع فان كان رقيقا وعتق فولاؤه لمعتقه ثم لمصته من بعده ثم لمعتق معتقه
باتفاق الأئمة إلا ربيعة فان لم يوجدوا فليت المال على الخلاف السابق فى العتبات
ولا ولأول عليه لمعتق الأصل بحال. * الشرط الثانى أن لا يكون الأب حرا لأصل
لأول عليه فن كان أبوه كذلك سواء أكانت أمه حرة لأصل أو عتيقة لأولاه
عليه لا حد باتفاق الأئمة إلا ربيعة. * واشترط الامامان أبو حنيفة وأحمد
رحمهما الله أيضا أن لا تكون الأم حرة لأصل فإذا كان الأب عتيقا والأم حرة
الأصل فلا ولأول لمعتق الأب عندهما تغليب الجانب الحرة. * والصحيح عندنا وعند

المالكية تغليب جانب الاب وثبوت الولاء في هذه الصورة لمعتق الاب وحيث
 كان الابوان عتيقان فالولاء لمعتق الاب * وانما ثبت الولاء على الفرع لمعتق امه
 اذا كان الاب حين عتق الام رقيقا حتى لو عتق الاب بعد ذلك انجر الولاء
 الى مولاه فثبتت الولاء لموالى الام انما هو لضرورة انه لا ولاء على الاب
 فاذا عتق الاب وثبت عليه الولاء زالت الضرورة وبطل ما ثبت لموالى
 الام ولا يعود اليهم بحال * فلو انقضى موالى الاب عاد الى بيت المال دون
 موالى الام لان الولاء يجري مجرى النسب * والكلام في هذا المقام مما يطول
 تفصيله ومحل كتب الفقه والله اعلم * وحيث انتهى الكلام على ذكر سبب
 الولاء ومسائله فلنرجع الى شرح كلام المؤلف رحمه الله في الارث به * واعلم
 اولاً ان الولاء لا يورث كما يورث المال لانه لو كان موروثاً لاشترك في استحقاقه
 الرجال والنساء كسائر الحقوق * ولا يباع ولا يوهب ولا يوقف ولا يوصى
 به لانه كالنسب معنى يورث به فلا ينتقل كالقرابة * وعلى هذا الو مات المعتق
 قبل عبده لم ينتقل الولاء لمعبته بل هو سبب يورث به فهو صفة ثابتة للمعتق
 ولمعبته مما يجرى العتق الا ان بعضهم مقدم على بعض كالنسب * قال المؤلف
 رحمه الله * من مات * لا عصب له بنسب * وليس له وارث ذو فرض
 ينسب او تكاح * وله معتق فله ماله * كله * او * كان للميت وارث
 ذو فرض لا يستغرق فلعنقه * الفاضل بعد الفروض سواء اكان المعتقد رجلاً
 او امرأة * بالغا او صغيراً * فان لم يوجد * اى المعتقد بان مات او قام به
 مانع * فالمال * كله او الفاضل بعد اصحاب الفروض * لمعبته المتعصين
 بانفسهم * كالأبن والاخ لا بالغير كالنبت ولا مع الغير كالأخت ولا اصحاب

القرض فقط كالام والاخ للام وتريهم هنا كترتيبهم في النسب كما
 قد منا يانه الا ان اخا المقتق وابنه يقد مان هنا عند المالكية وعلى الاظهر
 عند الشافعية على جده فلاشئ له مع وجود هالانها يديان بينوة الاب
 والجديدي بابوة الاب والبنوة اقوى من الابوة كما مر وكان مقضى هذا تقديمها
 عليه في النسب لكن صدنا عن ذلك الاجماع ويطرد هذا في عم المقتق او ابنه مع
 ابي جده فيقدم عمه او ابن عمه مع ابي جده وكذا في كل عم اجتمع مع جد وقد ادلى
 ذلك الم باب دون ذلك الجد ويستثنى ايضا عندنا فقط ما لو كان لليت ابنا مع
 احد هما اخ لام ففي النسب يكون لابن العم الذي هو اخ لام السدس فرضا
 بالاخوة والباقي بينها عصوبة وهايتفر دا بن الم الذي هو اخ لام بالمال عصوبة
 ويسقط الاخر فها ان المستلثان يخالف فيها الولاء النسب اما عند ابي حنيفة
 رحمه الله فترتيبهم هنا كترتيبهم عنده في النسب فيقدم الجد على الاخ وعلى ابن
 الاخ واما عند الحنابلة فكذلك ترتيبهم هنا كترتيبهم في النسب فيشترك الجد
 مع الاخوة ويقدم على بنى الاخوة ووافقهم في ذلك صاحبان من الحنفية
 فان لم يكن له اى المقتق عصبه بالنسب بنفسهم فلم يقتق المقتق
 ارثه ثم عصبته اى عصبه مقتق المقتق كذلك اى كترتيب
 عصبات المقتق وهكذا قال في شرح الترتيب وللصاحب عبارة ضابطة
 لمن يوث بولاء المقتق اذا لم يكن المقتق حيا قالوا هو ذكر يكون
 عصبه للمقتق لو مات المقتق يوم موت المقتق بعصبة المقتق وخرجوا عليها
 مسائل منها اذا مات المقتق والمقتق ابن وبنت او اب وام او اخ واخت
 فالمراث للذكر دون الانثى انتهى تيه لما كانت مسألة القضاة المشهورة

من هذا الباب احببت ايرادها لزيادة الايضاح والتبہلها وما في معناها *
 وصورتهما ابن بنت ملكا باهما متق عليهما بالملك ثم اشترى الاب عبدا
 فاعتقه ومات العبد بعد موت الاب عنها فقط فارثه حينئذ لابن دون
 البنت لان الابن عصبة المتق من النسب بنفسه والبنت مصفقة المتق ومتق
 المتق مؤخر عن عصبة المتق من النسب * بل لو كان الابن قد مات قبل موت
 الصديق وكان للاب المتق ابن عم بعيد فهو اولى من البنت * وكذا لو اعتقه
 البنت وحدها لما تقدم من ان عصبة النسب مقدمة على متق المتق * قال
 العلامة سبط المارديني في شرح الفصول غلط فيهما من المتقدمين اربع مائة
 قاض غير المتفقه * وقال في الانصاف يروى عن مالك انه قال سالت
 سبعين قاضيا من فضلاء العراق عنها فاطوا وافيها * ولا ترث امرأة بولاء
 الامتقها * يقع التام اى من باشرت عتقه سواء اعتقته او عتق عليها سواء
 اكان ذكر او اناثى * او منتيا اليه بنسب او بولاء * فكما ثبت لها على الصديق
 ثبت لها على اولاده واحفاده وعتقائه ومن اتى اليهم كالرجل
 لما روى عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده مرفوعا قال ميراث الولاء للكبير
 من الدكور ولا يرث النساء من الولاء الاولاء من اعتقن * ولان
 الولاء مشبه بالنسب والمولى العتيق من المولى المنعم بمنزلة اخيه او عمه و
 لا يرث منهم الا الدكور خاصة * والكبير يضم الكاف وسكون الموحدة بمعنى
 الكبير في الدرجة لافي السن فابن المتق مقدم على ابن ابنته وان كان الاخير
 اكبر سنكما تقدم بيانه وانه اعلم * ولما نهى الكلام على اكثر ابواب الجزء
 الاول من علم القرائن وهو مسائل فقه المواريث اخذ يتكلم على الجزء

الثاني منه وهو المسائل المتعلقة بالحساب فقال

باب * اى هذا باب * في الحساب واصول المسائل *

الحساب لغة مصدر حسب بمعنى عدد واصطلاحاً علم باصول يتوصل بها الى استخراج المجهولات العددية * والمراد منه هنا الجزء الموصل الى معرفة ما يخص كل ذى حق من التركة * وهي المسائل التي يعرف بها تأصيل المسائل ونصحيحها وقسمة التركات وتوابعها * وقد ترجم المؤلف له في هذا الباب مع انه ذكره في ابواب متعددة بعده لكون هذا اولها وذكر في هذا من الحساب اصول المسائل كما سترها * واصل المسألة هو اقل عدد يخرج منه فرضها وفروضها ان كانت والافعد دروس العصبات بالنسب على ما سيأتى * ونطاق التعبير يضيق عن حد جامع مانع لاصول المسائل التي يتمحض فيها الارث بالتعصيب * اذ اكان الورثة عصبات قسم المال بينهم بالسوية سواء تمحضوا ذكرًا * كثلاثة بنين * او تمحضوا اناثًا * ولا يتصور هذا في عصبية النسب لانه ليس في النساء عصبية بنفسه بنسب حتى يتمحض الورثة منه لكنه يتصور في الارث بالولاء * كثلاث نسوة اعتقن قنًا * بشرط ان تكون حصصهن فيه * بالسوية * كما سيأتى فعدد الروس في المسالتين اصل المسألة * وان اجتمع الصنفان من النسب * قيد بالنسب لعدم وقوع الاجتماع في الارث بالولاء مع التقدير الاتي * وقد ركل ذكر كائنين وعد دروس المقسوم عليهم اصل المسألة * ايضا * كابن وبنت هي من ثلاثة * لانا قدرنا الابن كبتين * وهذا في غير الولاء اما فيه فان استوا في الاستحقاق فعدد دروسهم ولو كان فيهم اثني اصلها وان اختلفوا فاصلها

مخرج الكسر او الكسور بنسبة استحقاقهم ففي متقين مستويين ذكرين
 او اثنين او ذكر واثني اصلها ثمان وفي ثلاثة متقين اثني لما النصف وذكره
 السدس واخره الثلث اصلها ستة لذات النصف ثلاثة ولذي الثلث اثنان
 ولذي السدس واحد * وان كان في الورثة صاحب فرض * واحد
 فقط كسدس * او اكثر * كاثنين لكنهما * متماثلين * كسدس وسدس
 * فالمسألة * اصلها * من مخرج ذلك الكسر وهو * اي المخرج * اقل
 عدد يصح منه * ذلك الكسر * كبت وعم في * مخرج النصف * اثنين *
 وان كان مخرجا الفرضين غير متماثلين وكان احدهما داخل تحت الاخر فخرج
 الاكبر هو اصلها كام واخ لام وعم فهي من ستة * او كانا متوافقين فحاصل
 مضروب وفق احدهما في كامل الاخر هو اصلها كام وزوج وابن فهي من اثني
 عشر * وان كانا متباينين فمضروب احدهما في كامل الاخر هو اصلها كام وشقيقة
 وعم فهي من ستة للتباين * وسيأتي بيان ذلك ان شاء الله تعالى * فأصول
 المسائل * التي لم يتمحض فيها الورثة عصبية * سبعة * متفق عليها واخصر
 عبارة تجمعها لاربعة والستة ونصف كل وضعفه وضعف ضعف الستة *
 واثنا عشر مختلف فيهما سيذكرها المؤلف قريبا * واعلم اولان
 للاصول اعتبار بين احد هما ان تنظر في نوع الفرض افراد او اجتماعهم قطع
 النظر عن ياخذهم وبسمي المنظور فيه بهذا الاعتبار طرقا ومسائل * والاخر
 ان تنظر فيه كذلك مع النظر الى من ياخذهم وبسمي المنظور فيه بهذا الاعتبار
 صور او كل منها محصور فطرق الاصول التسعة عائلة وغير عائلة تسم وخمسون
 سند كرها في محالها * وصورها تزيد على ستائة والاطالة بذكرها مملعة *

الاصل الاول في الاثنان وفي مخرج النصف والباقي كزوج
 ابنت ابنت ابن او اخت لابوين اولاب مع عاصب لا يجب ذ الفرض
 ولا يغير فرضه كم اصلها في الجميع اثنان لانها اقل عدده نصف صحيح وفي ايضا
 مخرج النصفين لثما لهما كزوج واخت شقيقة اولاب وتسمى هاتان المسألتان
 بالنصفيتين وباليتيمتين تشبيها لهما بالدرية اليتمية التي لا نظير لها لانه ليس في
 الفرائض مسألة يورث فيها نصفان فقط بالفرض غيرها فلهذا الاصل طريقان
 وله ست صور وفي الاصل الثاني في الثلاثة وفي مخرج كل من الثلث
 والثلثين حالة افراد كل منهما مع الباقي كام واخوين لام مع عم ووكنتين ابنتي
 ابن واختين لابوين اولاب مع عم او حالة اجتماعهما كاختين لغير ام واختين
 لها اصلها في الجميع ثلاثة لانها اقل عدده تلك صحيح وثلثان صحيحان
 وهما ثلثان فلهذا الاصل ثلاث طرق وتسع صور وفي الاصل الثالث
 في الاربعة وفي مخرج الربع مفرد او الباقي كزوج وابن او زوجة
 وعم او مع النصف والباقي كزوج وبنت وعم وكزوجة واخت لغير ام وعم
 اصلها في الجميع اربعة لانها اقل عدده ربع صحيح ومخرج النصف داخل في
 مخرج الربع فيكتفي بالاكبر وكذلك ان كان مع الربع تلك الباقي في احدي
 الفراوين وفي زوجة وابوان وقد تقدم الكلام عليهما ويكون الربع وثلث
 الباقي في زوجة وجد ومن الاخوة اكثر من مثليه فاصلها من اربعة لان
 الباقي من مخرج الربع بعد القاء بسطه وهو الواحد منقسم على مخرج الثلث
 المضاف للباقي وهو الثلاثة فلهذا الاصل ثلاث طرق وله ثمان صور وفي
 الاصل الرابع في الستة وفي مخرج السدس مفرد او الباقي كام واخوين

لا يوين او لاب لها السدس ولها الباقي لانها اقل عدد له سدس صحيح *
 ومخرج السدسين والباقي للتأمل كام وجدوا بن * ومخرج السدس مع النصف
 والباقي للتد اخل كجدة وبنت وم * ومخرج السدس مع الثلث والباقي
 للتد اخل كذلك كام واخ لام وعم * ومخرج السدس مع الثلثين والباقي
 للتد اخل كذلك كبنتين وام وعم * ومخرج السدسين والنصف والباقي
 للتأمل والتد اخل كثلث اخوات مختلفات وم * ومخرج السدسين مع
 الثلثين للتأمل والتد اخل كابوين وبنتين * ومخرج الثلاثة الاسداس
 مع انصف للتأمل والتد اخل كذلك * كبت وبنت ابن وابوين *
 ومخرج النصف وثلث الباقي والباقي للباينة كاحدى التراوين وهى زوج
 وام واب وقد تقدمت * ومخرج النصف مع الثلث والباقي للباينة اذ مسطحها
 الستة كزوج وام وعم * ومخرج السدس مع الثلث والنصف للتد اخل كزوج
 وام واخ لام * وكسالة الالزام وهى زوج وام واختان لام * ونسبى
 الناقضة لان ابن عباس رضى الله عنهما لا يقول بالمول ولا يجب الام
 من الثلث الى السدس باقل من ثلاثة اخوة فان اعطى الام الثلث لكون
 الاخوة اقل من ثلاثة واعطى الاختين من الام الثلث عالت المسألة الى
 سبعة * وان اعطى الام السدس كالجهور لزم جميعها باقل من ثلاثة من
 الاخوة وهو لا يرى ذلك فاصل هذه المسائل ستة ما علمت * وطرق هذا
 الاصل بغير عول احدى عشر طريقا كما ذكرنا وسيأتى ما فيه العول ان
 شاء الله تعالى وصوره كثيرة * والاصل الخامس الثمانية * وهى
 * ومخرج الثمن مفردا والباقي كزوجة وابن لانها اقل عدد له ثمن

صحيح * ومخرج الثمن مع النصف للتدخل كزوجة وبنت وعم فاصلها
 فيها ثمانية لما علمت * ولهذا الاصل طريقان وثلاث صور * والاصل
 السادس * الاثنى عشر * وهو مما لا يكون اصلا لمسئلة يكون الفرض
 فيها مفردا ولا يكون الا لذات فرض متعدد فهو * ومخرج السدس
 والربع * اذا اجتمعا مع الباقي كزوج وام وابنت لتوافق مخرج الربع
 والسدس وحاصل ضرب وفق احدهما في كامل الآخر هو الاثنى عشر *
 ومخرج السدسين والربع وما بقي للتماثل والتوافق كزوج وابوين وابن *
 ومخرج السدس والربع والنصف وما بقي للتدخل والتوافق كزوج
 وبنت وام وعم * ومخرج السدس والثالث والربع معا وما بقي للتوافق
 والتدخل كزوجة وام وولديها وعم * او * اجتمع * الثالث والربع *
 وما بقي للبينة بين المخرجين وحاصل ضرب كل منها في الآخر هو الاثنى
 عشر كزوجة وام وعم * ومخرج الربع والثلاثين وما بقي لما مر في الثالث كزوج
 وبنتين وعم فالاصل في الجميع اثنا عشر * ولهذا الاصل بغير عول ست
 طرق وصوره كثيرة ولا بد ان يكون احد الزوجين في اصل اثني عشر
 لانه لا بد فيه من ربع وهو لا يكون فرضا لغيرهما * والاصل السابع
 * اربعة وعشرون * وهو مما لا يكون اصلا الا اذا تعدد الفرض فهو
 * مخرج الثمن والسدس * اذا اجتمعا وما بقي لتوافق المخرجين بالنصف
 وحاصل ضرب وفق احدهما في كامل الآخر هو اربعة وعشرون كزوجة
 وام وابن * ومخرج السدس والثمن وما بقي للتماثل والتوافق كزوجة
 وابوين وابن * ومخرج السدس والثمن والنصف وما بقي للتدخل والتوافق

كزوجة وبنت وبنت ابن وعم * ومخرج السدسين والنصف والثلثين
وما بقي للثلاث والتد اخل والتوافق كزوجة وبنت وابوين * ومخرج
الثلثين والثلثين وما بقي للثلاثين كما مر في الربع مع الثلث كزوجة وبنتين
وعم * ومخرج السدس والثلثين والثلثين وما بقي للتد اخل والتوافق
كزوجة وبنتين واب * فالاصل في الجميع اربعة وعشرون * ولهذا الاصل
بغير عول ست طرق * ولا يتصور ان يجتمع الثمن مع الثلث ولا مع الربع
لان الثمن لا يكون الا للزوجة عند وجود الفرع الوارث والثلث انما يكون
فرض الام او اولادها او الجد في بعض احواله والفرع الوارث يرد الام
والجد الى السدس ويحجب اولاد الام * ولهذا قال العلامة الجعفي رحمه الله
(وثلاث وثمن لا يحلان منزلا)

واما امتناع اجتماع الربع مع الثمن فلان الربع للزوج مع وجود الفرع الوارث
وللزوجة مع عدمه واجتماع الزوجين في مسألة متعذر *
وبعد ان انهى المؤلف الكلام على الاصول السبعة من غير نظر الى العول
وعدمه ذكر الاصلين المختلف فيها فقال * وزاد المتأخرون * ومنهم امام
الحرمين والنووي بل نقله الاساذ ابو منصور البغدادي عن زيد بن
ثابت رضي الله عنه * اصلين آخرين في مسائل الجد والاخت * زيادة على السبعة
فصارت بها تسعة * وهما ثمانية عشر * ولهذا الاصل طريق واحدة وهي كل
مسألة فيها سدس وثلث الباقي والباقي لان الباقي من مخرج السدس بعده لا ينقسم
على مخرج الثلث وبياينه فبضرب مخرج الثلث في مخرج السدس تحصل ثمانية
عشر فهو اصل على الارجح لا تصحيح كام وجدواخوين واخت لغيرهم * فللام منها

السدس ثلاثة وللمد ثلاث الباقي خمسة ولكل اخ اربعة وللأخت اثنا
 ستة وثلاثون * ولهذا الاصل ايضا طريقة واحدة وهي كل مسألة
 فيها ربع وسدس وثلاث الباقي والباقي لان الباقي من مخرج السدس والربع
 وهو الاثنى عشر بعد القاء بسطهما منه سبعة وهي لا تنقسم على مخرج ثلاث
 الباقي وتباينه فيضرب مخرج الثلاث ثلاثة في مخرج الربع والسدس وهو
 الاثنى عشر تحصل ستة وثلاثون فهو على الارجح اصل كذلك لان صحيح كام
 وزوجة وجد وثلاثة اخوة واخت لا يوين اولا بل فللام السدس ستة وللزوجة
 الربع تسعة وللمد ثلاث الباقي سبعة ولكل اخ اربعة وللأخت سبعان * فهذه
 هي الاصول التسعة وقد ذكرنا الطرق الواقعة فيها بالاعول كما رايت وهي
 خمس وثلاثون وبقي من التسع والخمسين اربع وعشرون تأتي فيما يعول
 ان شاء الله * والمفرغ المؤلف من ذكر الاصول التسعة وتمثيلها وكان بعضها
 يدخل فيه العول شرع في بيان ذلك فقال * والذي يعول من الاصول
 ثلاثة * اعلم اولان العول في اصطلاح الفرضيين زيادة في السهام عند
 ازدحامها بلزوما للنقص في الانصبا * بحسب الحصص * وقد اجمع عليه الصحابة
 رضوان الله عليهم حين جمعهم عمر رضي الله عنه مستشكلا القسمة في زوج
 واختين فاشار عليه العباس رضي الله عنه به اخذ اماماهو معلوم فين مات وترك
 ستة وعليه لرجل ثلاثة ولرجل اربعة ان المال يحمل سبعة اجزاء ووافقوا * ثم
 خالف فيه ابن عباس رضي الله عنها قال الشيخ بان الماتم رحمه الله ولا يعرف
 بين احد من الاربعة ولا من اتباعهم خلافا في العول * والاول من الاصول
 الثلاثة المائلة هو * السنة * فهي * تعول * بمثل سدسها * الى سبعة *
 ولما

ولحق المول الى السبعة اربع طرق الاولى اذا كان فيها نصف **●** ثلثان **●** كزوج
واختين لغير ام **●** فلزوج النصف و للاختين الثلثان ومجموعهما من الستة
سبعة وهذه اول فريضة عالت في الاسلام كما مرث الاشارة اليها الطريق
الثانية اذا كان فيها نصف وسدس وثلثان وثلث كام وشقيقة واخت لابيو ولدى
امها الثالثة اذا كان فيها نصفان وسدس كزوج واخت لغير ام واخ لها الرابعة اذا
كان فيها ثلثان وسدس وثلث كام واختين لغيرها واخوين لها **●** وتعمل
بمثل ثلثها ايضا **●** الى ثمانية **●** في ثلاث طرق **●** الاولى اذا كان فيها نصف
وثلثان وسدس **●** كهم وام **●** اي كزوج واختين لغير ام وام فلزوج
النصف و للاختين الثلثان و للام السدس ومجموعهما من الستة ثمانية **●** الثانية
اذا كان فيها نصفان وسدسان كزوج و ثلاث اخوات مفترقات **●** الثالثة
اذا كان فيها نصفان وثلاث كزوج وام واخت لغيرها فلزوج النصف ثلاثة
و للاخت النصف كذلك ثلاثة وللأم الثلث اثنان ومجموعهما من الستة ثمانية **●**
وتلقب هذه المسألة بالمباهلة لان ابن عباس رضى الله عنها جعل فيها للزوج
النصف وللأم الثلث والباقي للاخت **●** وقال من شاء باهلته ان المسائل
لا تعمل ان الذي احصى رمل عاجل عدد الم يجعل في مال نصفان ونصفا وثلثا
هذا ان النصفان ذهابا للمال فاين موضع الثلث **●** وتعمل ايضا بمثل نصفها
● الى تسعة **●** في اربع طرق **●** الاولى اذا كان فيها نصف وثلثان وسدسان
● كهم واخ لام **●** اي كزوج واختين لغير ام وام واخ لام **●** فلزوج
النصف و للاختين الثلثان و للام السدس ولولدها السدس ومجموع ذلك
من الستة تسعة **●** الثانية اذا كان فيها نصفان وثلاثة سداس كزوج وام وثلاث

الشرعية

ام الفروع

اخوات مفترقات * الثالثة اذا كان فيها نصفان وثلاث وسدس كزوج وشقيقة
وام ولد لها وكالا كدريه وقد تقدمت * الرابعة اذا كان فيها نصف وثلثان
وثلث كزوج واختين لغيرام واختين لها وتسمى هذه بالفرا والشرعية
والمروانية لما ذكر في المطولات * وتعمل ايضا بثلثيها الى عشرة *
في طريقين * الاولى اذا كان فيها نصف وثلثان وثلث وسدس * كهم واخ
آخر لام * اي كزوج واختين لغيرام وام واكثر من واحد من اولادها
فلزوج النصف وللاختين لغيرام الثلثان وللأم السدس ولاولاد الام الثلث
ومجموع ذلك من الستة عشرة * وتلقب هذه بام الفروع بالخاء المعجمة لكثرة
السهم المائلة فيها شبهت بطائر وحوله افراخه * وتلقب بالشرعية لوقوعها
زمن القاضي شريح روى ان رجلا اتاه وهو قاض بالبصرة فسأله عنها فجعلها
من عشرة كما تقدم * * الثاني من الاصول المائلة * الانعاش * وهي
تعمل * بثلث نصف سدسها * ثلاثة عشر * في ثلاث طرق * الاولى
اذا كان فيها ربع وسدس وثلثان * كزوجة وام واختين لغيرام * الزوجة
الربع وللأم السدس وللاختين لغيرام الثلثان ومجموعهما من الاثني عشر
ثلاثة عشر * الثانية اذا كان فيها ربع وسدسان ونصف كزوجة وثلاث اخوات
مختلفات * الثالثة اذا كان فيها ربع وثلث ونصف كزوجة وام واخت لغيرها
* وتعمل ايضا بثلثيها الى خمسة عشر * في اربع طرق * الاولى اذا
كان فيها ربع وسدسان وثلثان * كهم واخ لام * اي كزوجة وام واختين
لغيرام واخ لام للزوجة الربع وللأم السدس ولولدها السدس كذلك
وللاختين الثلثان ومجموعهما من الاثني عشر خمسة عشر * الثانية اذا كان فيها

ثلث وثلثان ورابع كولد ام واخين ليرام وزوجة الثالثة اذ كان فيها
 ربع ونصف وثلثة اسداس كزوجة وام وثلث اخوات مختلفات **الرابعة**
 اذا كانت فيها ربع ونصف وثلث وسدس كزوجة واخت شقيقة
 وام واخوين لام **و** يقول ايضا بثل ربعا وسدسها **الى سبعة عشر**
 في طريقين ***** الاولى اذا كان فيها ربع وسدس وثلث وثلثان **و** كم واخ
 اخر لام **و** اى كزوجة وام واخين ليرام واخوين لام للزوجة الربع وللأم
 السدس وللأخين لغير الأم الثلثان وللأخوين للام الثلث ومجموعها من
 الاثنى عشر سبعة عشر ***** الثانية اذا كان فيها ربع وثلث ونصف وسدسان
 كزوجة وام وولد بها واخت لابوين واخت لاب ***** ومن صور الطريق
 الاولى الدينارية الصغرى وهي ثلاث زوجات وجدتان واربع اخوات
 لام وثمان اخوات شقيقات اولاب فهن سبعة عشر امرأة وعالت المسألة
 الى السبعة عشر ***** واذا كانت التركية سبعة عشر ديناراً اخذت كل اثني ديناراً ولهذا
 لقبت ايضا بام القروج بالجيم وبام الارامل وبالسبعة عشرية **و** يعاها بها بقال
 خلف سبعة عشرة اثني من اصناف مختلفة فورثن ماله بالسوية **و** في تسميتها
 بالصغرى اشارة الى ان لهم دينارية كبرى وهي زوجة وابنتان وام
 واثنا عشر اخا واخت كلهم لابوين اولاب فاصلها اربعة وعشرون ونصف
 من ستمائة ماسياً في باب التصحيح للزوجة الثمن خمسة وسبعون وثلثتين
 الثلثان اربعمائة وللأم السدس مائة وللأخوة والاخت الباقي وهو خمسة
 وعشرون لكل اخ سهران وللأخت سهم واحد ***** رفعت هذه المسألة الى
 القاضي شريح رحمه الله وكانت التركية ستمائة ديناراً عطي الاخت ديناراً

الدينارية
 الصغرى

الدينارية
 الكبرى

واحد اقل نرض به ومضت الى امير المؤمنين علي بن ابي طالب رضي الله عنه
تشتكي شريفا فوجدته راكبا فامسكت بركابه وقالت له يا امير المؤمنين ان
اخى ترك ستائة دينار فاعطاني شريح ديناراً واحداً فقال له اهل احاك
ترك اماوز وجقو بتين واثنى عشر اخا واياك قالت نعم قال ذلك حقت
لم بظلمك شيئا * وتلقب ايضا بالركاية والشاكية لان تقدم * والثالث
من الاصول العائلة * الاربعة والعشرون * وهي * تحول * بمثل منها * الى
سبعة وعشرين * في طريقين * الاولى اذا كان فيها ثمن وثلاثان وسدسان
* كبتين وابوين وزوجة * للبنين الثلاثان وللابوين السدسان وللزوجة
الثلث * ومجموعها من الاربعة والعشرين سبعة وعشرون * وتلقب هذه
بالنبرية لان عبا رضي الله عنه سئل عنها وهو على المنبر بالكوفة فقال
ار تجالاسار ثمنها سماء ومضى في خطبته * وذكر بعض اشياخ اليمين ان
صدر الخطبة الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعا * ويمزى كل نفس بما تسعى *
واليه المسأب والرجعي * فسئل عنها فاجاب بقوله صار ثمنها تسعا *
ومضى في خطبته رضي الله عنه * الثانية اذا كان فيها ثمن ونصف وثلاثة
اسداس كزوجة وبنت وبنت ابن وابوين * وبهذه تمت التسع والخمسون
الطريق في الاصول التسعة جميعا عائلة وغير عائلة والله اعلم * فائدة ثان * الاولى
اذا جمعت فروض المسألة منها فان ساوتها سميت عادلة كزوج وام واخت
لام * وان نقصت فروض المسألة عنها سميت ناقصة كزوج وبنت * وان
زادت عليها فعائلة كزوج واختين لغير ام * ثم الاصول باعتبار المول
وقسميه اربعة اقسام قسم يتصور فيه العدالة والزيادة والنقص وهو الستة

المنبرية

وحداهم قسم لا يكون الا ناقصاً وهو الاربعة وضعفها والثمانية عشر
 وضعفها * وقسم يكون عادلاً وناقصاً وهو الاثنان والثلاثة * وقسم يكون
 ناقصاً وعادلاً وهو الاثنى عشر والاربعة والعشرون * ثم الناقص سواء
 اكان نقصه لازماً او غير لازم ثلاثة اقسام * قسم لا يبقى منه الا فرد ابداً
 وهو الاثنان والثمانية والاثناعشر وضعفها * وقسم لا يبقى منه الا زوج
 ابداً وهو الثمانية عشر وضعفها * وقسم يبقى منه الزوج تارة والفرد اخرى
 وهو الثلاثة وضعفها والاربعة والله اعلم * الفائدة الثانية المسائل باعتبار
 الذكورة والانوثة في الميت ثلاثة اقسام * قسم لا يكون فيه الميت الا ذكراً
 وهو الثمانية والاثناعشر اذا عالت لسبعة عشر والاربعة والعشرون مطلقاً
 والستون والثلاثون * وقسم لا يكون الميت فيه الا انثى وهو عول الستة لغير
 السبعة وقسم يجوز فيه الامر ان وهو ما عدا ذلك والله اعلم *

باب في بيان التماثل والتداخل والتوافق
 والتباين بين المدينين

وهي النسب الاربع والمفاعلة في التداخل ليست على بابها ويقال ايضاً
 للمتماثلين المتساويان وللمتداخلين المتناسبان وللتوافقين المشتركين
 وللمتباينين المختلفان فكل عدد من فرضا لا بد ان يكون بينها نسبة من
 هذه الاربع * وطريقة استخراج النسبة الواقعة بين عددين مفروضين
 ما عدا التماثل تعرف باوجه منها طريقة الحل ومنها طريقة القسمة ومنها طريقة
 الطرح وهي المشهورة وهي التي ذكرها المؤلف رحمه الله هنا فقال * فاما
 التماثل فانه يكون عدداً واحداً للمتماثلين مثل عدد الاخر * والعلم بذلك بدعي

لا يحتاج في معرفته الى طريق فيكتفى باحدهما عند الحاجة الى ذلك
 في تأصيل او تصحيح او قسمة كما ياتي ويعرف بالتداخل بان
 تطرح الاصغر من الاكبر ويغني الاكثر بالاقول في مرتين فاكتر
 كثلاثة مع ستة فانك اذا طرحت الثلاثة من الستة مرتين فبيت
 او ثلاثة مع تسعة فانك اذا طرحت الثلاثة من التسعة ثلاث مرات
 فبيت كذلك وكاربعة مع اربعة وعشرين فان الاربعة تغني الاربعة والعشرين
 في ست مرات فيكتفى من المتداخلين عند الحاجة بالاكبر
 منها يعرف الاتفاق بان يزيد اكثر من واحد اذا حط من
 الاكثر بقدر الاقل ثم يغني الاصغر بحط اخر وهو طرح البقية
 منه وبه يغني الاكبر ضرورة كاربعة وستة وذلك لان الاربعة
 لا تغني السنة اذا طرحتها منها بل يبقى منها اى الستة اثنان فاذا
 حطت الاربعة وهي اصغر العددين بالاثنين وهي بقية الاكبر
 افنتها وكشرة وخمسة وعشرين لانك اذا طرحت المشرة من الخمسة
 والعشرين مرتين بقي خمسة واذا طرحت البقية وهي الخمسة من المشرة وهي
 الاصغرافته وقد لا يغني الا بحط ثالث وهو طرح بقية الاصغر اذا لم تقنه
 بقية الاكبر من بقية الاكبر كما في تسعة واربعة وعشرين لانك اذا طرحت
 التسعة من الاربعة والعشرين مرتين بقيت ستة فاذا طرحت الستة وهي
 بقية الاكبر من التسعة لم يبق فيها بل بقي ثلاثة فتحطها من البقية الاولى فتغنيها
 وحاصله ان التوافق بين العددين ان لا يغني اقلهما الاكثر ولكن يغنيها
 عدد ثالث غير الواحد لو قلنا انه عدد كالمثلة السابقة وكالثمانية مالم العشرين

فان الثمانية لا تقضى العشرين لكن تقضيها مع الاربعة فهو ما متوافقان بالربيع * ثم
التوافق المعتبر في هذه الصناعة يكون باقل جزء صحيح لا كبر عدد يفنيها اذا
تعدد المفنى لها لكون وفقه اقل فيسهل الحساب كما في المثال فان الاربعة والاثنين
ايضا يفنيان الثمانية ويفنيان العشرين لكن ربع الشئ اقل من نصفه وحسابه
اسهل * الا ترى ان بين الاثنى عشر والثمانية عشر توافق من وجوه متعددة اذ هو
بينهما بالنصف والثالث والسادس الا ان العبرة لسهولة الحساب بتوافقهما في
السادس الذي هو من احد هما اثنان ومن الاخر ثلاثة والله اعلم * و
يعرف التباين بان يبقى واحد من الاكثر عند حطه بالاقل * على الطريقة
المارة في التوافق تكمة وستة وهو ظاهر * وكثمانية وخمسة عشر فانك
اذ اطرحت الاصفر وهو الثمانية من الاكبر وهو الخمسة عشر بقيت سبعة فاذا
طرحت السبعة من الثمانية فضل واحد وهكذا في غيرها * والوجه في انحصار
النسب بين الاعداد في النسب الاربعة انك اذا نسبت عددا الى اخر فان
ساواه فتماثلان * والا فان كان الاقل مفنيا للاكثر فتد اخلاص وان لم يكن
مفنيا له فاما ان يفنيها عدد غير الواحد فهما متوافقان * او لا يفنيها غير الواحد
فمتباينان * وهذه النسب الاربعة تأتي في مخارج الفروض * السابق
بيانها وهي تأصيل المسائل * اذ مخرج الفرض او الفروض هو اصل المسئلة
فهما بمعنى واحد كما مر * و * تأتي في تصحيحها * اى المسائل كما سيأتي
ان شاء الله تعالى * فالتماثل في التأصيل ان يكون في فرضين تماثل المخرج
كنصف ونصف في مسألة زوج * اخت * شقيقة * اولاد * ولايتا في التماثل
بالنصف فقط في التأصيل في غير هاتين الصورتين كما مر * فهى من اثنين * اكفاء

بأحدهما كما هي القاعدة هنا وفي الأعمال الآتية **و** كذلك ثلاث وثلاثون
 كشقيقتين واختين لام **و** فهي من ثلاثة اكتفاء بأحدهما كذلك **و** والتداخل **و**
 في التاصيل **و** إذا كان في المسألة فرضان مختلفا المخرج **و** لكن **و** مخرج
 أكبرهما مثل أقلهما مرتين **و** أكثر **و** بأن يفتى الأكبر بمحط الأصغر منه كما
 مر **و** كسدس وثلاث في مسألة أم وأخ لام وعم فاصل المسألة الأكبر هما هو
 الستة **و** اكتفاء به عن الأصغر **و** وكثمان ونصف في مسألة زوجة وبنت وأخ لغير
 أم **و** والتوافق **و** في التاصيل **و** أن يتوافق المخرجان في جزء من الأجزاء كسدس
 وثمان في مسألة أم وزوجة وابن فهما متوافقان بالنصف **و** لما علم من القاعدة
و لأن الستة نصفها ثلاثة **و** وهي وقفها **و** فتضرب في **و** كامل **و** الثمانية فيكون
 أصل المسألة **و** ما تحصل منه وهو **و** أربعة وعشرون **و** أو تضرب وفق الثمانية
 وهو الأربعة في كامل الستة تحصل منه الأربعة والعشرون أيضا **و** مثلها رابع
 وسدس كزوجة وجدة وعم فاصلها اثني عشر للتوافق **و** بالنصف **و** أيضا **و**
 وطريقة العمل واضحة **و** والتباين **و** في التاصيل **و** أن لا يتوافق المخرجان في جزء
 من الأجزاء كثلث ورابع في مسألة زوجة وأم وعم فاصلها من اثني عشر **و** لأنها
 الحاصل **و** بضرب أحد المخرجين في الآخر كثلاثة في أربعة وعكسه **و** وهو ضرب
 أربعة في ثلاثة **و** وقد مر في الكلام على الخارج من أمثلة ما إذا اجتمعت في المسألة
 فروض متعددة مختلفة الخارج ما يفتى عن الإعادة هنا والله أعلم **و**

باب **و** أي هذا باب **و** في بيان طريقة **و** تصحيح المسائل **و**

الفرضية والتصحيح تعميل من الصحة وهي لغة ضد السقم **و** واصطلاحا جاهو تحصيل
 أقل عدد يصح منه نصيب كل مستحق في التركة من أرث أو وصية أو دين أو

شركة من غير كسر ✽ اذا عرفت اصل المسألة وانقسمت سهامها على الورثة بلا كسر
 كزوج وثلاثة تبين فذاك واضح غني عن العمل ✽ لانقسامها عليهم لكل واحد
 واحد ✽ وان انكسرت السهام ✽ على صنف او اكثر فلا بد حينئذ من التصحيح
 بالمعنى الذى ذكرناه فان كان الانكسار ✽ على صنف ✽ واحد فقط ويعبر
 عنه بالخزيمو بالطائفة وبالنوع وبالجنس وبالحيز وبغيرها ويتصور وقوعه
 فى الاصول التسعة ✽ فوبلت سهامه ✽ من اصل المسألة ✽ بعد د ✽ اى بعد
 الرأس ✽ فاما ان يتباينا ويتوافقا ✽ ووجه انحصار المقابلة بين السهام والرؤس
 فى النسبتين المذكورتين انه ان مائل السهام الرؤس ✽ فى مقسمة فلا حاجة الى
 العمل وان تد اخلاو كانت السهام الاكثر فكذلك وان كانت السهام الاقل
 فهو داخل فى التوافق اذ كل متداخلين متوافقان والعمل بالوفق اخصر ✽ فان
 تباین السهام والرؤس ضرب عددها ✽ اى الرؤس ✽ فى اصل المسألة ✽
 فقط ان لم تل وفيها ✽ بعمولها ان عالت ومنه ✽ اى من مسطح ضرب عدد
 الرؤس فى اصل المسألة ✽ تصح ✽ المسألة ✽ كزوج واخوين ✽ لغيرام المسئلة
 من مخرج الربعية للزوجة واحد ✽ ولها ثلاثة ✽ تباین عددهما ✽ تضرب
 اثنين عدد هما فى ✽ اربعة ✽ اصل المسألة تبلغ ثمانية ومنها تصح ✽ للزوجة اثنان
 ولكل منها ثلاثة ✽ وكزوج وخمس اخوات ✽ لغيرام المسألة من سبعة عائلة للزوج
 ثلاثة ✽ لمن اربعة لا تصح ✽ قسمتها علىهن للمباينة ✽ تضرب عدد هن ✽
 وهو ✽ خمسة فى ✽ اصل المسألة بعمولها ✽ سبعة تبلغ ✽ بذلك ✽ خمسة وثلاثين
 ومنها تصح ✽ للزوج منها ثلاثة فيما ضربت فيه المسألة وهو خمسة خمسة عشر
 وللأخوات اربعة فى خمسة عشرون لكل واحدة اربعة ✽ وان توافقا ✽

اي روس الصنف وسهامه في جزء من الاجزاء والمعتبر اقلها كام ضرب
 وفق عدد الصنف في اصل المسألة فقط ان لم تمل وفيه بعولها ان
 عالت قبا بلغ بذلك الضرب صحت منه المسألة كام واربعة اعمام المسألة من مخرج الثالث ثلاثة للام سهم ولم سها ن يوافقان عدد م بالنصف
 فتضرب م وفق عدد م اثنتين في اصل المسألة ثلاثة تبلغ بذلك
 سته ومنها تصح فللام واحد في اثنين باثنين ولهم اثنان في اثنين باربعة
 لكل واحد سهم وكام وعشرة بنين اصلها ستة للام سد سها واحد وبقي للبنين
 خمسة لا تنقسم عليهم وتوافق عدد م بالخمس تضرب خمسهم اثنين في اصلها
 ستة تبلغ اثني عشر ومنها تصح وكروج وابوين وست بنات اصلها اثني عشر
 لاجتماع السدس والربع فيها وتقول بمثل ربعها الى خمسة عشر
 للزوج ربع عائل ثلاثة ولكل من الابوين سدس عائل اثنان وللبنات
 ثلثان عائلان ثمانية لا تنقسم عليهم لكن توافق عدد م بالنصف
 فتضرب نصفهن اي نصف عدد م وهو ثلاثة في اصل المسألة بعولها
 وهو خمسة عشر تبلغ بذلك خمسة واربعين ومنها تصح للزوج
 ثلاثة في ثلاثة تسعة ولكل من الابوين اثنان في ثلاثة ستة وللبنات ثمانية في
 ثلاثة باربعة وعشرين لكل بنت اربعة وكروج وثمان اخوات لام وثمان
 اخوات لاب اصلها اثني عشر لاجتماع الربع مع الثالث وتقول الى خمسة عشر
 للزوجة الربع عائل ثلاثة وللخوات للاب الثلثان عائلين ثمانية وللخوات
 للام الثلث عائل اربعة لا تنقسم عليهم وتوافق عدد م بالربع تضرب ربع
 عدد م وهو اثنان في اصل المسألة بعولها تبلغ ثلاثين ومنها تصح والقسمة

غير خافية • والمدول عن نسبة التداخل في مثل هذه الصورة الى التوافق
 للاختصار كما مر قريبا • ولما فرغ المؤلف رحمه الله من ذكر تصحيح المسائل
 حالة كون الانكسار فيها على فريق واحد اخذ في بيان طريقة التصحيح اذا
 كان الانكسار على اكثر من صنف فقال • واذا كان الانكسار على صنفين
 او على ثلاثة • من الاصناف وهذا مما يتاتي عند الائمة الاربعة • او على
 اربعة • من الاصناف وهذا لا ينصور عند المالكية لانهم لا يورثون
 اكثر من جدتين ام الام وامهاتها وام الاب وامهاتها ولا يجتمع اربعة اصناف
 متعددة الا في اصل اثني عشر واربعة وعشرين ونصيب الجدتين من كل
 منها منقسم عليهما • ولا يزيد على ذلك • اي ولا يتجاوز الانكسار في الفرائض
 لافي الوصايا والمناسحات والولاء اربعة اصناف لانه اذا اجتمع المذكور
 والاناث من الورثة لم يرث منهم الا خمسة ولا يمكن التعدد الا في اربعة اصناف
 فقط • فتتظر ايها الفرضي عند وقوع الانكسار على اكثر من صنف
 • ينظر في النظر الاول ان تنظرين كل فريق وسهامه بالتوافق والتباين •
 كما قدمه المؤلف رحمه الله في الانكسار على فريق واحد • فتحفظ الوفق •
 من الرؤس • في الموافقة وتحفظ الكل • اي كل الرؤس • في المبانية • فهذا
 هو النظر الاول • ثم • النظر الثاني هو ان • تنظر • بعد ذلك • بين المحفوظين
 او المحفوظات بالنسب الاربع • الماريانها • وهي التماثل والتداخل والتوافق
 والتباين فان • كان الانكسار على فريقين ويتصور وقوعه في الاصول
 التسعة ماعد اصل اثنين • وتماثل عدد الرؤس • من كل فريق • ضرب
 احدهما • اكتفاء به عن الآخر كما هي القاعدة • في اصل المسألة بعولها ان

عالت * وما بلغ صحت منه * وان تداخلا ضرب اكثرهما في اصل المسألة
 بعولها ان كان عول * وما بلغ صحت منه كذلك * وان توافقا ضرب وفق
 احد هما في * كامل * الاخر * او لا * ثم * يضرب * الحاصل * من ضرب
 الوفق في الكامل * في اصل المسألة * فبالغ فهو التصحيح * وان تباينا ضرب
 احد هما في جميع الاخر * او لا * ثم * يضرب * الحاصل * من ضرب الكل
 في الكل * في اصل المسألة فبالغ صحت منه * المسألة * ويسمى المضروب في *
 اصل * المسألة جزء السهم * اى حظ السهم الواحد من اصل المسألة ووجه
 تسميته بذلك ان الواحد من المقسوم عليه وهو اصل المسألة ولو عا تلامي
 سها والحظ الخارج لذلك الواحد من التصحيح يسمى جزء افضل ذلك قيل له جزء
 السهم * واعلم ان المحفوظين بالنظر الى ما بينهما من النسب اربعة احوال اما ان
 يتماثلا واما ان يتداخلا واما ان يتوافقا واما ان يتباينا وفي كل حال من الاربعة
 ثلاث مسائل وهي اما ان تبين سهام الفريقين رؤسها واما ان توافقها واما ان
 تبين فريقا وتوافق الاخر فهذا اثني عشرة مسألة يضرب ثلاثة في اربعة
 ولو نظرت الى العول وعدمه او باعتبار اختلاف الاصول لزادت كثيرا
 * ولذلك امثلة ذكرها * وقد نقل المؤلف رحمه الله هنا عن العلامة سبط
 المارديني احد عشر مثالا للمسائل المذكورة وسنذكر الصورة التي اغفلها في
 عملها قال * قال العلامة * بدر الدين محمد * سبط المارديني * رحمه الله تعالى
 في شرحه على متن المنظومة الرحبية * في ذكر الانكسار على فريقين فالمحفوظان
 المتماثلان كام وخمسة اخوة لام وخمسة امام * هذا مثال للمائة المحفوظين مع
 مباينة كل من الفريقين لسهامه لان الاخوة سهران وم خمسة وللإمام ثلاثة

اسهمهم خمسة كذلك ﴿ او ﴾ كام وخمسة اخوة لام ﴿ وخمسة شرعا ﴾ هذا
 مثال لماثلة المحفوظين مع مباينة احد الفريقين لسهامه وهم الاخوة للام
 وموافقة الاخر لها وهم الاعام ﴿ وكام وعشرة اخوة لام وخمسة شرعا ﴾
 هذا مثال لماثلة المحفوظين مع موافقة كل من الفريقين لسهامه فروس الاخوة
 للام موافقة لسهامهم بالنصف ورؤس الاعام موافقة لسهامهم بالثلث والمحفوظان
 خمسة وخمسة فهذه مسائل الحال الاول واصل كل منها ستة ﴿ جزء
 سهمها خمسة في الصور الثلاث ﴾ لتماثل المحفوظين في كل منها ﴿ وتصح ﴿
 بضرب احد المحفوظين في اصل المسألة ﴾ من ثلاثين ﴿ والقسمة في الكل
 واضحة ﴾ والمحفوظان ﴿ المتناسبان اي المتداخلان كام واربعة
 اخوة لام واربعة اعام ﴾ هذا مثال لتداخل المحفوظين مع موافقة احد الفريقين
 لسهامه وهم الاخوة للام ومباينة الاخر لها وهم الاعام والمحفوظان فيها اثنان
 واربعة ﴿ او ﴾ كام واربعة اخوة لام ﴿ اثني عشر عا ﴾ هذا مثال
 لتداخل المحفوظين مع موافقة كل من الفريقين لسهامه فوافقة الاخوة للام
 لسهامهم بالنصف وموافقة الاعام لسهامهم بالثلث والمحفوظان كذلك اثنان
 واربعة اصل كل من المسألتين ستة ﴿ جزسهم كل منهما اربعة ﴾ اكتفاء
 بالاكبر ﴿ ويصحان ﴾ بضرب الاربعة في اصل المسألة ﴿ من اربعة وعشرين ﴾
 والقسمة واضحة ﴿ ولم يذكر هنا مثالا لتداخل المحفوظين مع مباينة كل من
 الفريقين لسهامه فن صور ه ام وخمسة اخوة لام وعشرة اعام للاخوة
 للام اثنان مباينة لروسهم وللاعام ثلاثة مباينة لروسهم فالمحفوظان خمسة
 رؤس الاخوة للام وعشرة رؤس الاعام وهما متداخلان وجزء السهم

أكبرهما وهو العشرة وتصح بضربه في الستة من ستين والقسمة واضحة كذلك *
وبهذه الصورة كملت مسائل الحال الثاني * والمحفوظان * المتوافقان
كام وخمسة عشر أخالام وعشرة أعام * هذا مثال لتوافق المحفوظين مع مباينة
كل من الصنفين لسهامه لأن سهام الأخوة للام اثنتان تبين رؤسهم وسهام
الاعام ثلاثة تبين رؤسهم والمحفوظات متوافقان بالخمسة * أو *
كام وخمسة عشر أخالام * ثلاثين عا * هذا مثال لتوافق المحفوظين مع
مباينة أحد الفريقين للسهام وهو رؤس الأخوة للام وموافقة الآخر لها بالثلاث
وهو رؤس الاعام والمحفوظان متوافقان بالخمسة كذلك * و * ثلاثين
أخالام وعشرة أعام * هذا مثال آخر لتوافق المحفوظين مع مباينة أحد الفريقين
للسهام وموافقة الآخر لها والمحفوظان فيه متوافقان بالخمسة كذلك * أو *
كام و * ثلاثين أخالام و * ثلاثين عا * هذا مثال لتوافق المحفوظين مع موافقة
كل من الفريقين لسهامه فموافقة رؤس الأخوة للام لسهامهم بالنصف
وموافقة رؤس الاعام لسهامهم بالثلاث * والمحفوظان متوافقان بالخمسة *
فهذه مسائل الحال الثالث وأصل كل منها ستة وجزء سهم كل صورة منها
ثلاثون ونصح * كل واحدة منها بضرب الثلاثين في الستة * من مائة وثمانين *
والقسمة في الكل واضحة * والمحفوظان * المتباينان كام وثلاثة أخوة لام
وعمين * هذا مثال لتباين المحفوظين مع مباينة كل من الفريقين لسهامه لأن
سهام الأخوة للام اثنتان تبين رؤسهم وسهام العمين ثلاثة تبين رؤسها والمحفوظان
وهما ثلاثان واثنتان متباينان * أو * كام وثلاثة أخوة لام و * ستة أعام * هذا
مثال لتباين المحفوظين مع مباينة أحد المحفوظين لسهامه وعم الأخوة للام

وموافقة الاخر لها وم الاعام والمفوظان وهما ثلاثة واثنان متباينان كام
 وستاخوة لام وعمين كام هذا مثال اخر لتباين المحفوظين مع مباينة احد
 الصنفين لسهامه وهما العمان وموافقة الاخر وم الاخوة للام والمفوظان
 متباينان كذ لك كام وستاخوة لام وستاعام كام هذا مثال لتباين
 المحفوظين مع موافقة كل فريق لسهامه فوافقة ومن الاخوة للام لسهامهم
 بالثلاث وموافقة الاعام لسهامهم بالنصف والمفوظان وهما ثلاثة واثنان
 متباينان فهذه مسائل الحال الرابع واصل كل مناهسة و كام جزء سهم كل
 مناهسة كام كذ لك لانه الحاصل من ضرب احد المحفوظين في الاخر اذا
 عرفت ما تقدم وارادت القسمة بين ذوى الحقوق كام فاقسم في كل صورة كام
 من جميع المسائل السابقة كام ما صحت منه كام تلك المسألة كام كما تقدم بانه
 كام على الورثة كام واعط كل واحد نصيبه منها صحيحا كام وقد ذكر الفرضيون
 لمعرفة ذلك طرقا سياتى بعضها قريبا واسهلها هي كام بان تضرب جزء سهم
 المسئلة كام التى تريد قسمتها كام في نصيب كل فريق من اصل كام تلك المسئلة
 وتقسم كام بعد ذلك كام الحاصل كام من ضرب نصيب ذلك الفريق في اصلها
 كام على عدد رؤس ذلك الفريق يحصل نصيب كل وارث من جملة التصحيح كام
 صحيحا وبه يتم العمل والله اعلم كام فائدة كام مدار معرفة قسمة المسائل
 بعد التصحيح ليعلم سهام كل وارث من مبلغ التصحيح على الاعداد الاربعة
 المتناسبة نسبة هندسية منفصلة وهي التى نسبة اولها الى ثانيها كنسبة ثالثها الى
 رابعها كائنين واربعة وثلاثة وستة ويلزمها مساواة مسطح الطرفين لمسطح
 الوسطين كما برهن عليه كام فاذا جهل احدها امكن ان يستخرج من باقى

الاربعة
المناسبة

وهي كما علمت هنا أربعة واحد منها مجهول * احدى اعداد رؤس الصنف
وهو معلوم * ثانيها نصيب الصنف من الاصل وهو معلوم * ثالثها جزء
السهم وهو معلوم * رابعها حصة الواحد من الصنف من التصحيح
وهو مجهول * وحيث كانت النسبة هنا ما ذكر فلك في استخراج المجهول
وهو نصيب الواحد من التصحيح اوجه * منها وهو الاشهر ما ذكره
المؤلف وذلك بان تضرب احد الوسطين في الاخر وهما نصيب الصنف
من الاصل وجزء السهم ويلزم ان مسطحها هو مسطح الطرفين وهما عدد
الرؤس ونصيب الواحد المجهول وحيث تقرر استواء المسطحين فاقسم
مسطح الوسطين على عدد الرؤس يخرج نصيب كل واحد من جملة
التصحيح * مثال ذلك اربع زوجات وخمس اخوات شقيقات اولاب
وثلاثة اعمام اصلها اثني عشر وجزء سهمها ستون للبانية وتصح من سبع مائة
وعشرين * فاذا اردت قسمة المصحح فاضرب نصيب الزوجات من الاصل
وهو ثلاثة في جزء السهم وهو ستون يحصل مائة وثمانون فاقسمها على رؤس
الزوجات وهو اربعة يحصل لكل واحدة خمسة واربعون * واضرب نصيب
الاخوة وهو ثمانية في الستين يحصل اربعمائة وثمانون فاقسمها على عدد
الحصول لكل واحدة ستة وتسعون * واضرب نصيب الاعمام وهو واحد
في الستين بستين اذ لا اثر للضرب في الواحد واقسمها على عدد دم
يحصل لكل واحد عشرون * ولك ايضا ان تقسم جزء السهم وهو الستون
في المثال على عدد الزوجات الاربع مثلاً يحصل لكل واحدة خمسة عشر
ثم تضرب ما لكل واحدة في نصيب ذلك الصنف من الاصل وهو ثلاثة

يحصل المطلوب وهو الخمسة والاربعون * ولك ايضا ان تقسم نصيب الصنف على عدده ثم تضرب الخارج منه للواحد في جزء السهم وجاعله هو نصيب الواحد من ذلك الصنف من الصحيح * ففي المثال تقسم نصيب الزوجات الاربع وهو الثلاثة على عددهن يخرج لكل واحدة ثلاثة ارباع الواحد فتضرب ذلك في جزء السهم وهو الستون يحصل المطلوب وهو خمسة واربعون * وهكذا العمل في الاعمام والاخوات * وهناك اوجه اخر مذكورة في المطولات * وهذا كله حيث كان الصنف اكثر من واحد واما اذا كان واحدا فانه يضرب جزء السهم في سهامه وما يحصل فهو له * واختبار صحة القسمة بجمع الانصبا ومقابلة مجموعها بالمصحح فان ساواه صحت والا فاعد العمل والله اعلم * ولترجم الى شرح كلام المؤلف فنقول لما فرغ من بيان العمل في التصحيح حيث كان الانكسار على فريقين او فريقين شرع يبين طريقة التصحيح اذ كان الانكسار على اكثر من فريقين فقال **ولو ان وقع الانكسار على ثلاث فرق** ولا يقع الا في الاصول الثلاثة التي تعول وفي اصل ستة وثلاثين * وذلك لان اصل اثنين لا يقع فيه الانكسار الاعلى فريق واحد كما سبق واصل ثلاثة ليس فيه غير فريقين واصل اربعة وثمانية اكثر مما يتصور فيهما ثلاث فرق منها صاحب نصف ولا يتعدد واصل ثمانية عشر انما يتعدد فيه الجدات والاخوة **او وقع الانكسار** على اربع فرق **ولا يقع الا في اصل اثني عشر** مطلقا وفي اصل اربعة وعشرين ان لم يعمل كما سياتي فللمفرضين في ذلك نظر ان كما سبق في الانكسار على فريقين * وقد ذكرهما المؤلف رحمه الله هنا ايضا بقوله **فانظر** **اولا** **بين كل فريق وسهامه واحفظ**

عد دروس كل الفريق المابين \times لسهامه \times و \times احفظ ايضا \times وفق دروس
 الفريق الموافق \times لسهامه \times ثم انظر \times بعد ذلك \times بين المحفوظات فان
 كانت كلها متماثلة فاحدها \times هو \times جزء السهم وان كانت \times كلها \times متداخلة
 فاكثرها \times هو \times جزء السهم وان كانت \times كلها \times متباينة فاضرب بعضها في
 بعض والحاصل \times بذلك الضرب هو \times جزء السهم وان كانت كلها متوافقة
 او مختلفة \times ففي تحصيل ما تصح من طرق \times اشهرها واسهلها طريق الكوفيين
 وهي التي ذكرها المؤلف هنا واذ اردت العمل بتلك الطريقة \times فانظر في
 محفوظين منها \times من وقفين او كاملين او كامل ووفق \times وخذ \times ليحصل لك اقل
 عدد ينقسم عليها \times احدهما ان تماثلا او اكبرهما ان تناسبا والحاصل من ضرب
 احدهما في وفق الاخر ان توافقا او في جميعه ان تبينا \times كما تقدم \times ثم انظر بين
 ما اخذته \times وهو اقل عدد ينقسم على المحفوظين الاولين \times وبين محفوظ ثالث \times
 من وفق او كل \times وخذ \times كذلك \times احدهما ان تماثلا او اكثرهما ان تداخلا
 او الحاصل من ضرب احدهما في وفق الاخر ان توافقا او في كله \times ان تبينا
 \times على ما سبق \times من العمل في المحفوظين الاولين \times فلما خوذ ثانيا هو جزء
 سهم المسألة ان كانت المحفوظات ثلاثة \times فاضربه في اصل المسألة او في
 مبلغها بالمول ان عالت فما باع فمنه تصح المسألة \times فان كانت \times المحفوظات
 \times اربعة \times لكون الانكسار على اربع فرق \times فانظر \times ايضا \times بين ما اخذته
 ثانيا وبين المحفوظ الرابع وخذ \times كذلك \times احدهما \times ان تماثلا او اكثرهما \times
 ان تداخلا \times او مضروب احدهما في وفق الاخر \times ان توافقا \times او في كله \times
 ان تبينا \times فهو \times اى الماخوذ ثالثا \times جزء سهم المسألة فاضربه في اصل

المسألة * بولمان كان * كما تقدم * وما بلغ فهو التصحيح * وهذه طريقة الكوفيين
 في استخراج اقل عدد ينقسم على عددين او اعداد وهي شاملة للانكسار على ثلاث
 فرق واربع وازيد منها لتصور وقوعه في الفرائض * وللصريين طريقة
 حسنة وهي ان توقف من الاعداد التي تريد استخراج اقل عدد ينقسم عليها
 ماشئت ويختارون وقف الاكبر منها لما ياتي * ثم تقابل بين الموقوف وبين
 سائرهما وتعرف النسبة التي بينه وبين كل واحد من الاعداد الباقية وتسقط
 منهما المائل والمد اخل وتثبت جميع الباين ووفق الموافق ثم تنظر فيما اثبتته
 فان كان اكثر من عددين وقفت احدها ايضا ونظرت بينه وبين كل من باقياها
 وعملت كما سبق من اسقاط المائل والمد اخل واثبات كل الباين وراجع
 الموافق ثم انظر فيما اثبتته ايضا ووقف واحدا منها ان كانت ثلاثة فاكثر وهكذا
 الى ان ينتهي المثبت الى عدد ينقسم على كل منهما واضربه
 في الموقوفات واحدا بعد واحد او في مسطهما من غير نظر الى نسبة فيما كان فهو
 المطلوب او ينتهي المثبت الى عدد واحد فاضربه في الموقوفات كذلك يحصل
 المطلوب * واعلم انهم اختاروا وقف الاكبر لانه يؤدي غالبا الى تقليل
 اوقاف غيره فيكون اقرب لفرض الاختصار في الضرب وتسهيل العمل
 بخلاف وقف غيره * الا ترى انه لو كان معنا سبعون وخمسون وثلاثون
 واربعة ووقفنا السبعين لكان رواجع غيرها خمسة وثلاثة واثنين ولو وقفنا
 الاربعة لكان رواجع غيرها خمسة وثلاثين وخمسة وعشرين وخمسة عشر
 ولا شك ان الرواجع الاول وضرب بعضها في بعض ثم الحاصل في السبعين
 اخصر واسهل من الرواجع الاخر وضرب بعضها في بعض بعد النظر فيما

بينها من النسب * مثال ذلك لو اردت استخراج اقل عدد ينقسم على اثنين وثلاثة واربع وخمسة وستة وسبعة وثمانية وتسعة وعشرة فقف احدها وليكن العشرة ثم انظر بينها وبين سائر الاعداد تجد الاثنين والخمسة داخلين فيها فاسقطهما والاربعة والستة والثمانية توافقها بالنصف فاثبت وفق الاربعة اثنين وفق الستة ثلاثة وفق الثمانية اربعة والثلاثة والسبعة والتسعة ثباتها فالمثبتات اثنان وثلاثان واربعة وسبعة وتسعة * فاذا وقفت احدها وليكن التسعة ريت كلامن الثلاثين داخلها فاسقطها * والاثنين والاربعة والسبعة ثباتها فاثبتها * فالمثبتات اثنان واربعة وسبعة فوقف السبعة وانظر بينها وبين الاثنين والاربعة تجدهما يباينانها فاثبتهما * ثم انظر بين الاثنين والاربعة تجدهما متداخلين فاكتف باكثرهما وهو الاربعة ثم اضربها في الموقوفات معك واحدا بعد واحد وهي السبعة والتسعة والعشرة يحصل الفان وخمسمائة وعشرون * وهو الحاصل كذلك لو عملت بطريق الكوفيين وعلى هذا المثال فقس * واعلم ان الانكسار على ثلاث فرق اثنان وخمسون مسألة وطريقا ذكرها محققو هذا الفن وذلك لانه اما ان تباين السهام الفرق الثلاثة او توافقا فريقتين وتباين الاخر او تباين فريقتين وتوافق الاخر فهذه اربعة احوال * وفي كل حال منها اما ان تتماثل المثبتات او تتداخل او تتوافق او تباين او تتماثل اثنتان ويدخلهما الثالث او يوافقهما او يباينهما * او يتداخل منها اثنان ويوافقهما الثالث او يباينهما ومحال ومحال ان يماثلهما * او يتوافق منها اثنان ويدخلهما الثالث او يباينهما ومحال ان يماثلهما او تباين منها اثنان ويوافقهما الثالث او يدخلهما بمعنى ان كلا منهما

داخل فيه اوانه داخل في احد هما لا في كل منهما ومحال ان يماثلها *
وسبب عدم مماثلة الثالث للمتد اخلين والمتوافقين والمتباينين التفاضل
بين العددين لان مماثلة العددين المختلفين محال * ولو لاهذا لكات
المسائل اربعا وستين من ضرب ستة عشر في اربعة فهذه ثلاثة عشر *
والحاصل من ضربها في الاربعة اثنان وخمسون ولو اعتبرنا العول وعدمه
كانت مائة واربع * ولتقتصر هنا تبعا لكثير من الفرضيين على ذكر امثلة
ستة عشر طريقا لانكسار على ثلاث فرق بناء على ان الاعداد الثلاثة اما ان
تتماثل او تتداخل او تتوافق او تتباين فقط * فهذه احوال اربعة بقطع النظر
عن اختلافها وفي كل حال منها اما ان تبين السهام الروس او توافقها او تبين
فريقين وتوافق الاخر او توافق فريقين وتباين الاخر فهذه اربعة في اربعة تبلغ
ستة عشر * وقد ذكر المؤلف رحمه الله الحالة تماثل المحفوظات وحالة تداخلها
وحالة توافقها مثلا مثالا * والحالة تبانها مثالين كما سترها ولنكمل امثلة
باقي الطرق الستة عشر تنمي الفائدة ونمرينا للمتعلم ونكل باقي الاثنتين والخمسين
الى الضابط السابق * فالحال الاول من الاربعة تماثل المحفوظات * قال
المؤلف رحمه الله **ولو خلف خمس جدات وخمس اخوات لام وخمسة**
اعمام فجزء سهمها خمسة للتماثل * بين المحفوظات الثلاثة مع مباينة كل فريق لسهامه
وتصح بضر به في اصلها وهو ستة * من ثلاثين * ولو خلف زوجة
واربع جدات وثمانى اخوات لام وستة عشر اختلا ب فاصلها اثنا عشر
وتعمل الى سبعة عشر وجزء سهمها اثنان للتماثل كذلك بين المحفوظات
مع موافقة كل فريق لسهامه وتصح من اربعة وثلاثين * ولو خلف جدتين

واربعة اخوة لام وستة اعمام فاصلها سنة وجزء سهمها اثنان للتبائل كذلك
 بين المحفوظات مع موافقة فريقين لسهامهما وهما الاعام والاخوة للام ومباينة
 الاخر لها وهو الجد ثان وتصح من اثني عشر * ولو خلف ثلاث جدات
 وثلاثة اخوة لام وتسعة اعمام فاصلها سنة وجزء سهمها ثلاثة للممثلة بين
 المحفوظات مع مباينة فريقين لسهامهما وهما الجدات والاخوة للام وموافقة
 الاخر لها وهم الاعام وتصح من ثمانية عشر * فهذه الاربعة المسائل
 الحال الاول وان خلف خمس اخوات لام وعشر جدات وعشرين
 عما لجزء سهمها عشر ون لتد اخل * بين المحفوظات الثلاثة مع مباينة كل
 فريق لسهامه * وتصح * بضرب جزء السهم في الستة اصلها * من مائة
 وعشرين * وان خلف زوجة واربع جدات وستة عشر اخالام واربع
 وسنين اختالاب فاصلها اثنا عشر وتعمل الى سبعة عشر وجزء سهمها ثمانية
 لتد اخل بين المحفوظات الثلاثة وهي اثنان واربعة وثمانية مع موافقة كل فريق
 لسهامه وتصح من مائة وستة وثلاثين * ولو خلف ثلاث جدات وتسعة
 اخوة لام واربعة وخمسين عما فاصلها سنة وجزء سهمها ثمانية عشر لتد اخل
 المحفوظات الثلاثة مع مباينة فريقين لسهامهما وهما الجدات والاخوة للام
 وموافقة الاخر وهم الاعام وتصح من مائة وثمانية * ولو خلف جدتين
 وثمانية اخوة لام واربعة وعشرين عما اصلها ستة وجزء سهمها ثمانية
 لتد اخل المحفوظات الثلاثة مع موافقة فريقين لسهامهما والاخوة للام
 والاعام ومباينة الاخر لها وهو الجد ثان وتصح من ثمانية واربعين *
 وهذه الاربعة هي مسائل الحال الثاني * او خلف عشر جدات

وخمسة عشر اخالام وخمسة وعشرين عما فجزء سهمها مائة وخمسون للتوافق
 بين الروس * من كل فريق وهي المحفوظات الثلاثة * بالخمسة مع
 مائة كل فريق لسهامه * فوق الجدات اثنا عشر ووفق الاخوة للام
 ثلاثة ووفق الاعام خمسة والاصل من ضرب الاثنين في الثلاثة
 ثم مسطحها وهو ستة في الخمسة والعشرين هو مائة وخمسون * وتصع من
 تسعة * ولو خلف زوجة واثنى عشر جدة واثنين وثلاثين اخالام
 وثمانين اختا لاب اصلها اثنا عشر وتعمل الى سبعة عشر وجزء سهمها
 مائة وعشرون للموافقة بين المحفوظات الثلاثة مع موافقة كل فريق
 لسهامه * فوق الجدات ستة ووفق الاخوة للام ثمانية ووفق الاخوات
 للاب عشرة وهذه الرواجع كلها متوافقة واقل عدد ينقسم عليها مائة
 وعشرون وتصع بضربه في اصل المسألة من الفين واربعين * ولو خلف
 اربع جدات واثنى عشر اخالام وثلاثين عما فاصلها ستة وجزء سهمها ستون
 للموافقة بين المحفوظات الثلاثة مع موافقة فريقين لسهامها وهما الاخوة
 للام والاعام ومائة الاخولها وهو الجدات * فوق الاخوة للام ستة
 ووفق الاعام عشرة ورؤس الجدات اربعة واقل عدد ينقسم عليها
 ستون وتصع بضربه في الاصل من ثلثائة وستين * ولو خلف ست جدات
 وثمانية اخوة لام وعشرة اعمام اصلها ستة وجزء سهمها ستون للموافقة بين
 المحفوظات الثلاثة مع مائة فريقين لسهامها وهما الجدات والاعام
 وموافقة الاخولها وهو الاخوة للام فالمحفوظات رؤس الجدات ستة
 ورؤس الاعام عشرة ووفق الاخوة للام اربعة واقل عدد ينقسم عليها

ستون ونصف بضربه في الاصل من ثلاثمائة وستين كالتى قبلها * وهذه
 الاربع المارة هي مسائل الحال الثالث * ولو خلف جدتين وثلاثة اخوة
 لام وخمسة اعمام او * خلف * جدتين وستة اخوة لام وخمسة عشر عما
 فجزء سهم كل من الصورتين ثلاثون لتباين المحفوظات * في الاولى مع
 مباينة كل فريق لسهامه والمحفوظات فيها اثنان وثلاثة وخمسة واقل عدد
 ينقسم عليها ثلاثون * ونصف * بضربه في اصل المسألة * من مائة وثمانين *
 وتباين المحفوظات في الثانية مع موافقة فريقين لسهامها وهما الاخوة للام
 والاعمام ومباينة الاخر لها هو الجدتان وجزء سهمها ونصف سهمها كالتى قبلها
 كما ذكره المؤلف * ولو خلف جدتين وثلاثة اخوة لام وخمسة عشر عما فجزء
 سهمها كذلك ثلاثون لتباين المحفوظات الثلاثة مع مباينة فريقين لسهامها
 وهما الجدتان والاخوة للام وموافقة الاخر لها وهو اعمام فالمحفوظات
 اثنان وثلاثة وخمسة واقل عدد ينقسم عليها ثلاثون ونصف بضربه
 في الاصل من مائة وثمانين كالتين قبلها * ولو خلف زوجة وست جدات
 وعشراخوات لام واربع عشراخت لاب اصلها اثنا عشر ونعول الى سبعة
 عشرو جزء سهمها مائة وخمسة لتباين المحفوظات الثلاثة مع موافقة كل
 منها لسهامه فراجع الجدات ثلاثة وراجع الاخوات للام خمسة وراجع
 الاخوات للاب سبعة وكلها مباينة واقل عدد ينقسم عليها مائة وخمسة
 ونصف بضربه في الاصل من الف وسبعمائة وخمسة وثمانين * وهذه
 الاربع هي مسائل الحال الرابع والقسم في جميع المسائل المذكورة
 واضحة لا تنبغي الإطالة بها * ولما فرغ من ذكر ما تقدم من امثلة

الانكسار على ثلاث فرق ذكر بعدها بعض امثلة الانكسار على اربع فرق كما
ستراها. واعلم اولان الانكسار على اربع فرق لا يتأتى كما قد مناه الا في
اصل اثني عشر مطلقا وفي اصل اربعة وعشرين ان لم يعل * اما ما امتنع
فيه من الاصول الانكسار على ثلاث فرق فامتناعه فيها على
اربع بالضرورة * واما اصل ستة فلا نه متى اجتمع فيه اكثر من
ثلاث فرق فلا بد ان يكون هناك ذو نصف ولا يكون الا واحدا *
واما اصل ستة وثلاثين فانما يتعد فيه الزوجات والجداث والاخوات
والاخوة واما الجد فلا يكون الا واحدا كما تقدم * ومسائله باعتبار النسبتين
بين السهام والروءس وباعتبار النسب الاربع في النظر الثاني بين المحفوظات
تبلغ خمسا وتسعين مسألة الا انه لا يمكن وقوع جميعها في الفرائض والمتمتع
منها ثلاث وثلاثون وتفصيل ذلك مما يطول * ومن اراد الاطلاع على ذلك
فعليه بالمطولات * ودونك من امثلة الانكسار على اربع فرق ما يكون دستورا
للعمل في نظائره * قال المؤلف رحمه الله * ولو خلف اربع زوجات وثمان
جدات وستة عشر اخلام واربعة اعمام فاصلها اثنا عشر * لاجتماع الربع مع
السدس فيها * ووقع الانكسار فيها على اربع فرق وجزء سهمها اربعة لتماثل
المحفوظات * الاربعة مع مائة فريقتين لسهامها وموافقة الاخرين لها
* وتصح * بضرب اجد المحفوظات في اصل المسئلة * من ثمانية واربعين *
والقسمة واضحة * ولو خلف اربع زوجات واربع جدات واثنين وثلاثين
اخلام ومائة وثمانية وعشرين اختلافا فاصلها من اثني عشر وتعمل الى
سبعة عشر وجزء سهمها ستة عشر لتدخل المحفوظات الاربعة مع كون كل

فريق غير الزوجات توافق سهامه وتصح بضرب اكثر المحفوظات في اصلها
من مائتين واثنين وسبعين * ولو خلف اربع زوجات واثنى عشرة جدة
واربعين اخالام ومائة واربع واربعين اختالاب فاصلها اثنا عشر وتعمل
الى سبعة عشر وجزء سهمها مائة وثمانون لتوافق المحفوظات مع كون كل
فريق غير الزوجات توافق سهامه فرواجها المحفوظات ستة وعشرة وثمانية
عشر وهي مع الاربعة عدد الزوجات متوافقة واول عدد ينقسم عليها هو مائة
وثمانون وتصح بضربه في الاصل من ثلاثة الاف وستين * ولو خلف زوجتين
وست جدات وعشرة اخوة * لام * وسبعة اعمام لكان اصلها اثني عشر
لاجتماع الربع والسدس فيها وكان * جزء سهمها مائتين وعشرة لتباين
المحفوظات * لكن مع موافقة فريقين لسهامها ومباينة الاخرين لها فالمحفوظات
فيها عدد الزوجتين اثنان ووفق الجدات ثلاثة ووفق الاخوة الالام خمسة
وعدد الاعمام سبعة واول عدد ينقسم عليها مائتان وعشرة * وصحت *
بضربه في الاصل * من الفين وخمسمائة وعشرين * والقسمة واضحة * ولو لم
هذه المسألة التباين لكانت احدى الصم اذ كل مسألة عمها التباين تسمى صم
لما فيها من الشدة تشبها لها بالحجر الاصم اى الصلب * كالمخلف زوجتين
وملاث جدات وخمس اخوات لام وسبع اخوات لاب * اصلها اثنا
عشر وتعمل الى سبعة عشر وجزء سهمها كالتى قبلها مائتان وعشرة لتباين
المحفوظات مع مباينة كل فريق لسهامه والحاصل من ضرب الرؤس بعضها
في بعض هو مائتان وعشرة وتصح بضربها في الاصل من ثلاثة الاف وخمسمائة
وسبعين * ومن المسائل الصم في الانكسار على اربع فرق مسألة الامتحان

مسألة

الامتحان

الشهيرة وهي اربع زوجات وخمس جدات وسبع بنات وتسعة اعمام اصلها
 اربعة وعشرون للزوجات الثمن ثلاثة وهي لا تنقسم على اربع وبناتها *
 وللخمس الجدات السدس اربعة وهي لا تنقسم على خمس وبناتها * والسبع
 البنات الثلثان ستة عشر وهي لا تنقسم على السبع وبناتها * وللتسعة الاعام الباقي
 واحد لا ينقسم عليهم وبناتهم * وبين كل من الرؤس المحفوظات ثابن فنضرب
 رؤس الزوجات الاربع في رؤس الجدات الخمس تبلغ عشرين وبين العشرين
 وعدد البنات السبع ثابن فنضرب احدهما في الاخر تبلغ مائة واربعين وبينها وبين
 رؤس الاعام التسعة ثابن فنضرب التسعة في المائة والاربعين تبلغ الفا ومائتين
 وستين وهو جزء السهم فيضرب في اصل المسألة وهو اربعة وعشرون
 تبلغ ثلاثين الفا ومائتين واربعين ومنها نصع * فللزوجة ثلاثة الاف
 وسبع مائة وثمانون لكل واحدة تسعمائة وخمسة واربعون * وللبنات عشرون
 الفا ومائة وستون لكل واحدة الفان وثمان مائة وثمانون وللجدات خمسة الاف
 واربعون لكل واحدة الف وثمانية * وللاعام الف ومائتان وستون لكل
 واحد مائة واربعون * قال في ترتيب المجموع وشرحه وانما سميت مسألة
 الامتحان لانه يقال فيها ترك اربع فرق من الورثة كل فريق اقل من عشرة
 ومع ذلك صحت من اكثر من ثلاثين الفا ماصورتها * فيستغرب المستول
 ذلك لانه يجد في المسائل ما يبلغ فيه بعض الفرق اكثر من مائة ومع ذلك
 نصع من اقل من هذا المقدار ولهذا كانوا في الصدر الاول كثيرا ما
 يمتحنون بها الطلبة انتهى * وقد علم مما قد مناه ان مسألة الامتحان انما هي
 عندنا وعند الحنفية فقط وانها لا تكون عند المالكية والحنابلة لان فيها ارث

خمس جدات وهو ممتنع عندهما وذكر المؤلف رحمه الله هنا مسألة من مسائل الانكسار على ثلاث فرق ولو قدمها عند ذكره نظائر ما كان أولى وكانه أراد بوضعها هنا التنبيه على ان اصل اربعة وعشرين اذا اعال لا يصور فيه الانكسار على اربع فرق * قال رحمه الله * ولو خلف اربع زوجات وخمس جدات وسبع بنات وجد فاصلها اربعة وعشرون وتقول الى سبعة وعشرين * للزوجات الثمن ثلاثة مباينة لعد دهن وللبنيات السدس اربعة مباينة لعد دهن وللبنات ستة عشر مباينة لعد دهن وللجد اربعة * وجزء سهمها مائة واربعون * للمباينة في المباينة * واقل عدد ينقسم على المحفوظات التي هي اربعة وخمسة وسبعة هو ما ذكر * ونصح * بضربه في الاصل * من ثلاثمائة الف وسبع مائة وثمانين * والقسمه واضحه والله اعلم * ولما كان عمل المناسخات نوعا من التصحيح الا ان ما تقدم من التصحيح هو بالنسبة لميت واحد والمناسخة تصحيح بالنسبة لميتين فاكثر اعقب بيان ذلك ببيانها لكونها منه فقال

باب في عمل المناسخات

جمع مناسبة وفي مفاعلة من النسخ وهو لفه الازالة والتغيير والنقل * فمن الاول نسخت الشمس الظل اي ازالته ومن الثاني نسخت الريح اثار الديار اي غيرتها ومن الثالث نسخت الكتاب اي نقلت ما فيه * والنسخ شرعا في الاخكام رفع حكم شرعي باثبات حكم اخر * والمناسخة في اصطلاح الفرضيين ما ذكره المؤلف رحمه الله بقوله * اذا مات شخص * من ذكر او انثى او خنثى * عن ورثة * من تقدم ذكرهم وخلف تركه * ثم مات

اخدم * لو اثنان او اكثر منهم * قبل القسمة * لما خلفه الميت فالتصحیح
 لمسا لتبهما اولمسا لتبهما باعتبار الاختصار نوعان * نوع يسمى اختصار المسائل
 وهو الذى ياتى قبل العمل في غير مسألة الاول و يسقط فيه الاموات
 بعده * ونوع يسمى اختصار السهام وهو الذى ياتى في اخر العمل كما سيحیی
 بيانه بعد * والنوع الاول منقسم الى ثلاثة اقسام لان ارث الباقيين من كل
 الاموات اما بالعصوبة فقط او بالقرض فقط او بهما * وقد ذكر المؤلف الاول
 من الاول فقال * فان لم يرث الميت * الثاني غير الباقيين * من
 ورثة الميت الاول * و * مع ذلك * كان ارثهم * اى الباقيين * منه *
 اى الميت الثاني * فمن بعده بمطلق التعصيب * كان ارثهم * به * من الاول
 جعل * الميت * الثاني * بالنظر للصاب * كان لم يكن * في البين
 موجودا ولا وارثا اختصارا وكان الاول مات عن الباقيين فقط وذلك
 * كاخوة واخوات لغير ام * ماتوا واحدا بعد واحد قبل قسمة التركة الى
 ان بقى اخ واخت مثلا * فالمسألة حينئذ ابتداء من ثلاثة للاخ سمان وللأخت
 سهم ولو سلكتنا طريق المناسبة لصحت من عدد كثير ثم ترجع بالاختصار الى
 الثلاثة * او * مات الشخص عن * بنين وبنات * من ام واحدة ماتت
 قبل اوقام بها مانع او كانوا كلهم ابناء علات * مات بعضهم عن الباقيين *
 ثم واحد بعد واحد الى ان بقى منهم ذكر وانثى مثلا فالمسألة كذلك من
 ثلاثة لمامر * ويجعل الموتى بعد الاول في صورتين كالعدم * وقدم في التمثيل
 الاخوة لاتحاد ارثهم من الاول ومن بعده اذ هو بالاخوة بخلاف البنين
 فانه من الاول بالبنوة ومن بعده بالاخوة * وما اشعر به كلامه وتمثيله تبعا

للمناهج وغيره من اشتراط كون جميع الباقيين وارثين وكونهم عصبه ليس بشرط بل الحال كذا اذا كان في ورثة الاول من هو صاحب فرض ولم يرث من غير الاول كالومات عن زوجة وعشرة بنين كلهم من امرأة قد ماتت قبل ثم ماتوا واحدا بعد واحد وبقي اثنان والزوجة فقط فان مسائلهم تصح بالاختصار من ستة عشر * ولو عملنا لكل واحد مسألة لصحمت من عدد كثير ثم تختصروا لاجابة اليه * والسرفي هذا انه اذا كان مع العصبه صاحب فرض ولم يرث من غير الاول ولم يختلف الحال في توارث الباقيين ان صاحب الفرض في الاول كالفريم ياخذ دية والباقي يقسم بين الورثة على حسب ميراثهم * وكذلك لو كان من يرث بالفرض من الميت الاول يرث من غيره ايضا بالفرض ثم يموت قبل القسمة بعد من مات من العصبه او ينيهم ويرثه من بقي بمحض العصبه فيجعل ذو الفرض ايضا كالعدم كما جعل من مات من العصبه كالعدم * كما لو كان البنون في هذه المسألة كلهم من الزوجة وماتت الزوجة بين ينيها او بعد هم عن بقي وهم الابنان فيجعل الزوجة مع بنيها كالعدم وكان الميت الاول مات عن ابنين فقط ونصح من اثنين ايضا * وكذا نقول في ابوين وزوجة وابنين وبنيتين منها فلم تنقسم التركة حتى ماتت بنت ثم ماتت الزوجة ثم مات ابن ثم مات الاب ثم ماتت الام فقد بقي ابن وبنت فاجعل المسألة من عدد دروسهم ثلاثة وكان الميت الاول لم يمت الا عنها فقط * لانه وان كان خرج شيئا عنها بتساو او تفاوت فقد عاد اليها للذكر مثل حظ الانثيين فكانه لم يخرج عنها * القسم الثاني من اختصار المسائل ان يكون الارث في الجميع بالفرض وهذا القسم لا يتصور

الاختصار فيه قبل العمل الا في ميتين فقط * وله ثلاثة شروط * احدهما انحصار
ورثة الميت الثاني في الباقيين من ورثة الميت الاول * الشرط الثاني ان
لا تختلف اسماء الفروض في المسألتين * الشرط الثالث ان تكون مسألة
الاول منها عائلة بقدر نصيب الثاني او باكثر ومسألة الثاني غير عائلة
في الصورة الاولى وعائلة في الثانية بقدر ما نقص نصيبه عن عول
الاولى * فمثال الاولى لو ماتت عن ام وزوج وشقيقة وولدى ام فقبل
القسمه تزوج الزوج الاخت الشقيقة ثم ماتت عن بقى فالاولى عائلة الى
تسعة للشقيقة منها ثلاثة منقسمة على ورثتها على نسبة ميراثهم من الاولى
فافرضها كالعدم * واقسم المال بين الام والزوج وولديها فنصح من ستة لتحقيق
الشروط الثلاثة فيها * لان الميته الثانية قد انحصرت نيتها في الام وولديها
والزوج وهم ورثة الاولى ولم تختلف الفروض في المسألتين فان للزوج النصف
وللام السدس ولولديها الثلث فيها * وايضا فالمسألة الاولى عائلة الى تسعة
ونصيب الشقيقة فيها ثلاثة وهو الذي عالت به * ومثال الصورة الثانية
لو ماتت عن جدة ام اب وشقيقة واخت من اب فنكح الزوج الاخت من
الاب ثم ماتت عنه وعن الباقيين * فالمسألة الاولى عائلة الى ثمانية ونصيب
الاخت من الاب منها واحد وهو اقل من العول بواحد فينقسم بين ورثتها
على سبعة على نسبة ارثهم من الاولى * فافرض الاولى ماتت عن جدة وزوج
واخت شقيقة فنصح بالاختصار من سبعة للزوج ثلاثة وللشقيقة كذلك
والجدة واحد * فلو كان حظ الميت الثاني اكثر مما عالت به لم يأت هذا
الاختصار * القسم الثالث هو ان يكون ارث كل من الباقيين بالفرض والتعصيب

معا كشرة اخوة لامهم بنوعم ابونواعم لابوين اولاب فماتوا الاربعة فكل
 من الباقي يرث بالفرض والتعصيب معا فافرض الاول مات عنهم فقط
 فلم يترك فرضا الباقي عصوبة فاصلها ثلاثة ونصح من اثني عشر بهذا
 الاختصار لكل واحد سهم بالفرض وسهم بالتعصيب وباختصار الاختصار
 نصح من اربعة لتوافق الانصاء بالثالث وقس على الكل ما يرد من اشباهه النوع
 الثاني اختصار السهام وهو الذي يأتي في اخر العمل ولا يتأني ابتداء وقد
 ذكره المؤلف رحمه الله بقوله فان لم ينحصر ارثة اي الميت الثاني في
 الباقيين من ورثة الميت لكون الوارث غيرهم او لكون الغير يشاركهم فيه
 او انحصار ارثة فيهم واختلف قدر الاستحقاق من الميت الاول والميت
 الثاني فصح مسألة الاول كما علمت في باب التصحيح واجعل
 للثاني مسألة على حدة بان نوصليها ونصحها ان احتاجت الى نصيب وخذ
 من مصح مسألة الاول سهام الميت الثاني وقابل بها مسألته ثم ان تقسم
 نصيب الميت الثاني من مسألة الاول على مسألته فذاك واضح وصحت
 المسألان مما صحت منه الاولى كزوج وابوين مات عنهم الاول ثم
 لم تقسم التركة حتى مات الزوج عن ابن وبنت فصح مسألة الاول
 من اصلها ستة ونصح مسألة الثاني من ثلاثة ونصيبه اي الميت الثاني
 وهو الزوج من الاولى ثلاثة منقسم على مسألته فالمسألان
 حينئذ من ستة لابي الميت ثلاثة ولولدي الزوج ثلاثة وكزوج
 واختين لابي مات عنهم الاول ولم تقسم التركة حتى مات
 احدهما اي الاختين عن الاخرى وبنت فالاولى

صحت \Rightarrow بمولها من سبعة والثانية \Rightarrow صحت \Rightarrow من \Rightarrow صلتها \Rightarrow اثنين
ونصيب الميتة \Rightarrow من المسئلة الاولى \Rightarrow اثنان تنقسم على مسائلها \Rightarrow وصحت
المسالتان مما صحت منه الاولى \Rightarrow والقسمة ظاهرة \Rightarrow واما اذا لم ينقسم
نصيب الميت الثاني \Rightarrow من المسألة الاولى \Rightarrow على مسائله \Rightarrow فلا يغلو من احد
حالين \Rightarrow فاما ان يكون بينها موافقة او \Rightarrow يكون بينها \Rightarrow مباينة \Rightarrow وانما
لم يذكر المماثلة والمداخلة بين سهام الثاني ومسائله لما قدمناه في باب
التصحيح \Rightarrow فان كانت \Rightarrow بين السهام والمسئلة \Rightarrow موافقة \Rightarrow ضرب وفق مسائله
اي الثاني \Rightarrow في \Rightarrow جميع \Rightarrow مسائله الاولى \Rightarrow كزوج وابوين \Rightarrow مات عنهم الاول
ولم تقسم التركة حتى \Rightarrow مات الزوج عن ستة بنين فمسائله توافق سهامه من
الاولى بالثلث \Rightarrow لما تقدم من ان كل متداخلين متوافقان \Rightarrow ففوق الستة \Rightarrow
التي هي اصل مسألة الثاني \Rightarrow اثنان تضرب في \Rightarrow مصحح \Rightarrow مسألة الاول \Rightarrow
وهو ستة فتصح المسالتان من اثني عشر \Rightarrow وستاتي كيفية قسمتها \Rightarrow وان
كانت \Rightarrow بين السهام والروث \Rightarrow مباينة ضربت المسألة الثانية في المسألة
الاولى \Rightarrow وما بلغ صحته \Rightarrow كزوج وابوين \Rightarrow مات عنهم الاول فمسئلة من
ستة وهي احدى الراوين ولم تقسم التركة حتى \Rightarrow مات الزوج عن زوجة \Rightarrow
اخرى \Rightarrow وثلاثة اعمام \Rightarrow فمسألة الثاني وهو الزوج اربعة \Rightarrow بتاين نصيبه \Rightarrow
من الاولى وهو ثلاثة \Rightarrow فتضرب المسألة الثانية \Rightarrow وهي اربعة \Rightarrow في المسألة
الاولى \Rightarrow وهي ستة تبلغ اربعة وعشرين ومنها صحت المسالتان وستاتي
كيفية القسمه ويسمى حاصصه المسالتان جامعة \Rightarrow ثم \Rightarrow اذا اردت بعد
تحصيل تلك الجامعة القسمة بين الاصناف ومعرفة نصيب كل منهم من

الاولى او من الثانية او منها فقل من له شيء من المسألة الاولى الى اخذ حال كونه مضروبا فيما ضرب فيها وهو جميع المسألة الثانية في حالة المباينة بين سهام الميت الثاني ومسالته ووفقها اي المسألة الثانية في حالة الموافقة بين سهام الميت الثاني ومسالته كذلك ومن له شيء من المسألة الثانية اخذه حال كونه مضروبا في جميع نصيب الميت الثاني من المسألة الاولى ان تابنا اي كانت سهام الثاني مباينة لمسالته او حال كونه مضروبا في وفقه اي في وفق نصيب الثاني من الاولى ان كان بين المسألة ونصيبه من الاولى توافق مثال حال التباين بين السهام والمسألة كزوجة وثلاثة بنين وبنات مات عنهم الاول ثم لم تقسم التركة حتى ماتت البنت عن ا وثلاثة اخوة هم الباقون من ورثة الميت الاول فالمسألة الاولى تصح من مخرج فرض الزوجة ثمانية والمسألة الثانية اصلها ستة وتصح من ثمانية عشر ونصيب البنت الميتة من المسألة الاولى سهم واحد يباين مسالتها اذ الواحد مبين لكل عدد كما مر فنضرب على القاعدة التي ذكرها جميع الثانية في جميع الاولى تبلغ بذلك الضرب مائة واربعة واربعين للزوجة من الاولى سهم في ثمانية عشر ثمانية عشر ولها من الثانية بالامومة ثلاثة في واحد بثلاثة يجتمع لها واحد وعشرون ولكل ابن من الاولى سهمان في ثمانية عشر ستة وثلاثين ولكل منهما من الثانية خمسة في واحد بخمسة يجتمع لكل واحد منها واحد واربعون سها فجميع الانصاء مائة واربعة واربعون وكزوج وام واخين شقيقين

واختين لام ولم تقسم التركة حتى مات الزوج عن ابوين وزوجة اخرى
 فالاولى اصلها ستة وتقول لعشرة وهي ام القروخ للزوج منها ثلاثة وللأم
 واحد ولكل شقيقة اثنان ولكل اخت من الام واحد والثانية اصلها اربعة
 وهي احدى القراوين للزوجة منها واحد وللأم واحد والاب اثنان وسهام
 الزوج من الاولى ثباين مسأله فاضرب الثانية في الاولى تصح الجامعة من
 اربعين فاذا اردت قسمتها فاضرب لكل من له شيء من الاولى في اربعة جميع
 الثانية واضرب لكل من له شيء من الثانية في ثلاثة جميع سهام مورثه فلام
 من الاولى واحد في اربعة باربعة ولكل شقيقة اثنان في اربعة بثمانية ولكل
 اخت من الام واحد في اربعة باربعة وللأم في الثانية واحد في ثلاثة بثلاثة
 وللزوجة كذلك وللأب اثنان في ثلاثة بستة ومجموع الانصباء اربعون *
 ومثال حالة التوافق بين سهام الثاني ومسأله كزوج وام واخت لغيرام
 فقبل القسمة تزوج هذا الزوج الاخت ثم مات عنها وعن ابوين وبنتين *
 فالاولى اصلها ستة وتقول الى ثمانية وهي المباحلة للزوج منها ثلاثة وللأخت
 كذلك وللأم اثنان * والمسأله الثانية اصلها اربعة وعشرون وتقول الى
 سبعة وعشرين وهي المنبرية للزوج منها ثلاثة وللأب اربعة وللأم اربعة ولكل
 بنت ثمانية وسهام الزوج من الاولى توافق مسأله بالثلث فاضرب ثلث
 مسأله وهو تسعة في الاولى وهي ثمانية فتصح الجامعة من اثنين وسبعين *
 فاذا اردت قسمتها فاضرب لكل من له شيء من الاولى في تسعة وفق الثانية *
 ومن له شيء من الثانية اضربه في واحد وفق سهام مورثه من الاولى
 واجمع لمن ورث من المساتين حصته * فلام من الاولى اثنان في تسعة

بثمانية عشر وللأخت من الأولى ثلاثة في تسعة بسبعة وعشرين ولها من الثانية
بالزوجة ثلاثة في واحد بثلاثة يجتمع لها ثلاثون * ولكل واحد من الابوين
من الثانية أربعة في واحد بأربعة ولكل واحدة من البنتين من الثانية ثمانية في
واحد بثمانية ومجموع الانصاء اثنان وسبعون هو الجامعة كما مر * ومن امثلة
الموافقة ايضا بعض صور المسألة المأموية * وهي رجل مات وخلف ابوين
وابنتين ومات بعد مو قبل القسمة احدى البنين عن في المسألة وهم ابوالاب
وام الاب واخت شقيقة اولاب * فين * مثلتها وسهامها موافقة لان الاولى من
سنة والثانية تسع من ثمانية عشر خلافا للامام ابي حنيفة رحمه الله لانه يجيب
الاخت بالجد * فلجدة منها ثلاثة وللجد عشرة وللأخت خمسة وسهام المينة
من الاولى اثنان توافق الثانية عشر مسا لها بالنصف فا ضرب نصفها تسعة في
الاولى تبلغ اربعة وخمسين ومنها تسع المناصفة * للاب من الاولى واحد في
تسعة تسعة وله من الثانية بالجدودة عشرة في واحد بعشرة فله تسعة
عشر * وللأم من الاولى واحد في تسعة وتسعة ولها من الثانية ثلاثة في واحد
بثلاثة يجتمع لها اثنا عشر * وللبنت من الاولى اثنان في تسعة بثمانية
عشر ولها من الثانية بالاخوة خمسة في واحد بخمسة يجتمع لها ثلاثة وعشرون
* ومجموع الانصاء اربعة وخمسون * واما عند الحنفية فالمسألة الثانية
تصح من اصلها وهو ستة للجدة السدس واحد والباقي للجد ولا شيء للأخت *
وسهام المينة الثانية وهي اثنان توافق الستة ايضا بالنصف فا ضرب نصفها
ثلاثة في الاولى فنصح الجامعة عندهم من اثني عشر ولا تخفى قسمتها على من حفظ
القاعدة * ولومات الام بعد البنت ايضا كانت المسألة رجل مات من

ابوين وابنتين فلم تقسم التركة حتى ماتت احدى البنتين عن من في المسألة
 ثم لم تقسم التركة حتى ماتت الام عن من بقي واخت لغيرام فالمسألة الاولى
 من ستة اتقا قالوا الثانية عند الائمة الثلاثة وابي يوسف ومحمد رحمهم الله
 نصح من ثمانية عشر والجامعة للمستقلين اربعة وخمسون كأم ومجموع
 مال الاب من المسائل تسعة عشر ومجموع ما لبنت منها ثلاثة وعشرون
 ومجموع مال الام منها اثنا عشر كأم * ثم ماتت الام عن زوج وهو الاب في
 الاولى والجد في الثانية وعن بنت ابن وهي البنت في الاولى والاخت
 لغيرام في الثانية وعن اخت لغيرام فساكنها من اربعة للزوج الربع واحد
 ولبنت الابن النصف اثنان والاخت الباقي وهو واحد والاثناعشر نصيب
 الام منقسمة على الاربعة مساكنها فتصح المسائل الثلاث من الاربعة
 والخمسين * فمن له شيء من المسائلين الاولين ضرب في واحد و
 لا اثر للضرب فيه * ومن له شيء من الثالثة اخذه مضروباً في ثلاثة
 فلا باب بالابوة والجدودة تسعة عشر في واحد بتسعة عشر * وله بالزوجة
 واحد في ثلاثة بثلاثة فله اثنان وعشرون * وللبنت من الاولى والثانية ثلاثة
 وعشرون في واحد بثلاثة وعشرين ولها من الثالثة بكونها بنت ابن اثنان
 في ثلاثة بستة يجتمع لها تسعة وعشرون والاخت في الثالثة واحد في ثلاثة
 بثلاثة ومجموع الانصاء ما ذكر * وعند الحنفية تصح المسائل الثلاث من ثمانية
 عشر للاب من الاولى والثانية والثالثة تسعة اسهم وللبنت من الاولى والثالثة
 ثمانية اسهم والاخت في الثالثة سهم واحد والقسمة تعرف من القاعدة * ولو
 كان الميت الاول الذي خلف ابوين وابنتين انثى لكان الاب في الثانية جدياً

ام من ذوي الارحام والام فيها جدة ام ام والاخت اما شقيقة اولام فان كانت
لام فالمسالتان يصحان مما صحت منه الاولى لان المسألة الاولى من ستة كما علمت *
والثانية اذ الم يكن فيها زوج ولا عاصب من اثنين بالرد كما سيجي في بابهم وسهام
الميتة الثانية اثنان منقسمة على الاثنين فللاب واحد بالابوة ولا شيء له بالجدودة
كما تقدم وللأم اثنان واحد بالامومة وواحد بالجدودة وللبنت ثلاثة
اثنان بالبتية وواحد بالاختية * وان كانت الاخت شقيقة للبنت الميتة كانت
مثالا لموافقة سهام الميت الثاني ومسالته ايضا * وذلك لان البنت ماتت عن جدة
واخت شقيقة فمسالتها بالرد من اربعة للجددة منها واحد وللشقيقة ثلاثة وسهام
البنت من الاولى اثنان يوافقان مسالتها بالتصف فاضرب نصفها في الاولى
يحصل اثني عشر منها تصح الجامعة للاب من الاولى واحد في اثنين باثنين وللبنت
من الاولى اثنان في اثنين باربعة ومن الثانية ثلاثة في واحد بثلاثة فلها سبعة *
وللام من الاولى واحد في اثنين باثنين ولها من الثانية واحد في واحد بواحد فلها
ثلاثة ومجموع السهام اثني عشر * وان ماتت البنت عن ذكر وهم جدتها
ام امها وشقيقتها وعن زوج فسهام الميتة الثانية تباين مسالتها وذلك لان
مسالتها اصلها ستة وتعمل الى سبعة للجددة منها واحد وللزوج منها ثلاثة
وللشقيقة كذلك وسهام الميتة الثانية من الاولى اثنان وهما يباينان السبعة
فاضرب السبعة في المسألة الاولى تبلغ اثنين واربعين فمنها تصح المناصفة
فن له شيء من الاولى اخذه مضروبا في سبعة ومن له شيء من الثانية اخذه
مضروبا في اثنين فللاب واحد في سبعة بسبعة ولا شيء له من الثانية * وللأم
سهم من الاولى في سبعة بسبعة ولها من الثانية سهم في اثنين باثنين يجتمع

لها تسعة • وللبنت من الاولى اثنان في سبعة باربعة عشر ولها من الثانية ثلاثة
 في اثنين بستة يجتمع لها عشرون • وللزوج من الثانية ثلاثة في اثنين بستة
 ومجموع الانصاء اثنان واربعون • فعلم انه يختلف الحال باعتبار ذكورة
 الميت الاول وانوثته • وسبب تسمية هذه المسألة بالمامونية انه لما اراد
 ابو العباس المامون بن الرشيد ان يولي يحيى بن اكثم بالملك قضاء البصرة
 استخضره فحضر فاستصغره لانه كان اذ ذاك ابن احدى وعشرين سنة
 كما قاله الحافظ عبد الغنى المقدسي رحمه الله ففطن يحيى لذلك فقال
 يا امير المؤمنين سئلي فان المقصود علي لا خلقي • وكانوا في الزمان الاول
 يمتحنون القضاة بالفرائض فقال له المامون ما تقول في ابوين وابنتين
 لم تقسم التركة حتى ماتت احدى البنتين عن في المسألة • وقبل عنهم وعن
 زوج فقال يا امير المؤمنين الميت الاول ذكر ام انني فعرف المامون فطنته واعجبه
 وقال لها ذا عرفت التفصيل عرفت الجواب فولاه القضاء • فلما مضى الى
 البصرة استصغره مشايخها فقالوا له كم سن القاضي فقال سن صاب ابن اسيد
 حين ولاه النبي صلى الله عليه وسلم مكة • اجابهم بامضاء ابن النبي صلى الله عليه وسلم
 ولى من هو في سني بلد اخبر من بلدكم فلا اعتراض على المامون في توليتي •
 فينبغي لمن سئل عنها ان يسأل عن الميت الاول كما سأل القاضي لان الحكم يختلف
 كما عرفت وانما علم • وحيث علمت ما تقدم في المتن من قاعدة التصحيح وكيفية
 العمل اذا مات من ورثة الميت الاول واحد فقط فخذ الان منه بيان كيفية
 العمل فيما اذا مات قبل القسمة من الورثة اكثر من ميت وخلف ورثة هم ورثة من قبله
 او بعضهم او غيرهم او ورثة من قبله مع غيرهم او بعض ورثة الاول وغيرهم •

وذلك بان تصح مسائل الاولى على الطريقة المارة * وما صحت منه يصير *
 بعد ذلك * مسألة اولي * بالنسبة الى مسألة الميت الثالث ان كان * فاذا
 مات ثالث عمل في مسئلته * مع جامعة المسائلين * ما عمل في مسألة الميت
 الثاني * مع الاولى من مقابلة سهامه من جامعة المسائلين بمسألة له وقسمتها
 مما صحت منه تلك الجامعة ان كانت سهامه منقسمة عليها او ضرب جميعها في تلك
 الجامعة ان باينتها سهامه او ضرب وفقها في تلك الجامعة ان وافقتها سهامه *
 ثم تقول على السنن المتقدم من له شئ من الجامعة اخذه مضروبا في مسألة الميت
 الثالث حالة المباينة او في وفقها حالة الموافقة * ومن له شئ من الثالثة اخذه
 مضروبا في سهام مورثه من الجامعة حالة المباينة او في وفق السهام حالة الموافقة
 * وهكذا * تعمل ان كان معك ميت رابع فتجعل جامعة الثلاث اولي ومسألة
 الرابع ثانية * واعمل كذلك في خامس وسادس وهلم جرا فما بلغ منه صح
 مسألة المناسخة الجامعة لمسائل اولئك الاموات * وقد تقدم في بعض صور المسئلة
 المامونية التمثيل لثلاثة اموات * ولنذكر تنميلا للفايدة مثالا للاربعة يترن به
 المبتدئ ويصير دستور العمل في اشباهه ونكتني فيه بما مثل به لذك شيخ
 الاسلام زكرياء الانصاري رحمه الله تعالى مع التوافق في جميع المسائل *
 قال رحمه الله مثاله في الاربعة زوجة وابوان وبتان ثم مات الاب عن الباقيين
 واخ لابوين ثم مات الام عن الباقيين واموهم ثم احدى البنتين عن زوج
 ومن بقي * فالمسألة الاولى من سبعة وعشرين مات الاب عن زوجة وبتتي
 ابن واخ فمسئلته من اربعة وعشرين توافق حظه من الاولى بالربع فنصحان
 من مائة واثنين وستين * فنله شئ من الاولى ضرب في ستة او من الثانية في

واحد فللزوجة ثمانية عشر واللام سبعة وشر و ن وكل بنت ستة وخمسون
وللاخ خمسة * ثم ماتت الام عن ام وبنتي ابن وعم فسئلتهما من ستة توافق
حظها من الاوليين بالثلث فتصح الثلاث من ثلاثمائة واربعة وعشرين * فمن له
شي من الاوليين ضرب في اثنين او من الثالثة ففي تسعة * فللزوجة الاولى ستة
وثلاثون ولكل بنت مائة وثلاثون وللأخ عشرة ولا م المينة الثالثة تسعة ولعمها
كذلك * ثم ماتت احدى البنتين عن زوج وام واخت فسئلتهما من ثمانية توافق حظها
بالنصف فتصح الاربع من الف ومائتين وستة وتسعين * فمن له شيء من الثلاث
الاول ضرب في اربعة او من الرابعة ففي خمسة وستين * فللزوجة الاولى التي
هي ام في الرابعة مائتان واربعة وسبعون وللبنت الباقية سبع مائة وخمسة عشر وللأخ
اربعون ولا م المينة الثالثة ستة وثلاثون ولعمها كذلك ولزوج المينة الرابعة
مائة وخمسة وتسعون انتهى * واعلم انالو عملنا في المناسبات كل مسألة على
حديثها بحيث لا تعلق لواحدة باخرى لصح لكن يطول ويفوت القصد من الاختصار
وقسمة المسائل على حساب واحد * وحيث كان الاختصار في المناسبات
اكثر منه في غيرها كما رايت وضعه الفرصون في بابها * وبقي لهم ايضا اختصار
بعد التصحيح والعمل * و شرط امكانه ان تشترك الانصبا جميعها بجزء
او اجزاء سواء كانت الانصبا كلها متوافقة او متداخلة او متخالفة او مختلفة كما اذا كان
بعضها يوافق بعضا او يماثل بعضا ويدخل ثالثا كستة وثمانية واثنى عشر واثنى عشر
اخرى ونحو ذلك * وحيث كان في اثناء العمل عددان لا يفتيهما الا الواحد تمذر
الاختصار * وكذلك اذا رايت مباينة بين نصيبين من اول وهلة * مثال الانصبا
المتوافقة زوجة وابن وبنت منها قبل القسمة ماتت البنت عن بنتي * فالاولى

تسع من اربعة وعشرين ونصيب البنت منها سبعة ومسا التهامن ثلاثة والسبعة
 تباينها فاضرب الثانية في الاولى فتقع المسا لثان من اثنين وسبعين * للزوجة
 منها ستة عشر وثلاثين سنة وخمسون وهما مشتركان بالنصف والرابع والثمن
 وهو ادا فقها فترجع المسالة الى ثمانية ونصيب الزوجة الى ثمة ونصيب
 الابن الى ثمة * ومثال المتداخلة اخ واختان ماتت احدهما عن الباقي فالاولى
 من اربعة والثانية من ثلاثة ويصحان من اثني عشر للاخ منها ثمانية والاخت
 اربعة وهما من اخلاق وبينها اشتراك بالنصف والرابع وهو ادا فقترجع
 الجامعة الى ربعها ثلاثون ويرجع نصيب الاخ الى اثنين والاخت الى واحد
 ومثال المائلة زوجة وثلاث بنات منها وهم هولبو الزوجة ثم ماتت الزوجة
 عن الباقي * الاولى من اثنين وسبعين والثانية من ثمانية عشر ويصحان من
 مائة واربعة واربعين لكل من البنات والمم ستة وثلاثون * والانصاء
 متماثلة وهي مشتركة بالكل واحد من الاجزاء وادقها ربع التسع فترجع
 الجامعة بالاختصار الى ربع تسعها اربعة ونصيب كل من المم والبنات الى
 ربع تسع وهو واحد * ومن امثلة المختلفة مالومات رجل عن زوجة
 وخمسة بنين وخمس بنات اربعة بنين وبناتان من زوجة ماتت قبل ابيهم
 وابن وثلاث بنات من الزوجة المذكورة * فقبل القسمة ماتت بنت من
 بنات هذه الزوجة عمن في المسالة ثم ماتت احدى شقيقتي هذه الميتة عمن
 في المسالة ثم ماتت الزوجة عمن بقي وذلك ابن وبنت فقط * فالمسالة
 الاول تسع من مائة وعشرين ومسالة الثاني من اربعة وعشرين وسهامه
 من الاولى سبعة فيها متباينان قلع جامعة المستثنين الفين ومائة وثمانين *

وصالة الثالثة من ثمانية عشر وسهامها مائتان وثلاثة وسهامها مائتان بلع
 جامعة الثلاث واحد او خمسين الفاو ثمانية واربعين • للابن الذي من
 الزوجة اربعة عشر الفاو اربعة مائة • وللبنت التي صارت شقيقة للثانية وبنت
 ايضا في الاربعة مائة الف ومائتان • ولكل واحد من البنين
 الاربعة مائة الف وثمانية واربعون • ولكل واحدة من البنات
 الاخرين نصف ما للواحد من البنين الاربعة وهو ثلاثة الاف واربعة
 وعشرون • ثم انظر بين الانصاء جميعها تجد هاتواقة بنصف ثمن التسع
 فردا لجامعة الى نصف ثمن تسعها وهو ثلاثمائة وستون • وورد كل نصيب الى
 نصف ثمن تسع يكون الابن الذي من الزوجة مائة • وللبنت شقيقته خمسون •
 ولكل واحد من البنين الاربعة اثنان واربعون • ولكل واحدة من البنات
 واحد وعشرون • فهذه من صور الموافقة وعلى ما ذكر فقص • والاختصار
 واجب وجوابا عن اعيانها المكن لاجماع اهل هذا الفن عليه حتى ان تاركة
 يسهل محطيا وان كان جوابه صحيحا • واذا اردت ان تعلم هل الانصاء
 متوافقة ام لا فانظر هاتوا كانت كلها متماثلة فهي مشتركة بما لاحد ها من
 الاجزاء • وان لم تماثل فانظر بين نصيبين منها واطلب اكبر عدد يفي كلامها
 بما تقدم في باب التصحيح من الطرح • فاذا حصلت العدد المفقى لها فانظر فيه
 وبين نصيب ثالث واطلب اكبر عدد يفي كلامها فاذا حصلت فانظر فيه
 وبين نصيب رابع ان كان وهكذا الى اخرها • فاذا انتهت لا كبر عدد يفي
 كلامها فكلامها مشتركة بما لك المفقى من الاجزاء والعبارة بالادق منها وهو
 نسبة الواحد اليه • وان انتهت الى ان لا يفي نصيبين منها الا الواحد فلا

اشتراك ولا اختصار * فلو كانت الانصبا ستة عشر واربعة وعشرين وستة
وثلاثين واربعين * فانظر بين السنة عشرو الاربعة والعشرين واطلب اكبر
عدد يفنى كلامها تجده ثمانية * فانظر بينه وبين الستة والثلاثين واطلب اكبر
عدد يفنى كلامها تجده اربعة * فانظر بينه وبين الاربعين واطلب اكبر عدد
يفنى كلامها تجده اربعة * فاشتراك الجميع بالاربعة من الاجزاء وهي النصف
والربع وهو الادق وهو المطلوب * فلو كان معها نصيب خامس وكان ستة
فانظر بين الستة والاربعة فاكبر عدد يفنى كلامها اثنان فالاثنان تفنى الاعداد
الخمسة فاشتراكها بالنصف فقط * ولو كان مع هذه الاعداد الخمسة تسعة
فانظر بينها وبين الاثنين فلا يفنى كلامها غير الواحد فلا يفنى الاعداد الستة
غير الواحد فلا اشتراك بين الجميع ولا اختصار لوجود التسعة معها والله اعلم
* فائدة * اعلم ان المتأخرين اثابهم الله الحسنى قد اخترعوا العمل المناسقات
طريقا سهلا صوابها * وتقرب ما خذها * وترفع عن الحاسب كلفة عملها اذا
تشعبت فروعها * وكثرت بطونها وهي طريقة العمل بالجدول والشباك * فينبغي
للطلبة التشمير عن ساعد الجد في تعلمها وتلقيها عن المشايخ ليكنهم اجتناء ثمرات
اغصانها وينها لهم اجتلاء مخدرات حسانها * والاتقان كما علمت حسن في
كل فن * وقد افردها الشيخ احمد بن الهائم رحمه الله بالتأليف وهو اول من
انبت بها بالكتابة من الفرضيين * والحرص على ان لا يخلو كتابنا هذا عن تلك
الفائدة جرتنا الى تجشم الاطالة بنقل ما ذكره رحمه الله في شرحه على الكفاية
مع زيادة ايضاح وتصرف يسير * قال رحمه الله اعلم ان عمل المناسقات
بالجدول هو من الصناعة البديعة العجيبة * تلقينها عن استاذي ابي الحسن

الجلا دى رحمه الله * ولم ارها مسطورة في مصنف وما زلت اعلمها للطلبة
 كما تلقيتها وكم سالوني ان اقيدها بالعبارة ليكتبوها فلم يتيسر ذلك وقد
 دعت الضرورة الى بيانها في هذا الشرح * فاقول مستعينا بواهب العقل
 مستمدا منه الهداية والتوفيق * ان كان في المسألة مبدآن فقط فاكتب ورثة
 الاول في سطر قائم كل وارث تحت الاخر ثم افصل بين الورثة بخطوط
 مستقيمة ممتدة من يمينك الى يسارك ثم مد خطين موازيين لتلك الخطوط *
 احدهما فوق الوارث المكتوب اعلى السطر وتانيها تحت الوارث المكتوب
 اسفله ثم ثلاثة خطوط قائمة متوازية احدهما متصل باطراف الخطوط
 المتوازية عرضا الى الفاصلة بين الورثة التي عن يمينك والاخران مقاطعان
 لها بحيث يصير كل وارث في سطح مربع وقد امة مربع * ولتسم هذين
 الصفيين من المربعات القائمة جدولين وكذا كل صف من المربعات يوازيها *
 ثم ارسم العدد الذي نصح منه المسألة فوق الجدول الثاني منها وارسم
 ما يخص كل وارث من ذلك العدد في المربع الذي قد امة واختر صحة
 العمل بجمع الانصاء ومقابلة المجتمع بالعدد الذي نصح منه المسألة * ثم
 اعمل للميت الثاني جدولين متصلين بالجدولين الاولين على وضعها بان
 تمد ايضا خطين قائمين موازيين للخطوط الثلاثة القائمة مقاطعين للخطوط
 الممتدة عرضا ليكون اولها لورثته وتانيها لانصابتهم من العدد الذي نصح
 منه المسألة واكتب بازاء الميت الثاني في المربع الاول من المربعين
 الموازيين له من جدوليهمات او مباوقات * ثم انظر في ورثة الثاني فاما ان
 يكونوا هم بقية ورثة الاول اجمع او يكونوا بعضهم او لا يكون فيهم احدا من

ورثة الميت الاول او يرثه بقية ورثة الاول وغيرهم وبعض ورثة الاول
 وغيرهم * فهذه خمسة اقسام في القسمين الاولين اكتب ورثة الثاني
 في اول جد وليه كل وارث في المربع المتصل بمربعه * وفي القسم الثالث
 مد في اسفل جد وليه من المربعات الموازية لمربعاته بعد داولك الورثة
 واكتب في كل مربع منها ذلك الوارث * وفي القسمين الباقيين لا يخفى
 العمل في الوضع مما ذكرناه * ثم صحح مسألة الميت الثاني وارسم الط الذي
 صحت منه مسأله فوق الجدول الثاني من جد وليه وارسم نصيب كل
 وارث من ورثته في المربع الذي قدامه من ذلك الجدول كما عملت
 في الميت الاول * وخذ نصيب الثاني واقسمه على مسأله فاما ان ينقسم واما
 ان يباين واما ان يوافق * وعلى التقادير الثلاثة ارسم للمسئلة الجامعة
 جد ولاخامساً متصلاً بجدولي الثاني وعلى وضعها * وهكذا ابد العمل
 لكل ميتين خمسة جداول جدولين للاول وجدولين للثاني والخامس
 مشترك * فان اتقسم نصيب الميت الثاني على مسأله فمن العدد الذي
 صحت منه مسألة الميت الاول تصح المسالتان * فارسم ذلك العدد فوق
 الجدول الخامس لتقابل به عند الامتحان وما يخرج من قسمة نصيب الميت
 الثاني من الاول على مسأله فهو جزء سهم مسأله فاضرب فيه نصيب
 كل وارث بهما فخرج اثبتته في المربع الذي قدامه من جدول الجامعة ان
 لم يرث من الاول وان كان وارثا فيها ايضا فاجمع ذلك الى نصيبه من الثانية
 واثبت المجمع في المربع المذكور * ومن لم يرث من الثانية ارسم نصيبه بحاله
 من العدد الذي صحت منه الاول في المربع الموازي لمربعه ثم اجمع الانصباء

المثبتة في الجدول الخامس وقابل بمجموعها العدد المرسوم فوقه * هذا كله اذا
 صح نصيب الميت الثاني من المسألة الاولى على مسأله فان باينها ووافقها
 فاضرب مسئلكه او وفقها فيما صححت منه مسألة الميت الاول فاكان منه نصيب
 المسائلان فارسمه فوق الجدول الخامس * وارسم على كل عدد فوق ثاني
 جدولي كل ميت قوسا فيصير القوسان فوق جدولي الانصباء اللذين
 بوسطهما الجدول الذي فيه ورثة الميت الثاني * وارسم على قوس الاولى جملة
 العدد الذي صححت منه الثانية او وفقه وعلى قوس الثانية نصيب الميت الثاني
 من الاولى او وفقه ثم اضرب كل نصيب من جدولي الانصباء في العدد المرسوم
 على قوس ذلك الجدول واثبت الحاصل في المربع الموازي من الجدول الخامس
 لمربع صاحبه * ومن كان وارثا فيها فاثبت مجموع حاصله كذلك * ثم اجمع
 الانصباء المثبتة في الجدول الخامس كلها وقابل بمجموعها العدد المرسوم فوقه
 فان ساواه صح العمل والا فلا انتهى * ولما انتهى الكلام على كيفية العمل في
 المسائل بالنسبة الى ميتين شرع في الامثلة مقدما تقسيم احوال المناسبة المشتلة
 على ميتين ليثبث تلك الاقسام فقال * ولما كانت الاحوال بين نصيب الميت
 الثاني من الاولى ومسأله باعتبار الصحة والتباين والتوافق ثلاثة كما مر وفي
 كل حال باعتبار رورته خمسة اقسام كما تقدم فتكون احوال الميتين خمسة
 عشر من ضرب ثلاثة في خمسة * فلذلك قال ينبغي ان تذكر خمسة عشر مثالا
 يعني لكل حال مثال فتحصل الملكة بالارتياض في عملها * فلو خلف زوجة
 وثلاثة بنين وثلاث بنات ستنهم منها ثم ماتت الزوجة قبل قسمة التركة عليهم
 فاعمل كما ذكرت لك يكن وضعها هكذا *

			١		١
			٧٢	٩	٧٢
جـه	٠٩	تـ			
بن	١٤	بن	٠٢	١٦	٠٢
بن	١٤	بن	٠٢	١٦	٠٢
بن	١٤	بن	٠٢	١٦	٠٢
بنت	٠٧	بنت	٠١	٠٨	٠١
بنت	٠٧	بنت	٠١	٠٨	٠١
بنت	٠٧	بنت	٠١	٠٨	٠١

الاولى من ثمانية وتسع من اثنين وسبعين للزوجة منها تسعة وورثتها بقية وورثة
الاول ومساقتها من تسعة وهي منقسمة فتصبح المسالتان مما صحت منه الاولى *
وجز سهمها واحد فاذا ضربته في نصيب كل من الثانية وجمعت الحاصل الى
ما يبد منه من الاولى صار يد كل ابن ستة عشر ويد كل بنت ثمانية فالتبنا في
الجدول الخامس كما رأيت * ثم الانصاء الستة متوافقة بالثمن فترجم المسألة
بالاختصار الى ثنها وكل نصيب الى ثمة كما هو مرسوم في الجدول السادس
كذلك فتصح المسالتان بالاختصار من تسعة لكل ابن سبعين ولكل بنت سهم كما
هو مرسوم في الجدول السادس * وهذا المثال لما اذا انقسمت سهام الثاني على
مسألته وورثة الثاني هم بقية وورثة الاول * ولو كانت مجالها الا ان الاولاد من
امراة ماتت قبل ابيهم والميت بعده احد البنين فاعمل بما ذكرت لك يكن هكذا *

٨	٧٢	$\sqrt[2]{٧}$	$\sqrt[1]{٧٢}$		
٠١	٠٩			٠٩	جه
			ت	١٤	بن
٠٢	١٨	٠٢	ق	١٤	بن
٠٢	١٨	٠٢	ق	١٤	بن
٠١	٠٩	٠١	قه	٠٧	بنت
٠١	٠٩	٠١	قه	٠٧	بنت
٠١	٠٩	٠١	قه	٠٧	بنت

للأبن من الأولى أربعة عشر وورثه بعض ورثة الأول ومساكنه من
سبعة والأربعة عشر منقسمة على مساكته وجزء سهمها اثنان اضربه
في حصة كل وارث بها يحصل لكل اخ أربعة فاذا اجمعت الى ما بيده
صار له ثمانية عشر * ولكل بنت سهران فاذا اجمع ذلك الى ما بيدها من
الأولى حصل لها تسعة وليس للزوجة من الثانية شيء فاكتب نصيبها بحاله
من المربع الموازي لها من الجدول الخامس * وارجع الجامعة بالاختصار الى
ثمانية * وهذا مثال للعالم الثاني وهو ما اذا انقسمت سهام البيت الثاني على
مسالكته وورثه بعض ورثة الأول * ولو كانت الثانية بعالمها الا ان الابن مات
عن ثلاثة بنين وبنت فاعمل ما ذكرت لك تكن صورته هكذا

٧٢	٧	٧٢
٠٩		٠٩
		١٤
١٤		١٤
١٤		١٤
٠٧		٠٧
٠٧		٠٧
٠٧		٠٧
٠٤	٠٣	بن
٠٤	٠٢	بن
٠٤	٠٢	بن
٠٢	٠١	بنت

ولم يرث في هذه احدى من الاولى ومساكنته من سبعة وسهامه من الاولى منقسمة عليها
 وجزء سهمها اثنان فاضربه في نصيب كل وارث بها يحصل لكل ابن اربعة
 وللبنت سهمان وانصبا الباقين من الاولى باقية بحالهما وهذا مثال للعال الثالث وهو
 ما اذا انقسمت سهام الثاني على مسأله وورثه ليس فيهم احدى من ورثة الاولى
 ولو خلف ابنا وبتنا ثم مات الابن عن اخته وهي البنت في الاولى وعم فورثة
 الثاني بعض ورثة الاول وهو الاخت وبعض من لم يرث الاول وهو الم
 فاعمل كما ذكرت تكن صورتها هكذا

		٣	١	١
		٢	٣	١
	٢	١	٢	بن
٢	١	٢	١	بنت
١	١	عم		

ولو كان البنون في الاولى من الزوجة والبنات من اخرى ماتت قبل الاب
ثم ماتت احدي البنات عن زوج ومن في المسألة فقد خلفت زوجا وشقيقتين
لان اولاد الاب ساقطون فاعمل كما ذكر تكن صورتها هكذا

		٧٢	١	١
		٧٢	٧٢	١
٠٩			٠٩	جه
١٤			١٤	بن ها
١٤			١٤	بن ها
١٤			١٤	بن ها
		٢٢	٠٧	بنت غ
٠٩	٢	٢٢	٠٧	بنت غ
٠٩	٢	٢٢	٠٧	بنت غ
٣	٣	ج		

فورثة البنت بعضهم لم يرث من الاولى وهو الزوج وبعضهم بعض ورثة
 الاول وهما الشقيقان ومسا لهما من سبعة بالمول وماتت عن سبعة اسهر ففى
 منقسمة على مسا لهما وجزء سهمها واحد فيضرب فى نصيب كل من بها فيحصل
 للزوج ثلاثة ولكل شقيقة اثنان مضافان الى ما يدها من الاولى فيصير لها
 تسعة وتقل انصاء الباقيين بحالها * وقد تم بهذا المثال صور الانقسام ثم شرع
 فى صور التباين بقوله * ولو كانت الاولى بحالها الا ان من مات هو البنت
 وخلف من فى المسألة وهم جميع بقيقورثة الاول * فقد خلفت اماً وثلاثة
 اخوة واختين خمستهم لابوين * ومسا لهما نص من ثمانية واربعين وسبعيتها
 من الاولى تباينها فاضرب الثمانية والاربعة فى اثنين وسبعين فتصح
 المسالتان من ثلاثة الاف واربع مائة وستة وخمسين واعمل فى وضعها ما
 ذكرت لك تكن هكذا

٣٤٥٤		٧ ٤٨	٤٨ ٧٢	
٤٨٨	٠٨	ام	٠٩	جه
٧٤٢	١٠	ق	١٤	بن
٧٤٢	١٠	ق	١٤	بن
٧٤٢	١٠	ق	١٤	بن
		ت	٠٧	بنت
٣٧١	٠٥	قه	٠٧	بنت
٣٧١	٠٥	قه	٠٧	بنت

ولو كانت الاولى بعالمها الا ان البنت الميتة والبنين الثلاثة من ام واحدة وهى
 الزوجة فى الاولى والبتان الاخيرتان من ام ماتت قبل الاب فورثتها ام
 وثلاثة اخوة اشقاوا الاختان لاب محبوبتان فورثتها بعض ورثة الاولى
 ومسألتها فتصح من ثمانية عشر وسبعتهما من الاولى تبانيها * فاضرب الثانية عشر
 فى الاثنين والسبعين فتصح المسألتان من الف ومائتين وست وتسعين *
 وارسم على قوس الاولى الثانية عشر وعلى قوس الثانية السبعة واضرب
 ما لكل واحد من احدى المسألتين فيما على قوسها واعمل كما عرفت يكن هكذا *

٧ ١٨		١٨ ٧٢		
١٨٣	٠٣	١	٠٩	جه
٢٨٧	٠٥	ق	١٤	بن ما
٢٨٧	٠٥	ق	١٤	بن ما
٢٨٧	٠٥	ق	١٤	بن ما
		ت	٠٧	بنت ما
١٢٦			٠٧	بنت غ
١٢٦			٠٧	بنت غ

ولو كانت الاولى بعالمها الا ان البنت الميتة هي احدى البنتين اللتين ماتت
امها وخلفت ابنتين وبنات فليرثها احد من الوارثين في الاولى ومنسأ لهما من
خمس وسبعين ثانيا فاضرب الخمسة في الاثنين والسبعين فتصح المستثنان من
ثلاثمائة وستين * وارسم على قوس الاولى الخمسة وعلى قوس الثانية السبعة
واضرب ما لكل من اى مسئلة فيما على قوسها واعمل كما عرفت تكن صورتها هكذا *

		٧		٥	
٣٤٠		٥		٧٢	
٤٥				٠٩	جه
٧٠				١٤	بن ها
٧٠				١٤	بن ها
٧٠				١٤	بن ها
٣٥				٠٧	بنت ها
٣٥				٠٧	بنت غ
			نت	٠٧	بنت غ
١٤	٠٢	بن			
١٤	٠٢	بن			
٠٧	٠١	بنت			

ولو كانت الاولى بمالها الا ان البنت خلفت من في المسألة واخا شقيقا كان
قاتلا لابيها فورثتها جميع بقية ورثتها ولول ومعهم غيرهم وهو الشقيق
القاتل لابيها ومسالتها تصح من اثني عشر وسبعيتها ثبانيها فا ضرب الاثني
عشر في الاثنين والسبعين فتصح المسالتان من ثمانمائة واربعه وستين * فارسم
على قوس الاولى الاثني عشر وعلى قوس الثانية السبعة وا ضرب مال كل من
اي مسألة فيما على قوسها واعمل كما عرفت تكن صورتها هكذا *

٨٦٤	٧ ١٢	١٢ ٧٢		
١٢٢	٠٢	ام	٠٩	جه
١٨٢	٠٢	ق	١٤	بن
١٨٢	٠٢	ق	١٤	بن
١٨٢	٠٢	ق	١٤	بن
		تت	٠٧	بنت
٩١	٠١	قه	٠٧	بنت
٩١	٠١	قه	٠٧	بنت
١٤	٠٢	ق		

ولو كانت الاولى بمالها الا ان البنت مانت عن امها وهي الزوجة في الاولى وعن
ابن وبنت فورثها بعضهم من ورثتها الاولى وهي الام وبعضهم غير وارث
من الاولى وهما الابن والبنت * ومسالتها تصح من ثمانية عشر وسبعيتها
ثبانيها فا ضرب الثمانية عشر في الاثنين والسبعين فتصح المسالتان من الفسوما تين

وسنة وتسمين وارسم على قوس الاولى الثمانية عشر و على قوس الثانية السبعة
واصل كما عرفت تكن صورتها هكذا •

	٧	١٨		
١٢٩٦	١٨	٧٢		
١٨٣	٠٣	ام	٠٩	جـ
٢٥٢			١٤	بن
٢٥٢			١٤	بن
٢٥٢			١٤	بن
١٢٦			٠٧	بنت
١٢٦			٠٧	بنت
		ت	٠٧	بنت
٠٧٠	١٠	بن		
٠٣٥	٠٥	بنت		

وبهذا المثال تمت امثلة مباينة سهام الميت الثاني لمساكنه ثم شرع في امثلة
موافقة سهام الميت الثاني لمساكنه في الاحوال الخمسة بقوله ولوكاف الاول
بالحال الان الابن مات عن من في المسئلة فورثته هم بقية ورثة الاول
ومساكنه فصح من اثنين واربعين وما يده من الاول وهو اربعة عشر يوا فقها
بنصف السبع فاضرب نصف سبع الاثنين والاربعين وهو ثلاثة في الاثنين
والسبعين فتصح المساكنان من مائتين وستة عشر وارسم على قوس الاولى

وفق الثانية ثلاثة على قوس الثانية وفق الاربعة عشرو هو واحد واعمل كما
عرفت تكن صورتها هكذا •

	٢١٦	٤٢	٧٢	
٣٤	٠٧	ام	٠٩	جه
		ت	١٤	بن
٥٢	١٠	ق	١٤	بن
٥٢	١٠	ق	١٤	بن
٢٦	٠٥	قه	٠٧	بنت
٢٦	٠٥	قه	٠٧	بنت
٢٦	٠٥	قه	٠٧	بنت

ولو كانت الاولى بحالها لان البنين من الزوجة المذكورة والبنات من
زوجة اخرى مات قبل الاب فقد خلف اما واخوان لابوين وهم بعض
ورثة الاول ومساكنه من اثني عشرو هي توافق الاربعة عشر بالنصف
فاضرب ستة في الاثنين والسبعين فتصح المسائلتان من اربع مائة واثنين
وثلاثين • وارسم الستة على قوس الاولى والسبعة على قوس الثانية واعمل
كما عرفت تكن صورتها هكذا •

٤٣٢		٧ ١٢	٦ ٧٢	
٦٨	٠٢	ام	٠٩	جه
		ت	١٤	بن ها
١١٩	٠٥	ق	١٤	بن ها
١١٩	٠٥	ق	١٤	بن ها
٤٢			٠٧	بنت غ
٤٢			٠٧	بنت غ
٤٢			٠٧	بنت غ

ولو كانت بجالها الا ان احدى البنات ماتت عن زوج وثلاثة بنين وبنت
فلا يرثها احد من الاولى وتصح مسالتها من ثمانية وعشرين وهي توافق
سبعتها بالسبع فاضرب وفقها اربعة في الاثنين والسبعين فتصح المسألتان
من مائتين وثمانية وثمانين وارسم الاربعة على قوس الاولى وواحد اعلى
قوس الثانية واعمل كما عرفت تكن صورتها هكذا •

			٤	
			٢٢	
			٢٨	
			٢٨٨	
٠٣٦			٠٩	جه
٠٥٦			٧٤	بن
٠٥٦			١٤	بن
٠٥٦			١٤	بن
٠٢٨			٠٧	بنت
٠٢٨			٠٧	بنت
		ت	٠٧	بنت
٠٠٧	٠٧	ج		
٠٠٦	٠٦	بن		
٠٠٦	٠٦	بن		
٠٠٦	٠٦	بن		
٠٠٣	٠٣	بنت		

ولو كانت الاولى بحالها الا ان الابن مات عن بنت وزوجة ومن
في المسألة فوريته بقية ورثة الاول وغيرهم ونصح مسالته من مائة
وثمانية وستين وهي توافق الاربعة عشر بنصف السبع فاضرب اثني عشر
نصف سبعها في الاثنين والسبعين فتصح المسالتان من ثمانمائة واربع وستين
وارسم الاثني عشر على قوس الاولى وواحد اعلى قوس الثانية واعمل
كما عرفت تكن هكذا *

٨٦٤		١	١٢		
		١٦٨	٧٢		
١٣٦	٢٨	ام	٠٩	جه	
		ت	١٤	بن	
١٧٨	١٠	ق	١٤	بن	
١٧٨	١٠	ق	١٤	بن	
٠٨٩	٠٥	قه	٧٠	بنت	
٠٨٩	٠٥	قه	٠٧	بنت	
٠٨٩	٠٥	قه	٠٧	بنت	
٠٢١	٢١	جه			
٨٤	٨٤	بنت			

ولو كانت الاولى بجاها الا ان الابن خلف ابنا وبنتا واما وهي الروجة في
 الاولى فورثة بعض ورثة الاول وغيرهم فتصح مسائل من ثمانية عشروي
 توافق الاربعة عشر بالنصف فاضرب تسعة في الاثنين والسبعين فتصح
 المسالتان من ستائة وثمانية واربعين * وارسم التسعة على قوس الاولى
 والسبعة على قوس الثانية واعمل كاعرفت تكن هكذا

٧		٩		
٦٢٨	١٨	٧٢		
١٠٢	٠٣	ام	٠٩	جه
		ت	١٤	بن
١٢٦			١٤	بن
١٢٦			١٤	بن
٠٦٣			٠٧	بنت
٠٦٣			٠٧	بنت
٠٦٣			٠٧	بنت
٠٧٠	١٠	بن		
٣٥	٠٥	بنت		

وبهذا المثال تمت امثلة موافقة سهام الميت اثني مسئلتيه في الاحوال الخمسة. واذا مات قبل القسمة ثالث فاكثرفاعل للميت الثالث مثل ما عملت للثاني من وضع جدولين متصايين بالجدول الخامس او لها ورثته ترسم فيه على ما سبق وثانيها لانصائبهم ثم خذ نصيب الميت الثالث من الجامعة واقسمه على مسأله فاما ان ينقسم او يباين او يوافق وعلى التقادير الثلاثة ارسم للجامعة جدولا ثامنا متصلا بجدولي الميت الثالث واعمل كما سبق في الميت الثاني * وهكذا الو مات رابع وخامس واكثر فاعمل لكل ميت جدولين وللجامعة جدولوا اعتبر نصيبه من جدول الجامعة كانه نصيب الميت الثاني من ثاني جدولي الميت الاول * وراع ما سبق من الوضع والعمل واختبار صحة العمل

بالجمع • ومن اتقن العمل في ميتين اعانه جد اعل العمل فيما زاد • ولتتم الفائدة
بذكر مثالين احدهما الثلاثة اموات والاخر لاربعة ليتمرن بها الطالب ويعمل
في ما يرد من امثالها بمثل ما عمل فيها • مثال الثلاثة اموات بنت واخت
ماتت الاخت عن بنتين وعم ثم العم عن زوجة وابن اخ اعلم مسألة الاولين
كما عرفت ومسألة العم من اربعة فاعمل له جدولين وارسم ورثته في اولهما
والاربعة فوق ثانيهما وانصباهم في مربعاته • ثم صل بينهما جدولا للجامعة يكن
ثامنا • ثم السهم الذي مات عنه لا ينقسم على الاربعة ويباينها فاضرب الاربعة
مسألة في الستة التي هي جامعة الاولين فنصم الثلاث من اربعة وعشرين •
للبنات الاولى اثنا عشر ولكل بنت من بناتي الاخت اربعة وزوجة العم سهم
ولابن اخيه ثلاثة وهذه صورتها •

٢٤	١ ٤	٤ ٦	١ ٣	٣ ٢			
١٢			٣			١	بنت
					ت	١	اخت
٠٤			١	١	بنت		
٠٤			١	١	بنت		
		ت	١	١	عم		
٠١	١	جه					
٠٣	٣	بن اخ					

وهذا امثال الاربعة الاموات * ابوان وزوجة وبتان من غيرهما فلم تقسم
 التركة حتى ماتت الزوجة من ثلاثة بنين * ثم ماتت الام بعد ما ابانها زوجها
 وهو الاب في الاولى من ام وعم ومن في المسألة * ثم ماتت الام عن خمسة
 بنين * فالاولى هي المتبرية وتقدم انها تعول الى سبعة وعشرين وسهام الميت
 الثاني منها ثلاثة ومساكنه من ثلاثة منقسمة فالجامعة للمساكنين هي السبعة
 والعشرون * ومسألة الميت اثنان من ستة وسهامه من السبعة والعشرين
 اربعة وبينهما موافقة بالنصف فاضرب ثلاثة في السبعة والعشرين تبلغ واحدا
 وثمانين ومنها تصح المسائل الثلاث * وسهام الميت الرابع منها اثنان يابان
 مساكته وهي خمسة فاضرب الخمسة في الواحد والثمانين تبلغ اربعمائة وخمسة
 ومنها تصح المسائل الاربعة * وكل من له شيء من الواحد والثمانين اخذه
 مضروبا في خمسة ومن له شيء من المسألة الرابعة اخذه مضروبا في اثنين
 فاقسمهما كما عرفت يكن للاب في الاولى سنون ولكل بنت في الاولى هي بنت
 ابن في الثالثة مائة واربعون * ولكل ابن في الثانية خمسة عشر * وللأم في الثالثة
 عشرة * ولكل ابن في الرابعة سهمان * وهذا المثال قد جمع الاحوال الثلاثة
 الانقسام والتوافق والتباين وهذه صورته *

٢		٢		٢ ١		١
٤٠	٥	٨١	٦	٢٧	٣	٢٧
					ت	جـ
			ت	٠٤		٠٤
٠٦٠		١٢		٠٤		٠٤
١٤٠		٢٨	٢ بنت ابن	٠٨		٠٨ بنت غ
١٤٠		٢٨	٢ بنت ابن	٠٨		٠٨ بنت غ
٠٤٥		٠٩		٠٣	٣ بين ٣	
٠١٠		٠٢	١ ام			
		٠٢	١ عم			
	ت					
٥ بين ١٠٥						

• تمة •

في ذكر اختصار بعض الالفاظ واختصار طول الجدول وفي الحسنات له وفي كيفية وضع المسألة بعد اختصارها ان امكن في الجدول • ينبغي ان تراعي حال كتابة الورثة ترتيبهم في الموت فتقدم الاموات على الاحياء حيث امكن لتكون كتابة الاعداد متوازية المراتب فيسهل جمعها • وتكتب اسما الورثة في وقائع الاحوال خارج الجدول فانه اضبط في كتابة الجواب • وتختصر بعض الالفاظ فيحمل (قه) بدل اخت شقيقة و(ق) بدل اخ شقيق و(خب) بدل اخ لاب و(خم) بدل اخ لام و(ختم) بدل اخت لام و(ختب) بدل اخت من اب و(جه) بدل زوجة و(اج) بدل زوج • وتختصر طول الجدول بكتابة جملة

فريق من الورثة كالولاد واخوات وزوجات او جدات في بيت واحد وثبت
 معهم عدد و سهم بمدان تمد الذكر بالثين ان كانوا نحو اولاد والاقلا حاجة
 له لكسح و ثبت في مقابلهم في الجدول نصيب ذلك الفريق لاجل صحة
 الجمع ومنه يعلم نصيب الواحد بقسمه على عدد الروس • وهذا حيث
 لا يتناقى غرض بالنفصيل كوت احد هم او حدوث ارث له دون غيره •
 واذا كان في المسألة زوجة او اولاد فينبغي ان يميز من كان منها بكتابة (ها)
 معه ومن كان من غير ها بكتابة (غ) وكذلك من اولاد الزوج فان ذلك
 ينفع في موت احد الزوجين او احد الاولاد • وكذلك ينبغي ان لا ترسم
 في الجدول من كان محجوبا الا اذا كان لرسمه فائدة كان يكون حاجبا لغيره
 حجب نقصان فلا باس باثباته كافي ابو بن واخوين مثلا فان الاخوين اذا
 لم يكتبوا قد يذهل عن كونها حاجبين للام • واذا اثبت المحجوب فالربع
 الذي يوازيه من جدول الانصبا ان شئت تركته خاليا وان شئت اثبت
 فيه صفرا • وكذلك ينبغي ان تفرغ من تصحيح المسامات وقسمتها ان
 نظرين الانصبا كلها فان اشركت كلها في جزء واحد كافي المثالين الاولين
 من الجدول رددت المسألة الى ذلك الجزء لانه اخصر في معرفة مقدار
 ما لكل وارث • لان المسامات اكثر ما تقرض اذا كانت التركة عقارا وضياعا
 واذا قلت السهام كن ذلك او جز في معرفة الانصبا عند القسمة او المياسمة
 او الاجارة او نحو ذلك • وقد قدمنا كيفية الاختصار اذا اشعبت الانصبا
 وبيان كونه ممكنا ملام • وحيث يميز الجدول اخر بعد الجدول الاخير كما
 مربك في المثالين الاولين ويكتب فوقه وفق البامعة الاخيرة وتعمريوته

كل بيت يكتب فيه وفق حصته لك الوارث المواز محله ولا يغني التثليل
والله اعلم * ولما فرغ المؤلف نفع الله به من الكلام على الارث المحقق وتواضعه
شرع في الكلام على الارث بالتقدير والاحتياط فقال *

باب بيان ميراث بمعنى ارث الخشي المشكل والمفقود
والحمل والفرق ونحوهم *

فالخشي فلي من الخنش يفتح فسكون وهو اللين والتكسر وجه خنثى
كجلى وحبال والمراد به هنا ادمي له اله الرجل والآله المرأة او
ليس له شيء منها اصلا بان كان له ثقب لا تشبه واحدة منها مثلا *
والاشكال فيه من حيث انه لا بد ان يكون ذكرا او انثى لا انحصار النوع
الانسا في فيها مع كون الذكورة والا نوثه صفتين متضادتين لا يجتمعان
والخنثى مادام مشكلا بخلاف ما اذا اتضح لا يكون ابا ولا اما
ولا جد ولا جدة ولا زوجا ولا زوجة وهو منحصر في اربع جهات البنوة
والاخوة والعمومة والولاء وكذلك الادلاء باحدها وفيه مباحث
كثيرة والكلام عليه هنا في مقامين * احدهما فيما يتضح به من العلامات
وما لا يتضح به منها * ومحصله ان ذا الثقب التي لا تشبه مالا احدهما يتضح
بالا نوثه بعد البلوغ بجبل او حيض فان لم يجبل ولم يحض فان مال الى الرجال
فانثى او الى النساء فذكرا واليهما لم يقلب احدهما فباق على اشكاله او غلب
احدهما فالحكم للمالب * ومن له الاثنان فان امنى بذكره او بال منه
فقط فهو ذكرا وان جبل او حاض او امنى او بال من فرج النساء فقط فانثى
فان بال منها فالحكم للسابق * وعند الامام احمد ومحمد ولي يوسف

رحمهم الله تعتبر كثرة البول حيث لم يعلم سبق * ورده ابو حنيفة رحمه الله
 على ابي يوسف وقال هل رايت قاضيا يزن البول بالاواني * فان لم يتضح
 بشيء من ذلك ففي ميله للرجال او النساء ما سبق في ذي الثقبه الواحدة *
 ولا دخل عند نافي العلامات لمد الاضلاع ونبات اللحية وتفلك الثديين
 ونزول اللبن في الثدي * وقال ابو حنيفة ومالك واحمد رحمهم الله يتضح
 ذكر انبات اللحية وانثى بتفلك الثديين * وزاد ابو حنيفة رحمه الله انه يتضح
 انثى بنزول اللبن في ثدييه * واذا حكم بمقتضى علامة ثم طرأ خلافها لم ينقل
 الحكم الا اذا كانت الثانية اقوى كالحمل مثلا فانه مقدم على الكل ثم
 البول لانه العلامة القديمة الواردة في الحديث وان كان ضعيفا وهو انه سئل عليه
 السلام عنه فقال يورث من حيث يبول * وفي هذا الحديث تقرير لما حكم
 به عامر بن الظرب المدواني في الجاهلية * فقد روى انه كان من حكماء
 العرب وحكامهم فاتوه في ميراث خنثى فاذا مواعنده اربعين يوما وهو يذبح
 لهم كل يوم وكان له امة يقال لها خصيله او سخيلا فقالت له ان مقام هؤلاء
 عندك اسرع في غنمك قال وبمك لم تشكل على حكومة قط غير هذه قالت
 اتبع الحكم المبال فقال فرجتها باخصيله فصارت مثلا * قال الا ذرعي
 رحمه الله في ذلك عبرة * وزد جرجلة قضاء الزمان ومفتيه فان هذا جاهلي
 توقف في حادثة اربعين يوما ولا قوة الا بالله * المقام الثاني في ارثه وارث
 من معه * وقد ذكره المؤلف بقوله * والحكم في ارثه * وارث من
 معه * ان لم يختلف الحال * بذكورة وانوثة * في الخنثى * كولد الام *
 لان فرضه السدس منفردا والثلث متعدد اسواء في ذلك ذكوره وانوثة

والمعتق المباشر للعق فواضح أنه يعطى كل ماله بقدر الاستحقاق
 كاملا اجابا * ومثله ابوان وبنت وولد ابن خشي فللاب السدس وللأم
 السدس وللبنات النصف ولولد الابن السدس فرضا لو كان اثني وثمانيا
 لو كان ذكر افيعطى كل نصيبه من غير توقف * وان اختلف ارثه وارث
 من معه بذكوره وانثوته ففي حكم الارث حالة الاختلاف خلاف بين
 الاثمة فيعمل * عندنا ما اشر الشافعية باليقين في حقه * في حق
 غيره * فيعطى كل الاضري حقه * ويقف المشكوك فيه حتى تبين *
 حاله ولو بقوله وان اتهم * فمن ورث يتقدير واحد لم يدفع له شيء ويقف
 ما يرثه على ذلك التقدير وان ورث ذلها لكان اختلف ارثه اعطى الاقل
 ويقف الباقي الى البيان كما مر الى الصالح من الكمل في حق انفسهم على تفاوت
 او اسقاط او تساوي * ولا بد من لفظ صلح او نواهب واغتفر مع الجهل
 للضرورة * ولا يصالح نحو ولي محجور دلي اقل من حقه بفرض ارثه *
 وعند الامام ابي حنيفة رحمه الله يعامل الخنثى وحده باضر حاله حتى لو كان
 يرث باحد التدينين لا يعطى شيئا ويعطى اقل النصيبين ان ورث بالذكورة
 والانوثة متفاضلا * وينقسم المال او الباقي على باقي الورثة ولا يقف شيء لان
 سبب استحقاقهم ثابت فلا يجوز ولا ينقصون باشكل حال الخنثى وان
 اتضح نقض الحكم الاول * وعند المالكية له نصف نصيبه ذكر واثني ان
 ورث بهما متفاضلا وان ورث باحدهما فقط فيعطى نصف الذي كان له بذلك
 التقدير * وفرق الامام احمد فقال ان رجلا اتضاح لكونه صغيرا اعطى
 هو ومن معه اليقين من التركة وهو ما يرثه بكل تقدير ومن سقط به في

احد التقديرين لا يعطى شيئا طبقا لما ذهبنا لكن يوقف الباقي عنده الى ان يبيع
 فتظهر فيه علامات الرجال او النساء فان لم يرج انصاحه بان يبيع ولم تظهر فيه
 العلامات او مات صغيرا فالحكم عنده كالحكم عند المالكية وقد تقدم * وقد مثل
 المؤلف رحمه الله لبعض مسائل الخشى بقوله * كان خشي * او قال كولد خشي
 لكن اولى * مع ابن واضح * فالقسمة عندنا على مقتضى اقوال الامة ان تقول
 مسألة ذكرته من اثنين لواضح واحد للخشى واحد ومسئلة انوثته من ثلاثة
 لواضح اثنان وللخشى واحد والمسا لثان متباينتان ومسطحها ستة وتعامل كلا
 بالاضر في حقه * فالاول نصيب الانثى للخشى * وهو اثنان من ستة * والاول
 الانثى * لواضح كرن الخشى ذكر * ونصيبه معه ثلاثة من ستة * فيعطى
 الخشى اثنان * وهو الاثنان * والواضح النصف * وهو الثلاثة * ويوقف
 السدس الى الصلح على ما مر او الانصاح بان اتضح ذكر اخذه وان اتضح انثى
 اخذه الواضح * والقسمة عند الحنفية ان يعطى الخشى الاضر في حقه كما مر
 وهو واحد من ثلاثة يتقدم انوثته ويعطى الواضح اثنان * وعند المالكية للواضح
 سبعة من اثني عشر والمتكسر خمسة منها * وتند الخالبة ان رجى انصاحه فكذلكها
 ويوقف السدس الى الانصاح او الياسر والافكا للملكية * وسنزيد هنا مسألة
 توضح ما سبق * ادا مات شخص عن ولدين اخ شقيق اولاب احدهما ذكر والاخر
 خشي مشكل فعندنا معاشر الشافعية يعطى الذكر النصف ولا يعطى الخشي شيئا بل
 يوقف النصف الاخر الى البيان او الصلح * وعند الحنفية المال كله لابن الاخ الواضح
 ولاشي للخشى * وعند المالكية وتذا عند الخالبة ان لم يرج انصاحه للخشى ربع المال
 لان له نصف المال لو كان ذكرا فله نصف النصف والثلاثة الارباع الباقية

لآخيه الذكرك * ولومات عن ولدا خشي لا يرجي اتضاحه وهم فعندنا
 يوقف المال كله الى البيان او الصلح * وعند الخفية المال كله للعم ولا شيء
 للختي * وعند المالكية والحنابلة للختي النصف والعم النصف * ولومات
 عن ولدا بختي وزوج واخت شقيقة فعندنا يعطى كل من الزوج
 والاخت ثلاثة اسباع المال وكذا عند الحنابلة ان رجلي اتضاحه ويوقف
 السبع الى الصلح او الى الاتضاح عندنا وعندهم فان ظهر اثني فالسبع لما وان
 ظهر ذكر ا فلا شيء له والسبع للزوج والاخت * وعند الخفية للزوج
 النصف والاخت النصف ولا شيء للختي * وعند المالكية مطلقا والحنابلة
 عند الياس من اتضاحه تصح مسألتهم من ثمانية وعشرين لكل من الزوج
 والاخت ثلاثة عشر وللختي اثنان * ولومات شخص من ولديهم
 احدهما خشي والثاني ذكر فعندنا معاشر الشافعية مطلقا وعند الحنابلة مادام
 يرجي اتضاحه يعطى ابن العم النصف ويوقف النصف فان ظهر ذكر
 فهو له وان ظهر اثني رد على الذكور ولا شيء للختي * وان يش من اتضاحه
 فعندنا يوقف الى الصلح * وعند الحنابلة يعطى الخشي نصف السهم الموقوف
 ويود النصف الاخر للذكر فيكون له ثلاثة ارباع وللختي ربع * وهذا
 عند المالكية من اول الامر رجلي اتضاحه ام لا * وعند الخفية المال كله
 للذكر ولا شيء للختي * وقس على هذه الامثلة ما لم يذكر في فائدة قال
 الشنوري رحمه الله في شرحه على المنظومة الرحية * للختي خمسة
 احوال * اى باعتبار مقدار ما يرثه * احد هارث بتقدير المذكورة *
 قد يرث الانوثة على السواء * ويعطى في هذا الحال نصيبه باجماع الاربعة

ولا يحتاج فيه الى زيادة عمل \bullet كابوين وبنت وولد ابن خشي \bullet للاب
 سدس وللأم سدس وللبنت نصف ولولد الابن ذكر اكان او اثني سدس \bullet
 وقد خدمت قسمة هذه المسألة قريبا \bullet ثانيا \bullet يرث \bullet بتقدير الذكورة
 اكثر بنت وولد ابن خشي \bullet المسألة من ستة للبنت النصف ثلاثة
 ولولد الابن بتقدير انوثته السدس واحد ويوقف اثنان فان اتضح ذكر
 اخذها او اثني فللعاصب ان كان والا فلها بالرد بحسب فرضيها ولعود من
 اربعة اختصار \bullet وهي عند الحنفية من اربعة ابتداء حيث لا عاصب ومن
 ستة عند وجوده \bullet وعند المالكية مطلقا والخابلة ان لم يرج اتضا حه من
 عشرة فرضا ورد للبنت ستة ولولد الابن الخشي اربعة \bullet ثالثا عكسه \bullet
 اي عكس ثانيا وهو ان يكون ارثه بتقدير الانوثة اكثر منه بتقدير
 الذكورة \bullet كزوج وام وولد اب خشي \bullet مسألة الذكورة بلا عول
 من ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم الثالث اثنان وللأخ للاب الباقي وهو
 واحد \bullet وهي القسمة اللازمة عند الحنفية ومسألة الانوثة من
 ثمانية بالمول لانه يعال للاخت للاب باثنين لا كمال النصف وجامعة
 للمساكين اربعة وعشرون للزوج منها تسعة وللأم ستة وللخت اربعة
 وتوقف الخمسة الباقية الى الاتضاح او الصلح \bullet فان اتضح بالانوثة اخذها
 المولدة كورة رد ثلاثة للزوج واثنان للام \bullet واحسب على القاعدة قسمتها
 عند المالكية والخابلة \bullet رابعا \bullet كونه \bullet يرث بتقدير الذكورة فقط
 كولد اخ خشي \bullet فانه يرث بتقدير الذكورة لكونه ابن اخ وبتقدير الانوثة
 لا يرث لانها من ذوات الارحام \bullet خامسا عكسه \bullet اي عكس رابعا

وهو انه يرث بتقدير الانوثة فقط $\text{كزوج وشقيقة وولد اب خشي}$
 تقدمت قسمة هذه المسائل جميعا على كل من المذاهب الاربعة فارجع اليها
 واته اعلم انتهى ما نقل عن الشنوري من شوح الرحبة وهو لما فرغ
 من ذكر احكام الخشي شرع في بيان قاعدة حساب قسمة مسائله فقال
 والحساب في مسائل على طريق مشهورة وهي ان تصحح له على القاعدة
 السابقة في باب التصحيح $\text{مسألة بتقدير ذكرته فقط}$ تصح له كذلك
 $\text{مسألة بتقدير انوثة فقط}$ ثم بعد ذلك تظرب بين المسالين بالنسب
 الاربع السابق يانها وتحصل اقل عدد ينقسم على كل من المسالين
 المفروضتين بالتقديرين بتقدير الذكورة وتقدير الانوثة وهو احدهما
 ان تماثلتا واكثرهما ان قد اختلفا والحاصل من ضرب احداهما في الاخرى
 ان تباينتا ومن ضرب وفق احداهما في كامل الاخرى ان توافقتا وذلك
 هو الجامعة فاقسمها على كل من التقديرين بالطريق السابق ثم انظر اقل
 النسيبين لكل منهم فادفعه اليه ويوقف المشكوك فيه الى البيان
 ولا يخفى الحكم ان النسخ او الى الصالح من الكل كما مره فمثال التماثل
 زوجة وولد خشي وعمه $\text{مسألة الذكورة من ثمانية للزوجة واحد والباقي للولد}$
 ولا شيء للم $\text{ومسألة الانوثة من ثمانية ايضا للزوجة واحد وللغني اربعة}$
 وللم الباقي $\text{فالثمانية هي الجامعة}$ ومثال التداخل ام وبنت وولد خشي وعم
 $\text{مسألة للذكورة اصلها ستة وتبع من ثمانية عشر للام ثلاثة وللبنت خمسة}$
 وللولد الخشي عشرة $\text{ومسألة الانوثة من ستة ومنها تصح للام واحد وللبنت}$
 $\text{اثنان وللولد الخشي اثنان وللم واحد فالثمانية عشر هي الجامعة}$ ومثال

التباين بين بنت وولد خنثى مسألة الذكورة من خمسة عدد رؤسهم *
 ومسألة الانوثة من اربعة عدد دم فاضرب احدهما في الاخرى تكن الجامعة
 عشرين * ومثال الموافقة زوج وام وولد اب خنثى مسألة الذكورة من
 ستة للزوج ثلاثة وللأم اثنان ولولد الاب الخنثى الباقي واحد * ومسألة
 الانوثة بالعول من ثمانية للزوج ثلاثة وللأم اثنان ولولد الاب الخنثى ثلاثة
 وبين المسألتين موافقة بالنصف فاضرب نصف احدهما في الاخرى تكن
 الجامعة اربعة وعشرين * ثم اعلم ان ما تقدم جميعه هو اذا كان الخنثى واحدا
 لان له حالين فقط اما ذكورة واما انوثة وعند تعدده يكون للثلاثين اربعة احوال *
 لانها اما ذكران واما اثنيان واما الاكبر ذكر والا صغرى واما الا صغرى ذكر والا اكبر
 انثى * وان زادت تضمف حالتى الخنثى بقدر الخنثى فيكون للثلاثة ثمانية احوال
 وللاربعة ستة عشر حالاً وهم جراح فاذا العدد اجعل له مسائل بعدد احوالهم
 ثم انظر بينها بالنسب الاربع وحصل اقل عدد ينقسم على كل منها وذلك
 هو الجامعة لمسائل الاحوال فاقسما بين كل من الخنثى وباقي الورثة
 على كل مسألة من مسائل الاحوال وادفع الى كل واحد منهم اقل
 الانصاء من تلك المسائل * ومن حجب ولوى واحدة منها لم يعط شيئاً
 ويوقف المشكوك فيه الى البيان او الصلح كما مر * ولا تحتاج الى عمل غير هذا
 عند تامة ما شر الشافعية وكذلك عند الحنابلة ان رجى اتضاحه بان كان صغيراً *
 اما عند المالكية مطلقاً وعند الحنابلة لم يرج اتضاحه بان مات او بلغ بلا امانة
 فتحتاج الى زيادة عمل وهو انك اذا حصلت الجامعة كما مر لمسائل الخنثى
 الواحد او لمسائل الخنثى او الخنثى فاضربها في عدد احواله التى تضمف

مسائلها تلك الجامعة وما حصل بذلك الضرب يقسم على كل مسألة من مسائل الاحوال فما خرج للواحد على كل مسألة فهو جزء سهمها فاضربه في سهام كل وارث منها ثم اجمع لكل واحد من الخثائي وباقي الورثة ما خصه من جميع المسائل ان ورث في كلها او ما ورث منها واعطه من ذلك بنسبة الواحد الى حالتي الخثي او حالات الخثائي * واما عند الخفية فقد علمت مما سبق انه ليس عندم الا تصحيح المسألة على تقدير الاضرب في حق الخثي وحده ولا وقف عندم وان لم يرث على تقدير لم يعط شيئاً * ولننزل هنا مثالا للخثيين وقس عليه غيره وهو خثيان شقيقان واخ لاب لهما اربعة احوال حال ذكورة واصل مسأله اثنان وحال انوثة واصل مسأله ثلاثة وحال ذكورة الاكبر وانوثة الاصغر واصل مسأله ثلاثة ايضا وحال ذكورة الاصغر وانوثة الاكبر واصل مسأله ثلاثة كذلك فاكتف بواحدة من المتاتلات وهي ثلاثة واضربها في الاثنين للباينة تبلغ ستة وهي الجامعة ثم اضرب الستة في عدد الاحوال الاربعة تبلغ اربعة وعشرين ثم اقسما على كل من الاربع المسائل يخرج جزء سهم الاولى وهو مال للواحد منها اثني عشر وجزء سهم كل من الثانية والثالثة والرابعة ثمانية * ثم اضرب لكل خثي من الاولى واحد في اثني عشر باثني عشر ومن الثانية واحد في ثمانية بثمانية ومن الثالثة اثنين بتقديره هو المذكور في ثمانية بستة عشرون من الرابعة واحد بتقديره هو الاثني في ثمانية بثمانية تجتمع له اربعة واربعون * فله منها نسبة مال الواحد من الاحوال وهو ربعها احد عشر * واضرب للاخ من الاب واحد من مسألة الانوثة فقط في ثمانية بثمانية فله

ر بهما اثنان وهو نسبة الواحد للاحوال ايضا وليس له غير ذلك هذا عند المالكية
مطلقا وعند الخنابلة ان لم يرج اقتضاهما وعندنا معاشر الشافعية لا يحتاج الى
ضرب الجامعة في عدد بل نصح من السنة وكذلك عند الخنابلة ان رجي اقتضاهما
فتمطي كل خشي منها الثلث سهمين ولا يعطى الاغ من الاب شيأ ويوقف سهمان
كما تقدم • ولا يخفى العمل عند ظهور الحال • وعند الحنفية للغنيين
الثلثان والباقي للاغ من الاب واقاعلم •

(فصل)

ومن الارث بالتقدير والاحتياط ارث المفقود وهو من انقطع خبره وجعل
حاله فلا يدري عاحي هو ام ميت سواء كان سبب ذلك سفره او حضوره
قتالا او انكسار سفينة او اسره عند اهل الحرب او نحو ذلك • والكلام فيه
هنا مختصر في حالين ارثه من غيره وارث غيره • منه وقد ذكر المؤلف الاول
فقال • واما حكم المفقود اذا • مات شخص • وكان • ذلك المفقود
هو الوارث الحائز للميت او • من جملة الورثة سواء كان ذكرا او انثى •
فالصحيح انه يعامل كل من الورثة بالاضر في حقه من موت المفقود او حياته
• فمن يرث بكل تقدير • من الحياة والموت • واتحدارته • على كلا التقديرين
• يعطاه • نأما كزوجة مع ابن حاضر وابن اخر مفقود لان نصيبها الثمن على
كلا الحالين • ومن يختلف ارثه • كام مع اخ حاضر واخ اخر مفقود • يعطى
الاقل • من النصيبين وهو السدس للام في هذه الصورة لانه لما بتقدير
الحياة ولها الثلث بتقدير الموت • ومن لا يرث في احد التقديرين اى
تقدير حياة المفقود وموته لا يعطى شيئا • كم حاضر مع ابن مفقود •

وكبنت ابن مع بنتين وابن مفقود فان العم لا يرث بتقدير الحياة ووجبت
 الابن لا ترث بتقدير الموت فلا يعلو كل منها شيئا * وبوقف المال * كله
 حيث كان المفقود حائزا بتقدير حياته * او الباقي * ان كان معه مشارك
 في الارث او يجب به غيره نقصانا * حتى يظهر الحال بموته او حياته *
 فيترتب عليه مقتضاه * او يحكم القاضي بموته اجتهادا * على ماسياتي *
 ثم اوقف لاجله من التركة ان قدم المفقود اخذ ما وقف له واخذ الباقي ان
 كان مستحقوه * وان استمر الجمل بجماله الى الحكم بموته على ماسياتي فعندنا
 وعند الحنفية والمالكية انه يرد لورثة الميت الاول الحاضرين على حسب
 ارشهم حال موته وايس لورثة المفقود منه شيء اذ لا يرث بالاشك لاحتمال
 موت مورثه قبله وقياسا على الحمل لانه ان انفصل حيا استحق نصيبه الموقوف
 له وان انفصل ميتا اخذ الورثة ما كان موقوفا * وعند الحنابلة وجهان المذهب
 منها انه ان لم يعلم موت المفقود حال موت مورثه فحكم ما وقف له ببقية ماله
 فيورث عنه ويقضى منه دينه وبه جزم الجمهور منهم * والوجه الثاني انه
 يرد الى ورثة الميت الاول الحاضرين عند موت مورثهم وفاقا للامم الثلاثة
 كما تقدم * وكيفية حساب * مسائل * المفقود ان تعمل لكل من حاله مسئلة
 اى مسئلة الحياة ومسئلة للموت وتحصل اتل عدد يقسم على كل من المسئلتين *
 بالطريقة التي تكرر ذكرها سابقا * فمبالغ منه تصح * الجامعة لها * فاقسمه
 على كل تقدير * اى على الورثة باعتبار كل تقدير من تقديرى حياته
 او موته ار على كل مسئلة ذات تقدير * يظهر الاتل فيعطاه كل وارث *
 عملا بالاسوة في حق كل واحد منهم * وبوقف المشكوك فيه * كما تقدم

وصافي الامثلة فريكم واذا كان الموقوف بين الحاضرين لاحق للمفقود
 فيه كما في جد واخ شقيق حاضرين واخ لاب مفقود يجوز الاصطلاح
 عليه بينهم اي الحاضرين ان كانوا اكلا كما مره وودنك الامثلة وقد
 ذكر المؤلف منها هاتين الامثلين يرث على التقديرين لكن يختلفار منه بتقدير
 الحياة مع شمول النبال لمن الاضر في حقه الحياة ومن الاضر في حقه الموت
 قال رحمه الله في مسألة اي هذه مسألة زوج حاضر واختان لاب
 حاضر تان واخ لاب مفقود فتقدر موت الاخ تكون المسألة من سبعة
 بالمول لان فيها نصفاً وثلاثين ومجموعها من السبعة فتعال بواحد
 لاجال الثلثين وتقدر حياته يكون اصلها من اثنين لان فيها
 نصفاً والاثنان عمره وتصح بضرب عدد دروس الاخوة وهي اربعة
 لعدم انقسام الواحد عليهم في الاثنين من ثمانية والمسا لتان متباينتان
 وبسطهما اي حاصل ضرب احدهما في الاخرى ستة وخمسون
 فنقسم على مسألة الموت وهي سبعة يخرج جزء سهمها ثمانية ونقسم على مسألة
 الحياة وهي ثمانية يخرج جزء سهمها سبعة ومن له شيء من احدى المستلئين
 ياخذ مضر وبافي جزء سهمها ويماثل كل بالاضر فالاضر في حق الزوج
 موت الاخ فله من مسئلته اربعة وعشرون حاصلة من ضرب سهامه
 منها ثلاثة في جزء سهمها ثمانية وله من مسألة الحياة اكثر لان له
 فيها ثمانية وعشرون حاصلة من ضرب سهامه منها اربعة في جزء سهمها وهو
 السبعة والاضر في حق الاختين حياته فلكل واحدة منهما من مسألة
 حياته سبعة حاصلة من ضرب سهمها منها واحد في جزء

سبعة $\frac{1}{2}$ ولكل منها مائة الموت اكثر لان لكل منها مائة عشرة
 حاصلة من ضرب سبعة كل منها اثنين في جزء سبعة وهو الثانية $\frac{1}{2}$ فمجموع
 ما اخذوه ثمانية وثلاثون ويوقف ثمانية مشربين الزوج والاثنين والاخ
 المفقود فان ظهر ميتا فم الزوج حقه $\frac{1}{2}$ لان معه اربعة وعشرون وهي نصف
 هائل $\frac{1}{2}$ وجميع الموقوف للاثنين $\frac{1}{2}$ لا كمال الاثنين $\frac{1}{2}$ وان ظهر حيا كان
 الزوج منه اربعة $\frac{1}{2}$ لا كمال نصفه من غير عول $\frac{1}{2}$ والاخ اربعة عشر $\frac{1}{2}$ فيكون
 له مثل الاثنين بطريق التصيب $\frac{1}{2}$ ويجوز الصلح في مثل هذه بين الزوج
 والاثنين في الاربعة الاسهم الزائدة على حصة الاخ لو ظهر حيا $\frac{1}{2}$ ومثال
 من يرث على التقديرين من غير ان يختلف استحقاقه ما قد مناه وهو زوجة
 وابن حاضر وابن اخر مفقود فللزوجة الثلث بكل تقدير $\frac{1}{2}$ ومثله لو خلفت
 زوجا حاضرا واخوين لام حاضرين واخا لام مفقود افلزوج النصف
 ثلاثة على كلا التقديرين وللأخوين للام الثلث اثنان على كلا التقديرين
 كذلك الموقوف واحد للاخ للاب ان ظهر حيا والا فليست المال اولها ردا على
 ما من الخلاف $\frac{1}{2}$ ومثال الارث بتقدير حياة المفقود فقط ما قد مناه ايضا
 وهو بنتان وبنت ابن حاضرات وابن ابن مفقود فلبنتين الثلثان على كل
 من تقدير موت الابن وحياته فيدفع لهما الثلثان واما بنت الابن فتسقط
 بتقدير موت ابن الابن لاستفراق البنتين الثلثين وترث بتقدير حياته لانه
 يصيبها في الباقي فلا يدفع لبنت الابن شيء لان الاخر في حقها مائة $\frac{1}{2}$ فان
 ظهر حيا فالثلث الموقوف بينها للذكر مثل حظ الانثيين $\frac{1}{2}$ ومثال الارث
 بتقدير موت المفقود فقط لو خلفت زوجا واخا لاب حاضرين وشقيقا

مفقوداً يعطى الزوج نصفه ويوقف النصف الآخر فان ظهر الشقيق حياً
 اخذه والا اعطيه الاخ المذهب. ومثال حجب المفقود لبعض الورثة نقصاناً
 من غير ان يكون له حق في الارث ما قد مناه كذا لك وهو جد واخ شقيق
 حاضران واخ لاب مفقود فمسألة حياته من ثلاثة لانها من مسائل المعادة
 فلجد الثلث سهم وللأخ الشقيق سهمان بعد الاخ للاب على الجد ومسألة
 موته من اثنين لان المال بينها بالسوية فيقدر في حق الجد حياته وفي حق
 الاخ موته والجامعة للمساكين ستة للجد منها اثنان وللشقيق ثلاثة ويوقف
 سهم بين الجد والاخ ولا حق للمفقود فيه فلها ان يصالحا فيه كما مر.

• تبيينه • قد عرفت كيفية حساب المفقود كما مر به وهذا حيث كان
 واحداً فان تعدد فكيفية حسابه هو ما تقرّر في حساب مسائل الخشّي اذا
 تعدد فتصح لهم بعدد احوالهم الممكنة مع حياة الكل او موت الكل
 او حياة البعض وموت البعض وتعمل في ذلك ما مر في الختاني • ومن
 اتقن ما مر لم يخف عليه ما هنالك الله اعلم •

الحال الثاني من حالي حكم المفقود هو ارث غيره منه • وقد ذكره المؤلف
 رحمه الله هنا وقدّم قبله توطيناً ذكره قوله مؤكداً السابق • هذا • اي
 ما تقدم من انه يعامل من معه بالاضر وكيفية حسابه كما سبق • حكمه •
 اي المفقود • اذا كان وارثاً • ثم قال • فان كان مورثاً فحكمه ان
 يوقف ماله • واختصاصه • الى ثبوت موته بينة او يحكم القاضي بموته
 اجتهاداً عند منقضى مدة • يطلب على اللطف انه لا يعيش فوقها لكونه
 لا يعيش مثله اليها • ولا تنقد ريشي على الصريح عندنا ما عند الحنفية

فظاهر الرواية عن الامام رحمه الله انه اذا لم يبق احد من اقرانه حكم بموته
 واختلوا في تلك المدة فقال محمد رحمه الله مائة وعشر سنين وقال
 ابو يوسف مائة وخمس سنين وقال بعضهم سبعون قال صاحب
 الكنز وعليه الفتوى لكن قال السيد الجرجاني في شرح السراجة ثم ان
 الايق بطريق الفقه ان لا تقدر بشيء كما هو ظاهر الرواية عن الامام
 اذا تجاوز القياس في المقادير ولا نص هنا فيحتمل على اعتبار اقرانه ونظائره
 كما في قيم المتلفات ومهر مثل النساء انتهى والراجح عند المالكية كما حققه
 العلامة الاميران المبررة بمدة التعبير وهي سبعون على الراجح وهذا عند
 في غير مفقود القتال اما مفقود فان كان القتال بين المسلمين حكم بموته
 بمجرد انفصال الصفين حيث لم يوجد ويضرب القاضي له مدة من غير تحديد
 للمدة المذكورة بل بنظره وكذا المفقود في زمن الوباء وان كان القتال
 بين المشركين والمسلمين فينظر له سنة بعده لاحتمال الاسر ومحل الاحتياج
 للحكم بموته حيث لم تمض له مائة وعشرون سنة فان مضى ذلك لم يمتنع الحكم
 حاكم بل يورث ماله من غير حكم والمذهب المفتي به عند الحنابلة ان من
 انقطع خبره لنية ظاهرها السلامة كالاسر والخروج للتجارة والسياسة
 وطلب العلم انظر ثمة تسعين سنة منذ ولد فان فقد ابن تسعين اجتهد الحاكم
 في تقدير مدة الانتظار وان كان ظاهر غيبته الهلاك كمن فقد من بين اهله
 او في مهلكة او فقد من بين الصفين حال الحرب او غرقت سفينة ونجا قوم
 وغرق اخرون انظر ثمة اربع سنين منذ فقد ثم يقسم ماله
 في الحالتين وهو علم بما ذكرناه لا بد عندنا وعند الحنفية بل وعند المالكية

في بعض الصور من الحكم بوثته ولا يكتفي بمضي المدة فقط لان الاصل بقاء
الحياة فلا يزول الا يقين والحكم منزل منزله * ثم بعد الحكم بوثته
يعطى ماله من يوثته وقت الحكم فمن مات قبله او معه لم يرثه هذا ان
اطلق الحاكم فان قيدت البينة او قيد الحاكم حكمه بزمن سابق اعتبر
ذلك الزمن ومن كان وارثه حينئذ * ولا تتضمن قسمة الحاكم الحكم بوثته
الا ان وقعت بعد ثرا فاع اليه ولو قدم المفقود بعد قسم ماله اخذ ما وجد منه
بينه لانه تبين عدم انتقال ملكه عنه ورجع على من اخذ الباقي بمثل مثلي
وقيمة متقوم لتعذر رده بینه والله اعلم *

(فصل)

ومن الارث بالتقدير والاحياط ارث الحمل وارث من معه والمراد به حمل
يحمل ان يرث او يحجب غيره بتقدير من التقدير كاسيا تي في كلام المؤلف
والارث والحجب به شرطان احدهما ان يعلم انه كان موجودا في بطن امه عند
موت مورثه ولو كان وجوده نطفة في البطن * والمراد بالعلم هنا الحقة تي
او ما نزل منزلته من الظن والحق الولد بالفراش هنا ظن اقامه الشارع مقام
العلم ولا يعلم وجوده عند الموت الا ان اتت به قبل مضي سنة اشهر من موت مورثه
سواء اكانت فراشا ام لا لان اقل مدة الحمل سنة اشهر بالاجماع فحياته دليل
على انه كان موجودا قبل الموت * او اتت به لاكثر من سنة اشهر و دون
اربعة سنين من موت مورثه والحال انها ليست فراشا زوج او سيد لان الظاهر
حينئذ وجوده عند موت مورثه والاصل عدم حدوثه * اما لو كانت
فراشا فظاهر حدوثه بعد الموت لان الافتراض سبب ظاهري في حدوثه

فلا يرث * نعم ان اعترف الورثة بقبوله المكن عند الموت وورثه وان
 اتت به لاكثر من اربع سنين من موت مورثه فهو محقق الخلد واثان
 الاربع السنين هي اكثر مدة الحمل عند نالو عند الحنابلة وعلى احد القولين
 عند المالكية والقول الثاني عند من انها خمس سنين * وعند الحنفية اكثر
 مدة الحمل ستان * و فرق الحنفية بين ما اذا كان الحمل للميت اول غيره
 قالوا ان كان له فالحكم في المدة مامر عنهم وان كان الحمل لغيره كان مات وزوجة
 ابيه حاء لالم يرث الا اذا اتت به قبل مضي ستة اشهر سواء اكانت فراشا
 ام لا * فائدة * قال صاحب منتهى الارادة من الحنابلة من خلف اما
 مزوجة من غير ابيه وورثه لا تنجب ولد هالم توطأ حتى تستبرأ ليعلم احامل
 ام لا انتهى * ونبه على وجوبه بعض علماء الحنابلة وعليه فيكون عند نامسجا
 خروجا من الخلاف والله اعلم * الشرط الثاني ان ينفصل الحمل كله حيا حياة
 مستقرة ويعرف ذلك عند نالو عند الحنابلة باستهلاله صار خاوا بعضا
 وتثا وبه وطول زمن تنفسه ومسه الثدي ونحوها مما يدل على حياته
 كحركة طويلة * لا مجرد نحو اختلاج لانه قد يقع لنحو انضغاط وتقلص نحو
 عصب ومن ثم النبي كل ما احتمل من العلامات ان يكون لما رضى اخر *
 وجعل الحنفية جميع ذلك بمنزلة الاستهلال * قال السيد في شرح السراجية
 وطريق معرفة حياة الحمل وقت الولادة ان يوجد منه ما تعلم به الحياة كصوت
 لو عطاس او بكاء او ضحك او تحريك عضوا انتهى * ولو خرج اكثر الحمل حيا
 ورث عند الحنفية قالوا لان الاكثر له حكم الكل فكانه خرج كله حيا انتهى *
 وعند المالكية اذا استهل المولود صار خاورث وان لم يستهل صار خالم يرث

والله اعلم هو حيث اتى الفرض من بيان شرطى ارث الحمل وفروعهما فلترجع
 الى كلام المؤلف في حكم ارضه والحجب به وكيفية حساب مسأله قال رحمه الله
 واما الحمل اذ كان يرث او يحجب ~~في~~ غيره ~~في~~ ولو ببعض التقادير ~~في~~ فانه
 رضي الوردية بتأخير القسمة الى الوضع فهو الاولى خروجها من الخلاف الا ترى
 وتكون القسمة واحدة * وان طلب الورثة القسمة وبعضهم لم يجبروا على
 الصبر عند الائمة الثلاثة * والارجح عند المالكية انهم يجبرون على الصبر حتى
 من لم يختلف نصيبه منهم وان لا قسمة الا بعد الوضع او البيان ان لا حمل * وعلى
 ما تقدم عند الائمة الثلاثة ~~في~~ فيعامل الورثة الموجودون بالاضر ~~في~~ اى ان كان
 اضر لانه قد لا يكون كما ياتي تمثيله ~~في~~ من وجوده وعدمه وذكورته وانوثته
 واقتراده وتعدد * ويوقف المشكوك الى الوضع للعمل كله ~~في~~ سواء اكان
~~في~~ حيا حياة مستقرة او ميتا ~~في~~ لان الحياة انما هي شرط لارث الحمل ولا دخل
 لها في وقف المشكوك ~~في~~ او ~~في~~ الى ان يتبين ~~في~~ ان لا حمل ~~في~~ كان ظهرا
 ما بينا فاع اور حيا ~~في~~ فن يججب ولو ببعض التقادير ~~في~~ كم مع حمل ذو جهة
 الميت ~~في~~ لا يعطى شيئا ومن لم يختلف نصيبه ~~في~~ كالزوجة مع الفرع الوارث فان
 لما اثنى على كل تقدير ~~في~~ يعطاه ~~في~~ كاملا ~~في~~ ومن يختلف نصيبه وهو مقدر ~~في~~
 اى والحال ان نصيبه مقدر كالام الحامل فان لها مع اتحاد الثلث ومع تعدده
 السدس ~~في~~ اعطى الاقل ~~في~~ من النصيبين او الانصبا ~~في~~ وان كان غير مقدر ~~في~~
 كما في اخ الحمل ~~في~~ فلا يعطى شيئا ~~في~~ لانه لا ضبط لعدد الحمل عند ناعلى الاصع
 فقد وجد منه في بطن خمسة وسبعة واثنى عشر وكذا اربعون على ما نقله ابن
 الرفعة رحمه الله وان كلاً منهم كان صغيرا جدا وانهم عاشوا وركبوا الخيل

مع ايهم وكان من سلاطين بغداد * والعمدة التي به عند الحنفية انه يوقف
للمعمل حظ واحد فقط ذكر اكان او اتى ايها كان اكثر ويؤخذ كغفل من
بقية الورثة بالازائد * والقول الثاني وهو قول الامام يوقف لليت نصيب
اربعة بين اوبنات ايها اكثر ويعطى بقية الورثة اقل الانصاء * وعند
الحنابلة يوقف للمعمل الاكثر من حظ ايتين او بتين لان ولادة مازاد على
النوء مين نادر فلا يبنى عليه حكم بل على ما يعتاد في الجملة * وبهذا قال ايضا
محمد بن الحسن من الحنفية والاولوى * واذا وضع الحمل ميتا * او بان ان
لا حمل او وضع حيا ولم يعلم وجوده عند الموت * عاد الموقوف للموجودين
من الورثة * عند الموت * وكأنه له يكن * حمل * ولو كان انفصاله بجنابة
على امه توجب غرة ورثت الغرة عنه فقط دون الموقوف لاجله كما مر
في شروط الارث * نبيه * قال العلامة ابن حجر في التحفة يكتب في الوقف بقولها
انا حامل وان ذكرت علامة خفية بل ظاهر كلام الشيخين انه متى احتمل
لقرب الوط * وقف وان لم ندعه انتهى * وكيفية حساب مسائل الحمل ان
نعمل لكل تقدير من نقادير الحمل مسألة على حدة ثم نحصل اقل عدد ينقسم
على كل مسألة منها يخرج جزء * سهمها فاضرب نصيب كل وارث من كل مسألة
في جزء * سهمها يحصل نصيبه منها ثم اعرف نصيب كل وارث من كل مسألة *
فن لا يختلف نصيبه بسطاء كاملا ومن يختلف نصيبه يعطى الاقل لانه المتيقن *
ومن يجب ولو يعض النقادير لا يعطى شيئا * وقد سبق بيان كيفية التصحيح
وطريقة النظر بين الاعداد واستخراج اقل عدد ينقسم على كل منها مكررا
ومن عرف ذلك عرف ما هنا لا عود ولا اعادة * وقد ذكر المؤلف رحمه الله

بعض امثلة مسائل الحمل . قال . مسألة . خلف امته حاملا واخا شقيقا .
ومثله غيره من العصبات الا الاب . فلا يعطى الاخ شيئا . باتفاق الائمة
الاربعة . مادام الحمل وبعد الوضع لا يغنى الحكم . وهو انها ان وضعت
ميتا او بان ان لا حمل فالمال كله للاخ الشقيق او كان في حملها ذكر فلا شيء
للاخ او كان الحمل انثى واحدة فلها النصف واللاخ الباقي او اثنيان فاكثر فلها
اولهن الثلثان وله الباقي . واذا خلف ابنا وزوجة حاملا . فعند المالكية
لا تقسم الى الوضع وعند الثلاثة يعامل كل بالاضر . فنعطى الزوجة الثلث .
لانه لا يختلف نصيبها بتقدير الحمل كلها . ولا يعطى الابن . عندنا معاشر
الشافعية . شيئا حتى تضع . او يظهر ان لا حمل لانه لا ضبط لعدد الحمل عندنا
والمعتمد عند الحنفية يوقف للعمل نصيب ابن ذكر فتصح المسألة عندهم من ستة
عشر للزوجة اثنان تعطاها ويعطى الابن سبعة ويؤخذ منه كفيل وتوقف
سبعة . وعند الحنابلة يوقف نصيب ابنين فتصح المسألة عندهم من اربعة وعشرين
للزوجة ثلاثة تعطاها ويعطى الابن سبعة وتوقف اربعة عشر . وان وضعت
ميتا فالوقوف لابن اتفاقا . واذا خلف زوجة حاملا وابوين . فعند
المالكية ما مر بك انه لا تقسم الى الوضع وعند الثلاثة يعامل كل بالاضر كما سبق
. فالاضر في حق الزوج والابوين . عندنا وعند الحنابلة . ان يكون
الحمل عدد امن الاناث . اثنتين او اكثر اذ النصيب لا يختلف بزيادة العدد
. فنعطى الزوجة ثمانية . وهو بعد الاختصار كما مضى في ثلاثة . و
يعطى الاب سد ساعا . وهو كذلك اربعة . تعطى الام
سد ساعا . وهو كذلك اربعة . فهي . على نقد يران الحمل عدد من

الاثالث اذ هو الاضربى حق الكل * من اربعة وعشرين وتول لسبعة
 وعشرين فيدفع للزوجة ثلثته من سبعة وعشرين وللأم اربعة منها وللأب
 كذلك ويوقف ستة عشر * بالاختصار في الكل * وكيف العمل في هذه
 المسألة على ما تقدم ان تقول * زوجة حامل وابوان اصل المسألة يتقدر
 انفصال الحمل مينا من اربعة لانها حينئذ احدى الغراوين * للزوجة الربع سهم
 وللأم ثلث الباقي سهم وللأب الباقي سهمان * ويتقدر انفصاله حيا اصلها
 من اربعة وعشرين للزوجة الثمن ثلاثة ولكل من الابوين السدس اربعة
 والباقي للعمل المنفصل ان كان ذكرا او عدد امن الذكور او من الذكور
 والاثالث ونصف بحسب عدد رؤسهم * وان كان الحمل بنتا واحدة فلها
 النصف وللابوين السدسان وللزوجة الثمن والباقي سهم للأب بالتعصيب
 ونصف من اصلها * وان كان الحمل عدد امن الاثالث اثنتين او اكثر فلها والهن
 الثلثان وللابوين السدسان وتول الى سبعة وعشرين كامر * ولا طريق
 لتحقيق التصحيح فيما عدم العلم بعدد الحمل قبل انفصاله لكن بحسب التأصيل
 له ثلاثة احتمالات اما اربعة فقط او اربعة وعشرين بلا عول او عائلة الى
 سبعة وعشرين * واقل عدد يتقسم على كل منها مائتان وستة عشرون هي
 الجامعة فاقسمها اولا على الاربعة يخرج جزء سهمها اربعة وخمسون فاذا
 ضربت نصيب كل وارث فيه حصل لكل من الزوجة والأم اربعة
 وخمسون وللأب مائة وثمانية * ثم اقسما اعنى الجامعة على الاربعة
 والعشرين يخرج جزء سهمها تسعة فاذا ضربت نصيب كل وارث فيه
 حصل للزوجة سبعة وعشرون ولكل من الابوين ستة وثلاثون * ثم

اقسمها ايضا على السبعة والعشرين يخرج جزء سهمها ثمانية فاضرب نصيب كل واحد فيه يحصل للزوجة اربعة وعشرون واكل من الابوين اثنان وثلاثون • اذ اعلم هذا فعندنا وعند الحنابلة تعطى الزوجة اربعة وعشرين ويعطى كل من الابوين اثنين وثلاثين ويوقف مائة وثمانية وعشرون • فان ظهر الحمل عددا من الاناث فهو له وان كان واحدا ذكر او انثى دفع للزوجة من الموقوف ثلاثة وللأم اربعة وللأب اربعة اذ هي القدر الذي حصل به التفاوت بين الحظين • فان كان ابنافله الباقي وهو مائة وسبعة عشر • وان كانت بنتا فلها النصف وهو مائة وثمانية تفضل تسعة يأخذها الأب بالتعصيب • ثم اذ انظرت الانصاء المعطاة لكل والموقوف الى الوضع بتقدير الاضروي اربعة وعشرون واثنان وثلاثون ومائة وثمانية وعشرون وجدت بين الجميع توافقا بالثلث • فتختصر المسئلة الى ثمانية وسبعين ويرجع كل نصيب الى ثلثه • فيصير كما قسمه المؤلف رحمه الله للزوجة ثلث الاربعة والعشرين ثلاثة ولكل من الابوين ثلث الاثنين والثلاثين اربعة ويوقف ثلث المائة والثمانية والعشرين ستة عشر • ثم اذ اظهر الحمل صحح الموقوف بحسب الحال على ما مر • اما عند الحنفية فالمسئلة بتقدير انفصال الحمل ميتا اصلها من اربعة وتقدره حيا اصلها من اربعة وعشرين كما مر فيها • واقل عدد ينقسم على كل منها اربعة وعشرون لدخول الاربعة فيها وهي الجامعة فتعطى الزوجة الثلث ثلاثة والام السدس اربعة والاب كذلك ويوقف نصيب ابن واحد وهو الثلاثة عشر الباقية • ويؤخذ من الجميع كفايل لاحتمال ان تلد عددا من الاناث •

وان ولدت بتا واحدة فلها النصف اثنا عشر بفضل سهم ياخذها الاب
 بالنصيب • وان وضعت الحمل ميتا عاد الموقوف للموجودين
 عند الجميع وكان الحمل لم يكن فرع من مسائل استهلال الجنين •
 اذا مات شخص وترك ابنا وزوجة حاملا فوضعت ابنا وبنتا فاستهل
 احدهما ولم يعرف المستهل بعينه ثم وجد اميتين فيختلف حينئذ
 نصيب الزوجة والابن باختلاف المستهل فيعطى كل واحد منهما اقل
 النصيبين ويوقف الباقي حتى يصطالحا عليه او تشهد بيته بتعيين المستهل فيعمل
 بمقتضاها • وقال الحنابلة يقرع بينها فن خرجت القرعة عليه جعل المستهل
 حكما كالوطلق شخص احد نساءه ولم تعلم عينها ثم مات والله اعلم • ومن مسائل
 الارث بالتقدير والاحتياط الشك في النسب ونحوه كالموتاز عاجم ولا
 لاجمة لاحد فمات قبل لحوقه باحد هما فيوقف الى البيان من تركته ارث
 اب او مات قبله وقف من تركته كل ارث ولده • ومثله ان يطلق احدى زوجته
 لابعينها او بعينها ثم تلتبس ويموت قبل التعيين او البيان فانه يوقف بينهما نصيب
 زوجة حتى يصطالحا • وان مات قبله وقف من تركته كل منها ارث زوج الى
 الهان ويقرع بينهما عند الحنابلة كما امر قريبا واهه اعلم • وافتي العلامة ابن
 حجر رحمه الله فبين وطئت بشبهة فماتت فولد يمكن كونه من الزوج والاطى
 الشبهة وقد وطئها في طهر واحد فمات الولد قبل لحوقه باحد هما ولا جدهما
 ولد ان من غير هابا نأخذ السيد فقط ويوقف السيد من الاخير الى البيان
 او الصلح عملا بالاسواق في حق كل واهه اعلم •

(فصل في حكم ميراث الفرق ونجوم)

قال المؤلف رحمه الله **﴿و اما حكم ما اذا مات متوارثان ﴾** او متوارثون
 من ذكور او اناث او منها **﴿يفرق او هدم او نحوها كحريق ﴾** او في معركة
 قتال او طاعون **﴿او في ﴾** بلاد **﴿غريبة ﴾** و علم موت احدهما بعد
 الاخر معينة ولم ينس فالامر واضح ان المناخير يرث المتقدم اجماعا **﴿او ﴾**
 ما تاتى **﴿مما ﴾** في ان واحد الم يتوارثا اجماعا لان شرط الارث حياة الوارث
 بعد موت الموروث **﴿وان لم يعلم سبق موت احدهما ﴾** او **﴿علم موت**
احدهما اولاً ﴾ جهل اسبقهما فلا يتوارثان **﴿عندنا وعند الحنفية والمالكية**
ايضاً فكانهم لا قرابة بينهم ولا غيرهما ما يقتضى الارث لفقد الشرط وهو
تحقق حياة الوارث عند موت الموروث كما سبق في شروط الارث ﴾ و مال
 كل منهما **﴿او منهم ﴾** لباقي ورثته **﴿وهذا قول زيد بن ثابت رضي الله**
عنه وبه قطع الجمهور ﴾ وعندنا اذا علم موت المتوارثين مرتباً وعين السابق
 ثم نسي وقف الامر الى البيان او الصلح لان التدكير غير ما يؤس منه **﴿و عندهما**
لا توارث كسابقه واختار هذا من الشافعية والنزائي وامامه رحمهما الله وبهذه
الصوره تمت احوال الفرق ونجوم خمسة ﴾ و من مفردات مذهب الامام
 احمد رحمه الله في الثلاثة الاحوال الاخيرة وهي اذا لم يعلم سبق او علم لكن مع
 الجهل بالاسبق او لم يحمل الاسبق لكنه نسي انه يرث كل ميت من صاحبه اذا
 لم تدع ورثة كل ميت سبق موت الاخر من تلاد الاخر بكسر التاء والمراد به
 المال القديم الذي مات وهو يملكه دون المتجدد له بمأورثه من الميت
 الذي معه لتلايد بخله الدور فيرث حينئذ كل واحد من مال نفسه

وهو باطل * اما اذا ادعى كل ورثة سبق موت الاخر وورثة الاخر
 تنكره فيهما القاتل وتسقط الدعويان ولم يثبت السبق لواحد منهما
 فيجعل كالوهم موتهما معا والله اعلم * مثال اخوان غرقا وكل منهما مولى
 دفع مال لكل واحد الى مولاه * مثال اخو رجل غرق هو وزوجته وله
 ابنتان منها واخت لاب هي اخت زوجته من الام وخلفت هي ابن عم *
 فالحكم ان للبنتين من مال ابيهما الثلثين وما بقي فالاخت لابيها ولها من مال امها
 الثلثين وما بقي فلابن عمها * ولا يرث الاخت للام لسقوطها بالفرع الوارث *
 مثال اخر امرأة غرقت وابنها وخلفت اخا وزوجا هو ابو الابن قال الابن
 للاب فقط وما لباين الاخ والزوج انصافا * والحكم المذكور في هذه
 الامثلة الثلاثة هو على مذهب الائمة الثلاثة كما علمت * ولنختم بمثال نذكر فيه
 الفسمة مختصرة على مذهب الامام احمد رحمه الله تيمنا للفائدة * وهو اخوان
 اكبروا اصغرا ما توأما واهل اسبقهما او علم ثم نسي ولم يدع ورثة واحد سبق الاخر
 وخلف الاكبر بتاوستة دنانير والاصغر بتين وستة دراهم ولهما عم * فيكون
 الحكم ان تقدر موت واحد قبل الاخر وليكن الاكبر فلبنته ثلاثة دنانير
 ولاخيه ثلاثة لبنتيه وعمه * ثم تقدر موت الاصغر قبل الاكبر فلبنتيه اربعة
 دراهم وللأكبر درهمان لبنتيه وعمه * فاجتمع لبنت الاكبر ثلاثة دنانير ودرهم
 ولكل واحدة من بنتي الاصغر دينار ودرهمان ولعمهادرهمان وبنارعمالورثة
 الاصغر من الاكبر ودرهم مما ورثه الاكبر من الاصغر وليس له من تلاد
 ما له ماشي لانه محبوب بالاخ * اما عند الائمة الثلاثة رحمهم الله لبنت الاكبر
 ثلاثة دنانير والباقي للعم ولكل واحدة من بنتي الاصغر درهمان والباقي للعم

فالحاصل لعمها ثلاثة دنانير ودرهمان ويقاس على هذا المثال نظائره *
 • تقسمه • اذا عين ورثة كل من الميتين موت احدهما بوقت واقفوا على تعيينه
 بان قالوا مات يوم كذا من شهر كذا او شكوا اهل ماث الاخر قبله او بعده
 ورث من شك في وقت موته من الميت الذي عين وقت موته لان الاصل
 بقاء حياته • ولومات متوارثان عند الطلوع او الزوال او الغروب مثلا
 في يوم واحد وكان احدهما بالشرق والاخر بالمغرب ورث الذي مات
 بالمغرب من الذي مات بالشرق لموته قبله لان الشمس وغيرها من السبابة
 تطلع وتزول وتغرب في المشرق قبل المغرب بلاريب • ويلغز بها يقال
 اخوان ما عند الزوال في يوم واحد وورث احدهما الاخر والله اعلم *

باب في ذكر احكام الرد

على ذوى الفروض وكيفية تأصيل مسائله وتصحيحها • وهو ضد العول • لان
 العول زيادة في السهام ونقصان في الانصاء • والرد زيادة في انصاء الورثة
 ونقصان في السهام • وبسبب ما ذكرناه في العول تفضل السهام على المخرج وفي
 الرد يفضل المخرج على السهام • ودليل الرد من الكتاب قوله تعالى وأولو
 الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله اى بعضهم اولى بميراث بعض
 بسبب الرحم • ومن السنة منعه عليه السلام لسعد بن الربيع ان يوصى
 بما زاد على الثلث مع انه لم يكن له الابنت واحدة اذ لو لم يستحق
 الزيادة على النصف بالرد لجوز له الوصية بالنصف قاله السيد في شرح
 السراجية • والقول بالرد هو مذهب الامامين ابي حنيفة واحمد رحمهما الله
 مطلقا انتظم بيت المال ام لا كما قد ساء اول الكتاب • والراجح عندنا

كما تقدم ايضا انه ان لم يتنظم امر بيت المال يرد على ذوى القروض بحسب
فروضهم وعليه الفتوى * قال العلامة منبسط المار ذلتني في كشف القوامض
وقد يشتمن انتظامه الى ان ينزل الحبد المتبع عليه السلام انتهى * والارجح
عند المالكية ان المال او الباقي بعد القروض حيث لأعصبة لبيت المال سواء
انتظم ام لا * قال الشيخ الباجوري رحمه الله هذا كلام ابن الحاجب
والشيخ خليل لكن ذكر الخطاب نقولا صريحة في اشتراط الانتظام قال وهو
المعتمد كما في شرح الاجهوري فلا يصرف له شيء ان كان غير منتظم بل يرد
على من يرد عليه انتهى * واذا احكنا بالرد فانما يكون على ذوى القروض
من النسب واما الزوجان فلا يرد عليهما اجماعا وذلك لان الرد انما يستحق بالرحم
كما تقدم ولا رحم للزوجين من حيث الزوجية * واعلم ان مسائل الرد قسمان
قسم لا يكون فيه زوج ولا زوجة وقسم يكون فيه احدهما وقد ذكر المؤلف
رحمه الله الاول بقوله * فاذا لم يكن * من الورثة * احدهم الزوجين وكان
من يرد عليه شخصا واحدا كام مثلا * او جدة او بنت او بنت ابن او اخت
او ولد ام * فلها المال فرضا ووردا * فتأخذ مقدار فرضها بالقرض والباقي
بالرد ولا عمل فيه لان تقدير القروض انما شرع لمكان المزاخرة ولا مزاخرة
هنا * او كان * المردود عليه * صنفوا واحدا * متعدد * كالجندات *
او البنات او بنات الابن او اولاد الام * فاصل المسألة عدد دم * ومنه
تصح لان المال بينهم بالسوية ذكورا كانوا كاخوة لام او اثنا كجندات
او ذكورا او اثنا كاخوة واخوات لام * كالعصبة * لاستوائهم في موجب
الارث * او كان * المردود عليه * صنفين فأكثر * ولا يتجاوز

ثلاثة لانهم ان جاوزوا الثلاثة لم يكن في المسألة رد بل تكون مستفردة
اوزائدة فاعرف اولاً اصل مسألتهم بقطع النظر عن الرد ولا يكون الا
سنة كما سبق * نأذا اصلها * وجعت فروضهم * اى سهام من يرد عليه
تكون اصل * تلك * المسألة لتلك القروض فالجتمع منها اصل المسألة
الرد واسقط الباقي * ثم اقسما بينهم * فان اتى الكسر صحت من ذلك
الاصل والا فاضرب جزء السهم في مسألة الرد وفي عدد السهام المأخوذة
من الستة في الستة لان المدد المأخوذ منها صار اصل مسألتهم كما صارت
السهام في المسألة المائلة اصلاً يضرب فيه جزء السهم وما بلغ بضرب
جزء السهم في المدد المأخوذ هو الذي تصح منه * وجميع مسائل الرد التي
ليس فيها احد ازواجين * بتقدير عدم الرد لا تكون الا * من سنة *
لان اصلي اثنين وثلاثة لا يجتمع فيها اكثر من صنفين والقروض الواقعة
فيها نصف ونصف وثلاث وثلثان وهما مستفرقان * ولان اصول اربعة وثمانية
واثنى عشر واربعة وعشرين لا بد فيها من احد ازواجين وفرض المسألة
خلافه * ولا يتصور الرد في الاصلين المختلف فيها لوجود العاصب فيها ولان
القروض كلها موجودة في الستة الا الربع والثلث ولا يكونان اقبازاً زوجين
وليس من اهل الرد * فانحصر الرد على الصنفين وعلى الثلاثة في اصل ستة
وانه اعلم * مثال * ام واخ لام اصلها * بتقدير عدم الرد * من ستة لام *
منها * ثلث سهمان وللأخ * اللام منها * سدس سهم فالجتمع * لها منها * ثلاثة
والباقي ثلاثة فاسقطها * عملاً بالقاعدة * ترجع مسألة الرد من ثلاثة * مثال
اخر بنت وبنت ابن وام اصلها بتقدير عدم الرد من ستة للبنت نصف ثلاثة

نزلت الابن من واحد والام كذلك واحد فجميع السهام الماخوذة
 منها خمسة فاجعلها اصل مسألة الرد واقطع النظر عن الباقي وهو الواحد ففي
 هذين المثالين صحت المسئلة من اصلها ومثال ما وقع فيه الانكسار ولا يقع
 على اكثر من صنفين للاستقراء بعد ثان واحد لام اصل مسألة الرد اثنتان
 ونصف من اربعة كما هو واضح • جدتان وثلاثة اخوة لام اصل مسألة
 الرد ثلاثة والانكسار واقع فيها على فريقين وبين روس كل منها وسهامه
 ثباين فتضرب الروس في الروس تحصل ستة تضرب في اصل مسألة
 الرد ثلاثة ونصف من ثمانية عشر لكل جدة ثلاثة ولكل اخ لام اربعة • ثم
 ذكر المؤلف رحمه الله القسم الثاني من مسائل الرد وهو ما اذا كان في
 المسألة احد الزوجين قال رحمه الله • واذا كان في الورثة احد الزوجين
 استقل بفرضه فقط وهو انا نصف اربع او ثمن • فخذله فرضه من مخرج
 الزوجية وهو واحد من اثنين او اربعة او ثمانية واقسم الباقي • بعد فرض
 الزوجية وهو انا واحد او ثلاثة او سبعة • على مسألة اهل الرد فان
 كان • من يرد عليه • شخصاً واحداً او صنفاً واحداً • سواء انقسم عليه
 الباقي ام لم ينقسم • فأصل مسألة الرد مخرج فرض الزوجية • كزوج
 وام وكزوجة وام وكزوجة وبنت • اصل الاولى اثنتان والثانية اربعة
 والثالثة ثمانية وكزوج وثلاث بنات او زوجة وسبع بنات الاولى من
 اربعة والثانية من ثمانية وكلها تصح من اصلها لانقسام الباقي بعد فرض الزوجية
 في الكل على مستحقه • وان لم ينقسم الباقي بعد فرض الزوجية على روس
 الصنف فتحتاج الى التصحيح كزوجة وثلاث بنات او احدى وعشرين بنتاً

اصلها ثمانية للزوجة سهم والباقي سبعة اسهم على اثلاث بنات تباينن او على
 احدى وعشرين بنتا توافق عدد من بالسبع وهو ثلاثة في جزء سهمها
 على التقدم يمين اضربا في اصلها تصح من اربعة وعشرين للزوجة ثلاثة
 ولكل بنت سبعة اسهم او سهم وكذا لو تعددت الزوجات فصح المسألة كما سبق
 وان كان من يرد عليه مع احد الزوجين اكثر من صنف بان
 كان صنفين او ثلاثة ولا يتجاوزها كما مر فاعرض على مسالته اي مسألة
 يلزمه بقطع النظر عن الزوجية وهي اما اثنان او ثلاثة او اربعة او خمسة
 الباقي من مخرج فرض الزوجية فان انقسم على من يرد عليه
 بان كل واحد اقل من مخرج فرض الزوجية اصل مسألة الرد ايضا
 ولا حاجة الى عمل في ذلك وهذا انما يكون في مسألة واحدة وهي ما اذا
 كان مع الزوجة من اهل الرد من فرضه ثلث و سدس فقط مثال
 لذلك زوجة وام وولدها مسألة الزوجية من اربعة للزوجة سهم
 والباقي ثلاثة منقسمة على مسألة الرد للام سهم وولدها سهمان وكام
 وولدها في من اربعة كذلك والفرض فيها سدس و ثلث فقط ثم انه قد
 ينقسم على الاصناف ولا ينقسم ما اصاب كل صنف عليه كما لو تعددت الزوجات
 او كان مع الزوجة ولدى ام وجدت تين فحشد تحتاج الى الضرب والنصح
 كما تقدم في باب وان لم ينقسم الباقي بفرض الزوجية على مسألة الرد ضربت
 مسألة الرد في جميعها الا تاتي فيها الموافقة في اصل مسألة الزوجية
 فما بلغ فهو اصل المسألة الجامعة لمستلتي الرد والزوجية صحتا منه لا يزوج
 و جدة و اخ لام مخرج فرض الزوج اثنان له نصفها سهم ويخلى لاهل الرد سهم

و مسألته من الذين اخذوا الواحد لا ينقسم عليها فاضربها في مخرج فرض
 الزوج بمخرج اربعة في اصل المسألة • ولو كان مكان الزوج زوجة مع الجدة
 والاخ من الام كان اصلها ثمانية لانها الحاصلة من ضرب مسألة الرد في مخرج
 فرض الزوجة ولو كان مكان الجدة اخت لا يوبن مع الزوجة والاخ من
 الام كان اصلها ستة عشر لانها الحاصلة من ضرب الاربعة مسألة الرد في الاربعة
 مخرج فرض الزوجة • وان كان مع الزوجة بنت وبنت ابن فقط كان اصلها
 اثنين وثلاثين لانها الحاصلة من ضرب الاربعة مسألة الرد في الثمانية مخرج
 فرض الزوجة • وبعد التاصيل فكل من له شيء من مسألة الرد اخذه مضروبا
 في الباقي من مخرج فرض احد الزوجين لان حق كل من يرد عليه انما هو في
 الباقي بعد اخذ من لا يرد عليه فرضه من مخرجه • ومن له شيء من مخرج فرض
 الزوجية اخذه مضروبا في مسألة الرد • مثال ذلك اربع زوجات وبنت
 وسبع بنات ابن • اصل مسألة الرد المقطعة من الست اربعة والسبعة الباقية بعد
 فرض الزوجات ثمانية اربعة فاضرب الاربعة في الثمانية مخرج فرض
 الزوجية يحصل اثنان وثلاثون هو اصل المسألة الجامعة لمن يرد عليه ومن
 لا يرد عليه • فللزوجة من الثمانية واحد مضروب في الاربعة مسألة اهل
 الرد باربعة لكل واحدة واحد • وللبنت من مسألة الرد ثلاثة اضربها في
 السبعة الباقية من مخرج الثمن يحصل لها واحد وعشرون • ولبنات الابن
 من مسألة الرد واحد اضرب في السبعة الباقية من مخرج الثمن يحصل سبعة لكل
 واحدة سهم • هذا كله اذا لم يحصل كسر فان انكسر على احاد بعض الفرق
 لوطى الجميع فصاح كما مر • وهذا هو الطريق المشهور في تاصيل مسائل

الرد • وهما كطريق اخر لطريق الاربعة المتناسبة والخطأ بين ما فوق
الكسر وفي استخراج الاصل بالاولين طول بلا فائدة • اما ما فوق الكسر
فهو قربة المأخذ وهي ان تزيد على مسألة من يرد عليه ما فوق فرض الزوج
او الزوجة منها الفرض الزوجية تزيد للنصف مثلاً للربع ثلثاً وللثمن سبعا •
فلو كانت الورثة جدة وولدان وزوجة فمسألة اهل الرد من الذين زد عليها
ما فوق فرض الزوج وهو مثلها تصير اربعة وهي اصل المسألة • للزوج
منها ثمان وللجدة واحد فرضا واولاد اللام كذلك • واذا وقع كسر فابسط
للكل من جنس الكسر وهو هنا مائات اوسبع فقط • وطريق البسط هو ان
تضرب الصحيح في مخرج الكسر يحصل بسطه من نوع ذلك الكسر ثم زد
عليه بسط الكسر يحصل بسط الجميع وهو اصل المسألة الجامعة لمن يرد عليه
ومن لا يرد عليه • مثال ذلك ام وبنت وزوج مسألة اهل الرد من اربعة
زد عليها للربع الزوج ثلثها تصير خمسة وثلاثين • ابسط الكل اثلاثاً يكن ستة
عشر هي اصلها ومنه تسع • اللام منها ثلاثة فرضا واول بنت تسعة كذلك وللزوج
الربع اربعة • واذا كان بدل الزوج زوجة مع الام والبنت زد على مسألة اهل الرد
لثمن الزوجة سبعا تصير اربعة اسباع سهم ابسط الكل اسباعاً يكن اثنين
و ثلاثين هي اصلها ومنها تسع • اللام منها سبعة فرضا واول بنت واحد وعشرون
فرضا واولا الزوجتان اربعة • وقس على هذه الامثلة ما عداها والله اعلم •
وقد نقل المؤلف رحمه الله هاهنا عن الشنوري جملة ذكر فيها اصول مسائل الرد
وامثالها قال هو قال الشنوري رحمه الله في شرحه على النظر في الرجعية
في فصول مسائل الرد سواء كان فيها احد الزوجين ام لا ثمانية اصول •

احدها **اثان** وهذا الاصل مما يمكن فيه وجود احد الزوجين وعدمه
مجدد واخ لام **اصل** مسألتها اثنان عدد فرضيهما من الستة التي هي مسألة
فرضيهما البعده واحد فرضا لورد او للاخ للام كذلك وهذا امثال لما ليس
فيه احد الزوجين **و كروج** وام **اصل** مسألة الرد اثنان مخرج فرض
الزوجية لتكون من ير عليه واحد فللزوج واحد وللأم واحد وهذا
مثال لما فيه احد الزوجين **ثانيها** ثلاثة وهذا الاصل مما لا يمكن
فيه وجود احد الزوجين **كام** و **ولديها** اصل مسألة الرد ثلاثة عدد فرضيهما
من اصل مسألة تلك الفروض وهي الستة فللام واحد فرضا لورد او لولديها
اثنان كذلك **ثالثها** اربعة وهذا الاصل مما يمكن فيه وجود احد
الزوجين وعدمه **كنت** وام **اصل** مسألة الرد اربعة عدد فرضيهما
من مسألة تلك الفروض وهي الستة لبيت ثلاثة فرضا لورد او للام واحد
كذلك وهذا امثال لما ليس فيه احد الزوجين **و كروج** وام **ولديها**
اصل مسألة الرد اربعة مخرج فرض الزوجية لا تقسام الباقي بعد فرض الزوجية
على اهل الرده فللزوج واحد وللأم واحد فرضا لورد او لكل من ولديها
واحد كذلك وهذا لما فيه احد الزوجين **رابعها** خمسة وهذا
الاصل مما لا يمكن فيه وجود احد الزوجين **كام** و **شقيقة** او **لاب** اصل
مسألة الرد خمسة عدد فرضيهما من اصل تلك المسألة لتلك الفروض وهي
الستة فللام اثنان فرضا لورد او لشقيقة او التي للاب ثلاثة كذلك والمجموع
خمس **خامسها** **ثانية** وهذا الاصل وما بعده لا يمكن خلوا المسألة
فيها عن احد الزوجين **و كروج** و **بنت** اصل مسألة الرد **ثانية** مخرج

فرض الزوجية لان من يرد عليه ثمن واحد فللزوجة واحد وللبن سبعة
 فرضاورد او **د** سادسها ستة عشر كزوجة وشقيقة واخت **لأب**
 الاصل ستة عشر حاصلة من ضرب اربعة الردي مخرج فرض الزوجية اربعة
 لمباينة الباقي بقدر فرض الزوجية وهو ثلاثة لمسالة الرد فللزوجة اربعة وللشقيقة
 تسعة فرضاورد او التي من الاب ثلاثة كذلك **د** سابعها اثنان وثلاثون
 كزوجة وبنت ابن **لأب** الاصل اثنان وثلاثون حاصلة من ضرب اربعة
 حصة الرد في ثمانية مخرج فرض الزوجية لمباينة الباقي وهو سبعة لمسالة الرد وهي
 الاربعة فللزوجة اربعة وللبن واحد وعشرون فرضاورد او لبنت الابن
 سبعة كذلك **د** ثامنها اربعون كزوجة وبنت ابن وجدة **لأب**
 اصلها اربعون حاصلة من ضرب خمسة مسالة الرد في ثمانية مخرج فرض الزوجية
 لمباينة الباقي وهو سبعة لمسالة الرد وهي الخمسة فللزوجة خمسة وللبن واحد
 وعشرون فرضاورد او لبنت الابن سبعة فرضاورد او للبددة كذلك فهذه هي
 اصول مسائل الرد تنفرد المسائل التي ليس فيها احد الزوجين باصليين منها
 وهما الثلاثة والخمسة وتنفرد الاربعة الاخيرة اى الثمانية والستة عشر والاثنان
 والثلاثون والاربعون باجتماع احد الزوجين مع من يرد عليه واثنان منها يمكن
 وجود احد الزوجين وعدمه فيها وهما الاثنان والاربعة والله اعلم

• ثمة • قد علمت مما سبق في الموانع ان مذهب الحنابلة تورث المبعوض
 بحسب ما فيه من الحرية ولم ايضا في الرد عليه تفصيل قالوا يرد على كل
 وارث بعضه حر عصبة كان او ذا فرض ان لم يصب من التركة بقدر
 حريته من نفسه • لكن اجماع اى العصبة وذا الفرض استكمل بالرد اذ يمكن

قدر حرته من نفسه من الزيادة على قدر حرته من نفسه وروى على غيره
 ان امكن بان كان مالك من لم يصبه بقدر حرته من المال • والا بان لم يكن
 ذلك فليت المال • فليت نصفها حر النصف بالفرض والرد ولا ين
 مكانه النصف ايضا بالمصوبة والباقي في الصورتين لذوي الرحم ان كانوا
 والا فهو لبيت المال • وبنت واحدة تصنف ما حر المال بينها نصفين بالفرض
 والرد ولا يرد في هذه الصورة وشبهها الى قدر فرضها لا لا ياخذ من نصفه
 حر فوق نصف التركة وهو مجموع والله اعلم •

باب في اى هذا باب في حكم • توريث • ذوي الارحام •
 الارحام جمع رحم وهو في الاصل موضع تكوين الولد ثم سبقت به الزاوية • وعلى
 كلا الميتين بعبود التذكير والتأنيث • وقبل تذكيره في القرابة أكثر افاده
 في المصباح • وم • لغة من مر واصلا • كل قريب • هذا كالجنس
 داخل فيه اصحاب الفروض والمصبات • غير من تقدم من المجمع على توريثهم •
 خرج ذ • والفرض والمصبات السابق ذكرهم ومن فيه للبيان • وقد ائتم
 الخلاف بين الصحابة ومن بعدهم رضي الله عنهم في ارثهم فقدر روي عن
 عمرو بن وهب وابن مسعود وابي عبيدة ومعاذ بن جبل وابي الدرداء وابي
 عباس في رواية عن رسول الله عليه السلام انهم توريثهم عند عدم المصبة
 وذوي الفروض غير الرزجين • وبه قال شريح وعمرو بن عبد العزيز
 وعطاء وطاوس وعظيمة وابي سيرين ومجاهد ومسروق رحمهم الله •
 وذهب اليه الامامان ابو حنيفة واحمد رحمهما الله تعالى مطلقا والامام
 الشافعي رحمه الله اذا لم ينتظم بيت المال وهو ايضا معتمد المالكية على ما نقله

الخطاب كما مر في الرد * وكان زيد بن ثابت رضي الله عنه لا يورثهم
 ويجعل المال او الباقي لبيت المال وبه قال سعيد بن المسيب وسعيد
 ابن جبير وهو احد قولي المالكية * واحتج المورثون من الكتاب بقوله تعالى
 واوا لوالارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله اذ معناه كما مر في الرد
 بعضهم اولى بغير ائ بعض فيما كتب الله وحكم به لان هذه الآية
 نسخت التوارث بالموالاة والمواخاة كما كان عند قدومه عليه السلام المدينة *
 ومن السنة ما رواه احمد وحسنه الترمذي ان رجلا رمى سهما الى سهل بن
 حنيف الانصاري فقتله ولم يكن له وارث الا خاله فكتب في ذلك ابو عبيدة
 الى عمر رضي الله عنهما فاجابه بان النبي صلى الله عليه وسلم قال الله ورسوله مولى
 من لا مولى له والحال وارث من لا وارث له وما اخرج ابو داود عن المقداد
 رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه واله وسلم قال الحال وارث من لا وارث له
 يعقل عنه ويورثه * وما اخرج ايضا انه لما مات ثابت بن الدحداح قال
 عليه السلام لقيس بن عاصم هل تعرفون له نسباقم فقال انه كان فينا غريبا
 ولا نعرف له الا ابن اخت هو ابو لبابة بن المنذر فجعل صلى الله عليه وسلم
 ميراثه له * ولان ذالرحم ساوى الناس في الاسلام وزاد عليهم بالقرابة
 الى الميت فكان اولى بالميراث من بقية الناس * ولانه ايضا كان في الحياة
 احق بصلته وصدقته ووصلته بعد الموت فيكون اولى بغيرائه * واحتج
 النافون لخوري الارحام بان الله تعالى ذكر في ايات الموارث
 نصيب ذوى القروض والعصباء ولم يذكر لذوى الارحام شيئا ولو كان
 لهم حق لبينه وما كان ربك نسيا * وبما رواه ابو هريرة ان النبي صلى الله

عليه وسلم سئل عن ميراث العمة والحالة فقال حتى يابني جبريل ثم قال ابن سائل
ميراث العمة والحالة فأتى رجل فقال عليه السلام أخبرني إن لشيء لهما ولكل
من الفئتين اجوبة عما احتج به الآخرون والكل مذكور في المطولات * وم
احد عشر صنفا * وبعضهم عد م عشرة وبعضهم أربعة عشر والمقصود
لا يختلف ولا ترتيب بينهم وإنما الترتيب اللازم في جعلهم أربعة أصناف
كما سيأتي عند أهل القراة * وعلى عدم أحد عشر فالاول الجد الساقط
وهو المدلى بانثى كابي أم والجدة الساقط وهي كل جدة أدلت باب بين أمين
أجاءوا وكل جدة أدلت باب أعلى من أبي الميت عند المالكية وباب أعلى من الجد
أبي الأب عند الحنابلة * وهاتان الجدتان عندنا من ذوات القرض كما مر
فهو لاه صنف * الثاني اولاد البنات وبنات الابن وقد علم أن الولد يشمل
الذكر والانثى * الثالث بنات الأخوة لابوين أولاب أو لام * الرابع اولاد
الأخوة لابوين أولاب أو لام ذكور كانوا أو إناثا * الخامس بنو الأخوة
للأم وبناتهم الدخلات أيضا بنات الأخ كما مر * السادس الم للام وهو
أخوالاب أو الجد لاب لأمه وإن علا * السابع بنات الم شقيقا وأولاب أو لام *
الثامن المات من كل جهة سواء كن عمات الميت أم عمات أبيه أم عمات جده * التاسع
والعاشر الأخوال والحالات أي أخوة الأم وأخواتها سواء كانوا أشقاء أو
لاب أو لام وكذا الأخوال الأم وخالاتها وأخوال الأب وخالاته وأخوال
الجد وخالاته * الحادي عشر المدلون بالمذكورين من الأصناف كأولاد
الم للام وإن سفلوا أو أولاد المات وإن بعدوا أو أولاد الأخوال والحالات
وإن انتشروا * والمراد المدلون بما عد الأصناف الأول وهم الأجداد

والجدات الساقطون لان المدلين بهم تكوالة ابوى الميت لاب ومحمومة امه
 كذللك داخلين فى الاصناف السابقة فليسوا من الصنف الحادى عشر * وفى
 تعليل التحفة والنهاية لاستثناء الصنف الاول من المدلى بهم يكون الام تدلى
 به وهى ذات فرض اشكال لم ار من نبه عليه * قال المؤلف رحمه الله
 * وترجع * الاصناف المذكورة * بالاختصار الى اربعة اصناف * لا ترتيب
 بينها كما علمت عندنا ولا عند الخبائلة لكن عند اهل القرابة يجب الاول
 الثانى والثالث والاربع كالعصبات على خلاف فى الترتيب
 ايضا عندم لكن معتمد فيه ما ذكرناه الاول من ينتهى الى الميت وم
 اولاد البنات * وان نزلوا ذكرورا كانوا اواناثا * واولاد بنات الابن *
 وان نزلوا كذلك * وينزلون عندنا منزلة البنات وبنات الابن * الثانى
 من ينتهى اليهم الميت وم الاجداد والجدات الساقطون وان علوا *
 كالجد ابى ام الميت وامه * الثالث من ينتهى الى ابوى الميت وم اولاد
 الاخوات * وان سفلوا ذكرورا كانوا اواناثا سواء كانت الاخوات لاب وام
 اولاد فقط اولاد فقط * وبنات الاخوة * اشقاء كانوا اولاد
 * و * كذلك من يدلى بهم * اى بالمذكورين جميعا * وان نزلوا الرابع
 من ينتهى الى اجداد الميت وجداته وم العمومة للام والعمات مطلقا والخوالة
 مطلقا * ذكرورا كانوا اواناثا اشقاء اولاد * وان تباعدوا * عن
 الميت * واولادهم * اى اولاد جميع اهل الصنف * وان نزلوا * فهو لاء
 الاصناف الاربعة م ذوو الارحام * ولا خلاف عند من وردت ذوى
 الارحام ان من انقرض من * هى لبعضها لا يمانية * هو لاء الاصناف * ذكر

كان او اثني * حاز جميع المال * قبل بالتعصيب كما هو الظاهر في حالة
 الانفراد * وقيل بالفرض كما يظهر ايضا في بعض الامثلة الآتية * وانما يظهر
 الخلاف * بين مورثيهم * عند الاجتماع * فاذا اجتمع منهم نوعان فاكثروا
 فاهل التنزيل يعملون كل شخص من ذوى الارحام منزلة من يدلى به كما
 سيأتى * واهل القرابة يقدّمون الاقرب فالاقرب الى الميت على ما يأتى
 * وفي ذلك * اى كيفية توريث ذوى الارحام * مذاهب * مذهب
 اهل التنزيل وسيأتى بيانه مفصلا * ومذهب اهل القرابة وهو توريث
 الاقرب فالاقرب كالمصبات وهو مذهب الحنفية وبه قطع المتولى والبقوى
 من الشافعية وسيأتى فيه بعض بيان * ومذهب اهل الرحم وهو مهجور
 والحكم عندهم التسوية بين ذوى الارحام ولا فرق عندهم بين القريب
 والبعيد والذكور والاثني * فاذا وجد مثلا بنت بنت وبنت خال فالمال
 بينها بالسوية عندهم * والاصح منها عندنا * معاشرة الشافعية
 وعند الحنابلة وكذا عند المالكية حيث ورثوا ذوى الارحام كما نقله
 الخطاب * مذهب اهل التنزيل * لانه الاقرب على الاصول
 ولان القائلين به من الصحابة رضوان الله عليهم ومن بعدهم اكثر

ولنشرح كلام المؤلف في مذهب اهل التنزيل ثم نذكر طرفا من مذهب اهل
 القرابة ان شاء الله تعالى * قال رحمه الله * والحاصل انه ينزل كل منهم منزلة
 من يدلى به * بالنسبة للارث لا الحجب احد الزوجين نقصانا * وهو *
 اى المدلى به * اول وارث بالفرض او التعصيب مما بدلى ذوى الارحام *
 فينزل كل فرع منزلة اصله في الوراثه وان كان فرعه في الولادة * وينزل

اصله منزلة اصله وهكذا ادرجة بعد درجة الى ان تصل الى واث * وحينئذ
 فيعطى نصيب كل واث بفرض او تمصيب من ادلى به فان ادلى بما صلب اخذه
 عصوبة وان ادلى بذي فرض اخذه فرضا وادان لم يستغرق ومن كان محجوبا
 لم يعط شيئا كما سباني * ولما كان هذا الترتيب بل غير مطرد استثنى المؤلف رحمه الله
 من خرج عن ذلك الضابط بقوله * الا الاخوان والحالات فنزلة الام *
 ينزلون * لا منزلة من ادلوا به وهم الاجداد والجدات للام * والا الاعمام
 للام والعلمات * مطلقا وبنات الاعمام * فنزلة الاب * ينزلون *
 لا منزلة من ادلوا به وهم الاجداد ايضا * واخوان الام وخالاتها ينزلون
 منزلة الجدة ام الام * واعمامها وعلماتها منزلة الجد ابي الام * واخوان الاب
 وخالاته منزلة الجدة ام الاب التي هي اختهم * واعمامه وعلماته منزلة الجد الذي
 هو اخوهم وهو ابو الاب * وعلى هذا القياس يجعل كل خال وخالة بمنزلة
 الجدة التي هي اختها * وكل عم وعمة بمنزلة الجد الذي هو اخوها كذا في الروض
 والفتح والترتيب وشرحه * واولاد الاخوان والحالات والاعمام للام
 والعلمات وبنات الاعمام كآبائهم وامهاتهم اقراء واجتماعا * فينزل اولاد
 الخال الشقيق منزلة الخال الشقيق واولاد الخال لاب منزلة الخال لاب * وعلى
 هذا القياس في الباقي فما ثبت للام من كل المال او ثلثه او سدسه يثبت للاخوان
 والحالات وما يثبت للاب من كل او باق او سدس يثبت لمن نزل منزلته
 كذلك * وقيل تنزل العلمات منزلة العم الشقيق * وقيل تنزل كل عمة منزلة العم
 المساوي لها * وحينئذ فمن سبق * من ذوى الارحام مفردا كان او متعددا
 الى واث قدم * عندنا * مطلقا * اي سواء اتحد صنفهم او جهتهم

ام لا و سواه قربت در جته للميت ام بعدت * واخذ المال * او ما بقى
 بعد فرض الزوجية كما في بنت بنت بنت وبنت بنت ابن ابن * المال عندنا
 للثانية لسبقها الى الوارث وان كانت الاولى اقرب الى الميت * وما في فتاوى
 العلامة ابن حجر من جعله ابن الحالة مساوياً بالخال فيه نظر والله اعلم * اما عند الحنابلة
 فيقدم الاسبق الى الوارث بالارث ان كانا من جهة واحدة وسيأتي بيان الجهات
 والافقتسا من بحسب قاعدة التنزيل وعند اهل القرابة يقدم ولد الوارث كذلك
 ان استويا قربا الى الميت وكانا من صنف واحد (نبيه) اما الاصناف المتبعة
 للترتيب عند اهل القرابة فقد مر بك بيانها واما الجهات المتبعة عند الحنابلة فثلاث
 على الاصح عندهم * احدها بنوة ويدخل فيها اولاد البنات واولاد
 بنات الابن وان نزلوا * والثانية ابوة ويدخل فيها فروع الاب في الورثة
 من الاجداد والجدات السواقط وبنات الاخوة واولاد الاخوات وبنات
 الاعمام والعمات واولادهن وعمات الاب وعمات الجد وان علا واولادهن
 والثالثة امومة ويدخل فيها فروع الام في الورثة من الاخوال
 والحالات واعمام الام واعمام ابيها وامها وعمات الام وعمات ابيها وامها
 واخلوال الام واخلالات ابيها وامها واخلالات الام واخلالات ابيها وامها واولاد
 اولاد الام وفروعهم كذلك وليس لهم جهة اخوة ولا عمومة على المذهب
 ولا ترتيب في الارث بهذه الجهات عندهم وانما اذا اتحدت الجهة وكان
 بعضهم اسبق الى الوارث من بعض قدم بالارث كما مر * ولتمثل مثالا يظهر به
 اثر الخلاف بيننا وبين الحنابلة والحنفية * وهو ما لو خلف بنت بنت بنت
 وبنت اخ لغير ام * فالاولى عندنا وعند الحنابلة بمنزلة البنت والثانية بمنزلة

الاخ لكن الثانية اسبق الى الوارث فالمال كله لها عندنا لذلك * وعند
 الخبالة المال بينها انصافا لاختلاف الجهة فلا يعتبر السبق حينئذ لان جهة
 الاولى البنوة وجهة الثانية الابوة * وعند الخفية المال كله للاولى وان
 بعدت لانها من الصنف الاول وهو عندم يحجب من بعده.

* تكمية * ذكر الشنودى في شرح الترتيب ان الحال مقدم على جميع
 ذوى الارحام عند الخبالة وتبعه في ذلك السبى في شرح الرحبية والمولف
 في اختصار تحقق المرام * وقد تتبع كثيرا من كتب الخبالة كالا قناع
 ودليل الطالب وشرحه نيل المأرب وشرح البرهانية وشرح الزاد
 وغيرها فلم ارفها الا ان الحال ينزل منزل منزلة الام * و عليه فروع الفروع
 في التمثيل والقسمة فليبحث عن ذلك فله سهوا ولعل هناك نقلا لم نطلع
 عليه والله اعلم * رجعنا الى سياق كلام المؤلف قال **فان استووا** *
 او استويا **في السبق الى الوارث** * كان الالى ان يقول فان استووا في
 القرب الى الوارث لانه لا بد في السبق من سابق ومسبوق ولا يصور فيه
 الاستواء **قد ركان الميت خلف من يدلون به** * اى خلف الورثة الذين
 يتسبون اليهم * وقسم المال او الباقي بعد فرض الزوجة * مطلقا عند
 اهل التنزيل وبقيد كونهم من حنف واحد مع استواء القرب الى الميت
 عند اهل القرابة وعلم من قوله او الباقي بعد فرض الزوجة انهم لا يدخلون
 ضرر المول على احد الزوجين وان حصل بينهم عول فليسوا بمن ادلوا به
 من كل وجه **بينهم** * اى بين من يدلون بهم * وافرد الضمير المائد على
 من اولوا جمعه ثانيا نظرا الى اللفظ هناك والى المعنى هنا * وذلك بان

يحمل نصيب كل واحد من الورثة لمن ادلى به لو كان هو الميت * كما لو مات
عن والد بنت وعممة وخالة فباتفاق اهل التزويل تقدر ان الشخص مات عن
بنت واب وبوام فبمطى نصيب البنت لولدها وهو النصف ونصيب الاب للعممة وهو
الثالث ونصيب الام للخالة وهو السدس * اما عند اهل القرابة فالمال كله لولد البنت
لانه من الصنف الاول ولا شيء للعممة والخالة لانها من الرابع * قال المؤلف رحمه الله
تقلا عن الوناءى تقوية للمار مع البسط للمقام * قال الوناءى * يعنى العلامة
علي بن عبد البر الوناءى الشافعى رحمه الله فى كتابه تحقيق المرام بشرح
نظم ذوى الارحام لشيخه العلامة احمد بن احمد السجاعي رحمه الله * وبعد
هذا التزويل لنا * معا شر القا ثلثين به اما الشافعية فطلقا واما الحنابلة
فحيث اتحدت الجملة * انظار ثلاثة * فننظر اولافى ذوى الارحام هل سبق
بعضهم الى الوارث اول * هذا هو النظر الاول وقدم بيان مقتضى
السبق وسياق له زيادة ايضا * ثم ننظر * حيث لاسبق الى الوارث
بين الورثة * المدعى بهم * بمراتب الحجب * اى وقدر الاستحقاق
* يتقدير حياتهم * وهذا هو النظر الثانى * ثم ننظر * اذا لم يحجب احد
الورثة الاخر * بين ذوى الارحام بذلك ايضا * اى بمراتب الحجب
وقدر الاستحقاق عصوبة او فرضا * وتوضيحه انه ان سبق بعض ذوى
الارحام الى الوارث * ال فيه للجنس الشامل للواحد وغيره * خص
بالمال ان كان شخصا واحدا * وهذا غير محتاج الى عمل * فان كان هذا
البعض متعددا * وكان الوارث الذى ادلى به متعددا كذلك ولم يكن
لحدهم محجوبا بالاخر * قسم المال اولا بين الفرق المدلية بالورثة على

حسب ما يأخذ الورثة المدلى بهم من تركة الميت عسوبة أو فرهما وجعل
نصيب كل من الورثة للذلين به ثم من انفرد بنصيب واحد أو ثمة أخذه كله والا
فبقسم بينهم على حسب ما يأخذونه من تركة الوارث لو كان هو الميت
عسوبة أو فرضا أو شيئا كما ستأتي امثلة الكل فيجب الحال الشقي الحال
لاجب قال في الروض وشرحه لأنها اخوان للام المدلى بها والاخ الشقيق
يجب الاخ لا ب ويجب ابو الام الحال لأنها ينزلان منزلة الام وهما لها
اب واخ والاب يجب الاخ وهكذا تحجب العمة بنت الاخ لتزيل
العمة منزلة الاب وبنت الاخ منزلة الاخ والاب يجب الاخ وتجب
بنت العم الشقيق بنت العم للاب لأنها ينزلان منزلة ابويهما والعم الشقيق
يجب العم للاب فلا يعطى فرع من حجب منهم بالآخر شيئا وان كانوا
يرثون وميراثهم كان بالعسوبة انقسموا نصيبه للذكر مثل حظ
الانثيين على حكم ارث العصابات عندنا وكذلك عند الحنفية كما سيأتي اما
عند الحنابلة اذا ادلى جماعة من ذوى الارحام بوارث واحد واستوت منزلتهم
كاولاده واخوته يكون للذكر منهم نصيب انثى بلا تفضيل لانهم يرثون بالرحم المجرد
فسوا بين ذكورهم واناثهم كانوا يرثون بالفرض انقسموه على حسب
فروضهم منه او بينهما لكل حكمه ويستثنى من ذلك مسالتان كما سيأتي
ذكرهما وعلى ما تقدم من التقرير فلا قرب للوارث يسقط الابعد
سواء اتحد صنفها او اختلف خلافا للحنفية كما صروفا للمنازلة اذا اتحدت
الجهة وانتهى ما نقل عن الروض وشرحه ثم نقل المؤلف رحمه الله
ايضا في هذا المقام جملة من الفصول للشيخ العلامة شهاب الدين احمد بن الحاشم

ومن شرحها للعلامة بدر الدين محمد سبط المارديني رحمه الله رعاية
 للتقوية ايضا لما سبق مع زيادة الايضاح باليسط وقال رحمه الله **و**قال
 في الفصول وشرحها لليسط وبعد التنزيل على ما ذكرنا **اي** من جعل
 كل ذي رحم منزلة من يدلي به من الورثة **فتنظر** في الورثة المدلى بهم
 لو قدر اجتماعهم ان كانوا يرثون كلهم ورث المدلون بهم كما مثلنا **و**كما
 لو خلف ابا امه وثلاثة بنى اخوات متفرقات فكانه **اي** اذا نزلتهم منزلة
 المدلين بهم **خلف** اما وثلاث اخوات متفرقات فلا بن الاخت الشقيقة
 النصف **فرض** امه **واكل** واحد من الباقيين السدس **اما** ابوالام
 ففرض بنته واما الاخران ففرضا اميها **وتصح** من **اصلها** ستة **سنة**
 لابن الشقيقة ثلاثة ولا بن الاخت للاب واحد ولا بن الاخت للام واحد
 وللجد ابي الام واحد **وان** حجب بعضهم **اي** الورثة المدلى بهم **بعضا**
 جرى الحكم كذلك في ذوى الارحام المدلين بالورثة **المذكورين**
من ادلى منهم **بوارث** ورث **نصيب** مورثه المدلى به **ومن**
ادلى بمحبوب حجب **كما** حجب مورثه المدلى به **فلو** خلف بنت بنت
 وابن اخ لام فكانه مات عن بنت واخ لام فالامال كله لبنت البنت فرضا
 وردا كامها ولا شيء لابن الاخ من الام لان اباها محبوب بامها **وكذلك**
لو خلف ابن بنت وا ولاد اخوات متفرقات **ونزلنا** كلامهم منزلة
 من يدلى به فكانه خلف بنتا وثلاث اخوات متفرقات فاذا قسمنا **كان**
 لابن البنت النصف **فرض** امه **ولا** ولاد الشقيقة **النصف** **الباقى**
 وهو ما لامهم بالمصوبة مع البنت **يقتسمونه** بحسب ميراثهم من امهم

ولا شيء لاولاد الاخت للام لسقوط امهم بالنت ولا شيء لاولاد الاخت
 للاب ايضا لسقوط امهم بالثقيقة مع البنت **و** انتهى ما نقل عن الفصول
 وشرحها **و** فاذا علمت **و** مما تقررون وتكررون **و** ان من انقرد بوارث انقرد بنصيبه
 كله والا **و** ينفرد بالوارث بل كان معه من يشاركه **و** قسم النصيب بين
 الممليين به على حسب ميراثهم منه لو كان ذلك الوارث **و** الذي ادلوا به
و هو الميث **و** عصبوبة و فرضاى ينزل نصيب الوارث الى فروعه المتصلين
 به اولا **و** يقتسمونه على ما ذكر ثم نصيب كل الى فروعه **و** يقسم كذلك
 بطنا بعد بطن الى ان يصل الى ذى الرحم الحى **و** **و** لكن **و** يستثنى من
 ذلك **و** اى من كون ما يخص المدلى به من تركة الميث يقسم بين من ينزل
 منزلته على حسب ارثهم عصبوبة و فرضا **و** مسألتان **و** وقد قدم المؤلف
 الاشارة اليها **و** المسألة **و** الاولى ان اولاد ولد الام ينزلون منزلة ولد الام
و لكن **و** يرثون نصيبه بالسوية **و** ذكرهم كاتمام بلا تفضيل كاصولهم
و هذا مع انما لو قدر فان ولد الام هو الميث وخلف اولاد اذكور او اناثا
 يقسم ميراثهم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين **و** لان الاولاد يعصب ذكراً
 اتمام فلذلك مثل حظ الانثيين **و** **و** المسألة **و** الثانية ان الاخوال
 والحالات من الام ينزلون منزلة الام **و** كما سبق **و** لكن **و** يرثون
 نصيبها **و** يقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين مع انه **و** اى مع ان الحال
 والشان **و** لو ماتت الام وخلفتهم كانوا اخوتها واخواتها لام ولا تفضيل
 بينهم **و** كما مر فى باب **و**

• تنبيه • وقع فى التحفة والنهاية والمغنى تبعا لشرح الروض فى موضع ان

الاخوال من الام والحالات منها يرثون نصيبا بالنسوية وهو مخالف للنقول
 في الروض وشرح الروض لشيخ الاسلام في موضع آخر وسائر كتب القرائن
 من انهم يقتسمون نصيبها للذكر مثل حظ الانثيين فجعل من لا يسهو به عليه
 ابن الجلال فيما كتب على المنهاج * وحيث اطلقنا الكلام في تفصيل مذهب
 اهل التنزيل فلقد ذكر طرفا من احكام مذهب اهل القرابة كما وعد ناعم ما تيسر
 من الامثلة للمذهبيين في خلال ذلك فنقول * قد علمت مما تقدم ان المعتقد
 المأخوذ به للفقهاء عند الحنفية وم اهل القرابة انهم يقدمون الصنف الاول
 من ذوى الارحام ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع على ترتيب الاصناف السابق *
 وان كل صنف عندهم يجب ما بعده ولم بعد ذلك تفصيل في كيفية ميراث
 كل صنف على حدته * اما الصنف الاول وم اولاد البنات وبنات الابن
 ذكور او اناثا وان تزواوا ولا هم بالميراث اقربهم الى الميت كبنات البنات فانها
 اولى من بنت بنت الابن * فان استووا في الدرجة فولد الوارث اولى من
 ولد ذى الرحم فبنت بنت الابن اولى من ابن بنت البنات فان استووا كذلك
 في الادلاء الى الوارث ورثوا جميعا وكيف يرثون فمذهب ابو يوسف
 رحمه الله يعتبرون بانفسهم من غير نظر الى الوسائط فان كانوا ذكورا او
 كانوا اناثا سوي بينهم وان اختلفوا فللذكر مثل حظ الانثيين وهذا يفتى
 كثير من متأخريهم وعند محمد رحمه الله وهو المفتى به عند المتقدمين
 يعتبر ايدان القروع كذلك ان اتفقت صفة لاصول ذكورة وانوثة
 فللذكر مثل حظ الانثيين ايضا ويعتبر لاصول في كل بطن اختلفت فيه صفاتهم
 ذكورة وانوثة ويطلق القروع ميراث لاصول فان كان اختلف في الاصول

في بطن واحد قسم المال بين بطن الاختلاف ويحصل كل ذكر بعدد اولاده
 الذين يقتسمون ميراثه ذكور او كل اثني بعدد اولادها الذين
 يقتسمون ميراثها اثنا ويقسم على الحاصلين من هذا التقدير للذكر مثل
 حظ الانثيين فلو ترك بنت ابن بنت وابن بنت فلي قول ابى يوسف المال
 بينهما للذكر مثل حظ الانثيين باعتبار ابدانها وعند محمد يقسم المال بين اصول
 البطن الثاني وهما ابن البنت وبنت البنت لوقوع الاختلاف فيه ثلثاه
 لابن البنت وثلثه لبنت البنت ثم تعطى حصة كل منها الفرع فيكون لبنت ابن
 البنت ثلثان نصيب ابيها ولا بن بنت البنت ثلث نصيب امه * وان كان
 الاختلاف في اكثر من بطن قسم المال بينا على بطون الاختلاف كما ذكر ثم
 يجعل المذكور من ذلك البطن طائفة على حدة والاناث طائفة اخرى على
 حدة فما اصاب المذكور من اول بطن يجمع ويعطى لاولادهم ويقسم على النحوي
 المذكور في البطن الاول وما اصاب الاناث يعطى لاولادهن ويقسم على ذلك
 النحوي هكذا * الامثلة بنت بنت وبنت بنت ابن * المال عند اهل التنزيل بينها
 ارباعا غير ما ورد * وعند اهل القرابة المال كله لبنت البنت لقرابتها الى الميت *
 بنت ابن بنت وبنت بنت ابن * المال للثانية بالاتفاق اما عند المنزلة فلان
 السبق الى الوارث هو المعتبر واما عند اهل القرابة فلان السبق اليه عندهم معتبر
 عند استواء الدرجة بنت بنت وابن وبنت من بنت اخرى فعند اهل التنزيل
 لبنت البنت المفردة نصف هو نصيب امها ولولدي البنت الاخرى نصف
 كذا * ذلك هو نصيب امها يقسم بينهما للذكر مثل حظ الانثيين عند الشافعية ونصم
 من بقى بالسوية عند الحنابلة ونصم من لدرجة * وعند اهل القرابة يقسم المال

بين الثلاثة للذكر مثل حظ الانثيين * ابن بنت وبنت بنت وثلاث بنات
 بنت اخرى * فعند المتزولين للابن الثلث نصيب امه وللبنات المفردة الثلث
 كذلك نصيب امه والثلث الباقي نصيب امهن اثلاثا فتصع من تسعة * وعند
 أهل القرابة المال بينهم للذكر مثل حظ الانثيين بنت بنت بنت بنت * وبنت
 بنت ابن بنت * وابن ابن ابن بنت * فعند المتزولين المال بينهم اثلاثا وعند ابي
 يوسف المال بينهم للذكر مثل حظ الانثيين فتصع من اربعة * وعند محمد يقسم
 للمال اولابين اعلى بطى الاختلاف وفيه ابنان وبنت فكل واحد منهم يعد
 واحدا لان الفروع احاد فيكون المال بينهم على خمسة * حصة البنت سهم
 هو لبنت بنتها وحصة الذكرين اربعة تقسم على ولديها الاختلاف وهما ابن
 وبنت واربعة على ثلاثة لا تنقسم فتضرب ثلاثة في خمسة تكون خمسة عشر *
 كان للبنت في القسمة الاولى سهم فلها الان ثلاثة وكان لكل واحد من الابنين
 سهمان فتكون ستة ومجموع حصتي الابنين اثنا عشر تقسم بين ولديها للذكر مثل
 حظ الانثيين * فلبنت بنت بنت البنت ثلاثة من خمسة عشر وللأخرى اربعة من
 خمسة عشر وللابن الثمانية الباقية * واما الصنف الثاني وهم الاجداد والجدات
 الساقطون فالاولام بالميراث اقربهم * فبقدم ابوالام على ابي ام الاب * فان استوا
 في الدرجة ففي التقديم بالادلاء بالوارث قولان احصهما كافي رد المحتار وغيره * ان
 لا تقديم به وهي رواية الجوزجاني * وحيث لم يقدم به او قدم به واستوا في الادلاء
 ننظر * فان اتحد حيز قرابتهم بان كان الكل من جهة ابي الميت او كان الكل من جهة
 ام الميت فالأظهر انه يجعل ثلثا المال لمن هو من جهة ابي الاب وثلثه لمن هو من
 جهة ام الاب * وكذلك ان كانوا من جهة الام فثلثا المال لمن هو من جهة

ايها وثله لمن هو من جهة امها * ثم ما اصاب كل فريق يجعل كانه كل التركة
 وهكذا * وان لم يتحدد حيز قرابتهم بان كان بعضهم من جهة ابي الميت
 وبعضهم من جهة امه جعل المال ابتداء اثلاثا وجعل كل قسم كانه كل
 التركة واهل كل جهة كانهم كل الورثة ثم قسمة الثلثين على من هو من
 جهة الاب للذكر مثل حظ الانثيين وعلى من هو من جهة الام كذلك
 وهكذا * الامثلة ام ابي ام وابو ام ام * فعند المنزلة المال كله لابي ام الام
 لقربه الى الوارث وعند اهل القرابة الاصغر رواية الجوز جاني وهي عدم
 التقديم بالسبق الى الوارث وعليها فالثلثان لام ابي الام والثلث لابي ام الام
 وعلى الرواية الاخرى فالل لابي ام الام وفاقا للقرب الى الوارث *
 ابو ام ام وابو ام اب * فعند المنزلة المال بينهما نصفين كما يكون بين ام الام
 وام الاب فرضا وردا او الاصح عند اهل القرابة ان الثلث للاول
 والثلثين للثاني وقس على هذه الامثلة غيرها * واما النصف الثالث وهم بنات
 الاخوة مطلقا وبنو الاخوة للام واولاد الاخوات فاولاهم بالميراث اقربهم
 الى الميت من اى جهة كان * فبنت الاخت مطلقا اولى من ابن بنت الاخ
 مطلقا * فان استووا في الدرجة فولد الوارث مقدم على ولد ذى الرحم
 فبنت ابن اخ لابوين مثلا اولى من ابن بنت اخ لهما * فان استووا فيه فعند
 ابي يوسف رحمه الله يقدم الاقوى وهو من كانت من الابوين ثم من كان
 من الاب فقط ثم من كان من الام * فمن كان اصله اخا لابوين اولى ممن
 كان اصله اخا لاب لقوة القرابة ولا ينظر الى الاصول ومن يسقط منهم
 عند الاجتماع ومن لا يسقط * وعند محمد رحمه الله يقسم المال على الاخوة

والاخوات مع اعتبار عدد الفروع والجهات في الاصول • قال السيد
الجزباني وهو الظاهر من قول ابي حنيفة رحمه الله فاصاب كل فريق من
الاصول يقسم بين فروعهم كما في الصنف الاول • فلو ترك ثلاثة بنين وثلاث
بنات لاهوات متفرقات فعند ابي يوسف المال كله لولدي الاخت الابوين
لقوة القرابة • وعند محمد رحمه الله ثلثاه لولدي الاخت الشقيقة لانه
يعتبر عدد الفروع في الاصول فكان ولد بها اختان شقيقتان فلها الثلثان فرضها
لذكر مثل حظ الانثيين وثلثه لولدي الاخت للام لان ولد بها كاختين
لام والثالث فرضها يقسم بين ولد بها بالسوية ولا شيء لولدي الاخت للاب
لكونها معجوبة بالشقيقتين • ولم اذا تعدت البطون تفصيل في القسمة
والاصح مذكور في مطولاتهم • الامثلة ثلاث بنات اخوة متفرقين • قال
اهل التنزيل ومحمد من اهل القرابة لبنت الاخ من الام السدس والباقي
لبنت الاخ من الابوين اعيا رابا لآباء • وقال ابو يوسف المال كله
لبنت الاخ من الابوين اعتبار القوة • ثلاثة بنى اخوات متفرقات فعند
المنزليين ومحمد المال بينهم على خمسة كما يكون لامها تم بالفرض والرد •
وعند ابي يوسف المال كله لابن الاخت من الابوين • ولو كان بدلم ثلاث
بنات اخوات متفرقات كانت القسمة كذلك عند الفريقين •
ولو اجتمعت البنون الثلاثة والبنات الثلاث فعند اهل التنزيل المال بين
امها تم على خمسة بالفرض والرد ثم نصيب الاخت للابوين ثلاثة
لولد بها اثلا فعندنا وانصافا عند الحنابلة ونصيب الاخت للاب واحد لولد بها
كذلك ونصيب الاخت للام واعد لولد بها بالسوية بانفا في المنزليين •

وعند أهل القرابة ما قدمناه فرياً وهواناً أباه وصف يجعل الكل
 لولدى الاخت من الأبوين • ومحمد يجعل كان في المسئلة
 ست اخوات اعتبار العدد الفروع في الاصول فيكون للاخت للام الثالث
 بتقد يرها الخين وللخت من الابوين الثلثان بتقد يرها الخين كذلك فحصة
 كل واحدة لولديها هذه بالتفضيل والاخرى بالصوية ولا شيء لولدى الاخت
 من الاب تكامر والتصحيح غير خاف • واما الصنف الرابع وهم الاعمام لام
 والعمات مطلقاً والاخوال والحالات فالحكم فيهم انهم اذا اجتمعوا وكان
 حيز قرابتهم متحداً بان يكون الكل من جانب الاب كالأعمام لام والعمات
 او يكون الكل من جانب الام كالأخوال والحالات فالأقوى منهم
 بالقرابة أولى باجماعهم • فمن كان لاب وام أولى بمن كان لاب فقط •
 وفرق بين ان يكون الأقوى ذكر أو أنثى فعمه لاب وام أولى منها لاب فقط
 وعمه لاب فقط أولى منها لام فقط ومن لم لا كذلك • وكذلك الأخوال
 والحالات وان استوت قرابتهم فلذلك مثل حظ الأنثيين كم وعمه كلاهما
 لام او خال وخاله كلاهما شقيق اولاب اولام • وان كان حيز قرابتهم
 مختلفاً بان كان بعضهم من جانب الاب وبعضهم من جانب الام كعمه وخاله فلا
 احبار لقوة القرابة بل الثلثان لقرابة الاب اذ هو نصيبه والثلث لقرابة الام
 اذ هو نصيبها ثم ما اصاب كل طرف يقسم بينهم كالأول محمد حيز قرابتهم فيقدم
 الأقوى قرابة بالميراث • الامثلة ثلاث لحالات متفرقات لفصل المتزولين
 المال ينهن على خمسة كالأورثين من الام هو عند أهل القرابة المال لخاله من
 الابوين • ثلاثه اخوال متفرقون ففصل المتزولين فقال من الام السادس

والباقى للخال من الابوين • وعند اهل القرابة كل المال للخال من الابوين • ولو
اجتمع الاخوال المتفرقون والخالات المتفرقات فعند المنزليين تلك المال
للخال والخاله من الام اثلاثا عندنا وانصافا عند الحنابلة وتلك المال للخال
والخاله من الابوين يقسم بينهما كذلك • وقال اهل القرابة المال كله للخال
والخاله من الابوين للذكر مثل حظ الانثيين • ثلاثة اخوال متفرقون
وثلاث عمات متفرقات • فعند اهل التنزيل تلك المال لقرابة الام يقسم بين
الخال للابوين والخال من الام على سنة واحد للثاني والخمسة للاول وثلاث
المال لقرابة الاب يقسم بين العمات على خمسة كما يرثن من الاب • وعند اهل
القرابة الثلثان للعمه من الابوين والثلث للخال من الابوين وقس على ذلك •
واما اولاد اهل الصنف الرابع فالحكم فيه كالحكم في الصنف الاول ان
اولادهم بالميراث اقربهم الى الميت من اي جهة كان • فان استنوا في القرب
وكان حيز قرابتهم متحدا فالاقوى منهم اولى اجماعاً • فان استنوا في القوة
ايضا فولد العصبه منهم اولى • ولد ذي الرحم كبت عم وابن عمه كلاهما
لاب وام فالmaal كله لبنت العم لذلك • وان استنوا في القرب الى الميت
ولكن اختلف حيز قرابتهم بان كان بعضهم من جانب الاب وبعضهم
من جانب الام فلا اعتبار لقوة القرابة هنا ولا لولادة الوارث • بل الثلثان
لمن يدلي بالاب وتعتبر فيهم قوة القرابة ايضا وولادة العصبه • والثلث
لمن يدلي بالام وتعتبر فيهم قوة القرابة ايضا • ثم عند ابي يوسف رحمه الله
ما اصاب كل فريق يقسم على ابدانه فروعهم مع اعتبار عدد الجهات
في الفروع • عند محمد رحمه الله يقسم على اول بطن اختلف مع اعتبار

عدد التزويج والجهات في الأصول كما هو مذ بهما في العنق بالافول على
 اسلف * الامثلة ولدعة ولد خالة فعند اهل التنزيل ثلثان لولد العمة
 وثلث لولد الخالة وكذلك عند اهل القرابة ولدعة وولد ولد خال فعند
 اهل التنزيل الشافعية وعند اهل القرابة المال كله لولد العمة لقربه الى
 الوارث والميت وعند الخنابلة لا يعتبر القرب لاختلاف الجهة فلولد العمة
 الثلثان ولولد ولد الخال الثلث * بنت عم وولدعة كلاهما لابوين اولاب *
 المال كله لبنت العم فيها اتفاق المذهبين اما على التنزيل فلان السبق الى
 الوارث هو المتبرع واما على القرابة فلان السبق كذلك معتبر عند اتحاد
 الدرجة * ويقاس على هذه الامثلة غيرها * ثم ينتقل هذا الحكم اعني حكم
 اهل الصنف الرابع واولادهم بتفصيله الى جهة عمومة ابوي الميت وخولتها
 ثم الى اولادهم ثم الى عمومة ابوي كل من ابويه وخولتها ثم الى اولادهم
 وهكذا كما في العصباء وانه اعلم * واعلم ايضا انه قد يجتمع في الشخص
 الواحد من ذوى الارحام قرابتان بالرحم كان ينكح ابن بنت زيد بنت
 بنته الاخرى فتلد ابنا فهو ابن ابن بنت زيد وابن بنت بنته او ينكح اخو
 زيد لأمه اخته لايه فتلد ابنا فهو ابن اخي زيد لأمه وابن اخته لايه *
 او ينكح خال زيد عمته فتلد ولد فهو ولد خال زيد وولد عمته * فاذا
 كان ذلك فالمنزلون ينزلون وجوه القرابة على ما سبق فان سبق
 بعضها الى وارث قدم به مطلقا عندنا معاشر الشافعية وعند الخنابلة
 كذلك ان استووا في الجهة كما مر * واهل استووا في القرب الى الوارث
 قد روا الوجوه اثنا صبا ورواها على ما يقتضيه الحال *

فيودون في الزعم بالجهنين لانه تضمن له قرايات لا ترجيح بينها
 فيودث بما كزوج هو ابنهم • والمطلوع القرابة فلم تفصل وبينهم اختلاف
 حاصله ان كان تعدد القرابة في اولاد البنات وبنات الاخوة او في اولاد
 العمومة والخوة فالرواية الصحيحة من ابي يوسف انه يعتبر الجهات في ابناء
 الفروع • لانه يقسم المال ابتداء على الفروع ويهدا الجهة الواحدة واحدا
 وذا الجهتين اثنين كامرا • ومحمد رحمه الله يعتبر الجهات في الاصول لانه
 كما يقسم المال على اول بطن اخلف ويجعل الاصول بعدد فروعهم •
 فمن له فرع واحد عدة واحد او من له فرعان عدة اثنين ثم يجعل المذكور
 طائفة والات طائفة ويقسم بين اولاد كل فريق كذلك • وان كان تعدد
 الجهات في اولاد الاخوات وبنات الاخوة فابويوسف رحمه الله يعتبر قوة
 القرابة كما صربك • ومحمد يقسم المال على الاصول الذين هم الاخوة
 والاخوات ويعتبر فيهم عدد فروعهم كما مر ايضا والله اعلم • الامثلة •
 خلف ابن ابن بنت هو ابن بنت بنت اخرى ومع هذا الابن بنت بنت بنت
 هي اخته لامه وهذه صورتها •

فقد فاعاشر الشافعية لا	ابن ابن بنت نصف
وثلث لانه جميع ما كان	لام ابيه وهو النصف
وله ثلثا ما كان لامه	وهو ثلث المال • ولبنت
بنت البنت ثلث ما كان	لامها وهو سدس المال
وثلث من ستة • وعند	الحنابلة لابن ابن البنت
بالجهتين ثلاثة ارباع	المال لانه جميع ما كان

لبدته من ابيه وهو النصف وله نصف ما كان لجدته من امه وهو الربع
 ولا خته من امه نصف ما كان لجدتها وهو الربع ونصف من اربعة * وعند
 ابي يوسف رحمه الله نصف من خمسة كان الميت ترك ابنين وبنتا اربعة للابن
 وواحد للبنت * وعند محمد رحمه الله يقسم المال على البطن الثاني لا نه اول
 بطن اختلف من الاصول وفيه ابن وبنت وهو يعتبر المدد في الاصول
 من القروع * فاذا اعتبرت في البنت مدد فرعها صارت كبتين فاصلها من
 اثنين للابن سهم هو لانيه وللبنت سهم هو لولدها واما ابن وبنت دور وسما
 ثلاثة والواحد يابنها فاضرب الثلاثة في اصلها نصف من ستة * فللابن
 من جهة ابيه ثلاثة ومن جهة امه اثنان فله خمسة وللبنت من جهة امها فقط
 واحد * ولو خلف بنتي اخت لام احدها بنت اخ لاب وبنت اخت شقيقة *
 فعند اهل التنزيل اصل المسألة من ستة لبنت الشقيقة النصف ثلاثة
 نصيب امها ولبنت الاخ من الاب اثنان نصيب ابيها ولبنتي الاخت
 من الام السدس واحد نصيب امها ونصف من اثني عشر * لبنت
 الشقيقة نصفها ستة * ولذات القرابتين خمسة اربعة من جهة ابيها واحد
 من جهة امها * ولبنت الاخت من الام فقط سهم واحد * وعند ابي يوسف
 رحمه الله المال كله لبنت الشقيقة لكونها اقوى في القرابة * وعند محمد رحمه الله
 اصل المسألة من ستة ومنها نصف لبنت الشقيقة النصف ثلاثة والثالث يقسم بين
 بنتي الإخت من الام المقدرة باختين والباقي وهو واحد لبنت الاخ من
 الاب * ولو خلف ابن عمه هو ابن خال فله كل المال بالقرابتين باتفاق اهل
 المذاهب * والثلاثان لكونه ابن عمه الثالث لكونه ابن خال * ولو خلف عمتين

من اب احد اهاخالة من ام ومهماخالة لابوين • فعند اهل التنزيل نصح
 من اثني عشر لذات القرابتين منها خمسة اربعة لكونها عمة وواحد لكونها خالة
 من ام • وللعمة الاخرى اربعة وللخالة من الابوين ثلاثة • وعند اهل القرابة
 الثلاث للعمتين والثلاث للخالة الشقيقة ولا شيء للخالة من الام فتصح من اصلها
 ثلاثة لكل واحدة سهم وقس على ما ذكر من الامثلة ما لم يذكر
 • تبيـــــــــــــــــه • اذا وجد زوج او زوجة مع ذي الرحم اخذ فرضه تاما
 فلا يجزى الزوج من النصف الى الربع ولا الزوجة من الربع الى الثمن باحد
 من الفروع الوارثين بالرحم ولا يدخل على احد منها ضرر العول بازدياد
 الفروض • وما بقي بعد فرض احد الزوجين فلذوي الارحام بقسم عليهم
 كما يقسم الجميع لو انفردوا وكان لم تكن زوجة • فلو خلفت زوجا وبنتا اخت
 واخاها للزوج النصف والباقي بينها اثلاثا عندنا وعند اهل القرابة • واما
 عند الحنابلة فبالسوية • ولو ماتت عن زوج وبنت بنت وخالة وبنت عم
 لغيرهم فعند اهل التنزيل للزوج النصف وللبنت نصف الباقي وللخالة
 سدس الباقي وللبنت الم الباقي وتصح من اثني عشر • وعند اهل القرابة
 للزوج النصف والباقي لبنت البنت وحدها لانها من الصنف الاول •
 ولو خلف زوجة وبنت بنت وبنت اخ لغيرهم فعند اهل التنزيل للزوجة
 الربع ويقسم الباقي بينها بالسوية وتصح من ثمانية • وعند اهل القرابة الباقي بعد
 فرض الزوجة لبنت البنت فقط • ولو خلفت زوجا وابن خال ابيها وبنتي
 اخيها لابيها • فعندنا معاشر الشافعية من المنزلة وعند اهل القرابة للزوج
 النصف والباقي لبنتي الاخ وتصح من اربعة ولا شيء لابن خال الاب لانه

محبوب بنتي الاخ * اما عندنا فلانها اقرب الى الوارث * واما عند اهل القرابة
 فلان صنفها مقدم على صنف ابن الخال * وعند الحنابلة لا تحجب بنت الاخ
 ابن خال الاب لانه من جهة الامومة وهي من جهة الابوة فيكون للزوج
 النصف والباقي بين ذوي الارحام * فابن خال الاب يدلي بالجددة ام
 الاب فيرث ميراثها وهو السدس فله سدس الباقي بعد فرض الزوج ولبنتي
 الاخ من الاب الباقي وهو خمسة اسداس النصف بينهما نصفين فلان تقسم عليها
 فضع مسالتهم من اربعة وعشرين للزوج نصفها اثني عشر ولا بن خال الاب
 سدس الباقي سهران وكل واحد من بنتي الاخ خمسة * فائدة لا يعول
 في باب ذوي الارحام من اصول المسائل الاصل ستة فيعول الى سبعة
 فقط * مثاله ابوام وبنت اخ لام وثلاث بنات ثلاث اخوات متفرقات *
 فعند اهل التنزيل لبنت الاخت لابوين النصف ثلاثة ولبنت الاخت
 للاب السدس تكملة الثلثين واحد * ولبنت الاخت من الام وبنت الاخ
 لام الثلث اثنان لكل واحدة واحد * ولا يي الام السدس واحد ومجموع
 ذلك سبعة * اما عند اهل القرابة فالل مال كله لابي الام لانه من الصنف الثاني
 والباقي من الصنف الثالث * مثال اخر خالة وست بنات وست اخوات
 متفرقات مثني * فعند اهل التنزيل للخالة السدس واحد ولبنتي الاختين
 من الابوين الثلثان اربعة ولبنتي الاختين من الام الثلث اثنان ومجموع
 ذلك سبعة ولا شيء لبنتي الاختين من الاب كما انه لا شيء للاختين من الاب
 مع الاختين الشقيقتين * واما اهل القرابة فعند ابي يوسف رحمه الله المال كله
 لبنتي الشقيقتين ولا شيء للباقيين * وعند محمد رحمه الله المسألة من سنة

لبنى الاخيتين الشقيقتين الثلثان اربعة لبنى الاخيتين من الام الثالث
اثنان ولاشي للباقيين فلم من هذا ان المول في مسائل ذوى الارحام
انما هو عند المنزلين فقط

• تمة • مال من لا وارث له من ذى فرض او عصبه او ذى رحم او ما فضل
بعد فرض احد الزوجين مع عدم انتظام بيت المال على ما سبق مال
ضائع • وذلك لان كل ميت لا يخلو عن بنى عم اعداذا الناس كلهم بنو آدم •
فمن كان اسبق الى الاجتماع مع الميت في اب من آباءه فهو وارثه لكنه
مجهول فلم يثبت له حكم • فعلى من وقع في يده دفعه لحاكم البلد ان كان
اهلا والا حرم ليصرفه في المصالح ان شملتها ولايته • واذا لم تشملها
ولايته تخيير بين دفعه له او صرفه بنفسه • ويجب على غير الامين دفعه الى امين
عارف • وعبارة ابن عبد السلام كما نقلها ابن حجر في التلخيص والرملى في
النهاية اذ اجار المملوك في مال الصالح ووظف به احد من مرفها صرفه فيها
وهو ما جور على ذلك بل الظاهر وجوبه والله اعلم

باب في كيفية تقسمة التركات

القسمة بكسر القاف هي الاسم من قولك تقاسموا المال واقتسموه •
والتركات جمع تركة وهي تراث الميت كما تقدم وانما جمعها وان كانت اسم
جنس لاختلاف انواعها • وهي اي القسمة • الثمرة المقصودة
بالذات • من هذا الفن وكل ما تقدم من تأصيل المسائل وتصحيحها فهو
وسيلة لها • لان الفرق في تصحيح المسألة من عدد والتركة ودونه او فوقه
فلا يحسن به ان يعبر في الجواب عن الانصاف بالسهم المطلقة كان يقول صحت

المسألة من عشرة الاف او من عشرين الفا مثل لكل جدة منها كذا
ولكل اخ كذا ولكل بنت كذا الخ • فهذا الجواب كما قالوا بعيد عن الافهام غير
مفيد للعوام • قال المؤلف رحمه الله • اعلم ان نسبة مال لكل وارث من التركة الى
التركة كنسبة سهامه من • تصحيح • المسألة اليها • مصححة • لان المسألة •
هي تقسيم • ميراث التركة • الى عدد التصحيح • فالمسألة • حينئذ • مقام
المال الموروث وسهام كل وارث من • تصحيح • المسألة مقام حصته من •
الحق • الموروث • ومبنى قسمة التركة على العلم بهذه النسبة • ومدار هذا
الباب على الاربعة الاعداد المتناسبة نسبة هندسية منفصلة نسبة او لها الى ثانيها
كنسبة ثالثها الى رابعها • واحترزوا بقولهم نسبة هندسية عن النسبة العددية
وهي التفاضل بعدد معلوم كاثنتين واربعة وستة وثمانية وكثلاثة وستة وتسعة
واثنا عشر • وقولهم منفصلة عن النسبة المتصلة وهي التي تكون نسبة او لها الى
ثانيها كنسبة ثانيها الى ثالثها وكثالثها الى رابعها وهكذا كاثنتين واربعة وثمانية
وسبعة عشرواثنين وثلاثين فانها على نسبة النصف • ولما كان الفرض معرفة
ما يخص كل واحد من التركة سواء كانت عينا او عقارا او عرضا او حيوانا
او شيئا مما يتقول وهذا من التركة قد يكون معلوم النسبة كالنصف والربع
والثلث فاخرجه سهل وقد يكون مجهول النسبة يادى الراى بسبب
مناسخة او وصية او غير ذلك • فحاولوا ايجاد هذا الفرض بعمل حسابي وهو
التصحيح ثم جعلوا هذا المصحح معادلا للتركة وحظ كل وارث منه معادلا
لحظه منها فانظم لم اربعة احوال متناسبة • او لها الحظ من المصحح • وثانيها
المصحح • وثالثها الحظ من التركة وهو المجهول هنا • ورابعها التركة • وكل

اعداد كانت متناسبة كذلك يلزمها ان يكون مسطح طرفيها مطابقا لمسطح
وسطحها فاذا جهل احد الطرفين ضرب احد الوسطين في الاخر وقسم
ما حصل من الضرب على المعلوم فانه يخرج المجهول وان جهل احد الوسطين
ضرب احد الطرفين في الاخر وقسم ما حصل من الضرب على المعلوم فانه
يحصل المجهول وفي استخراج ذلك خمس طرق بل اكثر ذكر المؤلف
منها ضمن مسألة فرضها وهي المباهلة طريق النسبة وهي اصل لسائرهما
واعمها نفعا اذ بها يعمل في ما يقبل القسمة وما لا يقبلها كبد ونحوه وذكرها
ايضا فيما نقله عن السبط اخر الباب مع طريقين آخرين من الخمس كما سترها
وسنذكر باقيها هنا تنجيا للفائدة قال رحمه الله في مسألة المباهلة وهي
ام وزوج واخت شقيقة اولاب اصلها ستة وتقول بمثل ثلثها الى ثمانية
لكل من الزوج والاخت ثلاثة وللأم سهمان والمجموع ثمانية ولو تركت
الزوجة المئتين دينار او اردت قسمتها على الورثة بطريق النسبة فنسبة
حظ كل من الزوج والاخت والام من الستين التي هي التركة اليها
اي الستين كسبة سهامها الى الثمانية التي هي مصحح المسألة فانسب
سهام كل وارث من مصحح المسألة الى مصحح مسئلته وخذ
حيث عرفت النسبة بين سهام الوارث ومصحح مسألته من التركة وهي
الستون بذلك النسبة فالماخوذ حينئذ هو نصيبه من التركة التي هي
الستون هنا فسهام الام في هذه المسألة التي هي المباهلة اثان
وهي اذا نسبتها الى المصحح وهو الثمانية ربع الثمانية فلها ربع التركة خمسة
عشر ديناراً وسهام الزوج في هذه المسألة ثلاثة وهي اذا نسبتها الى المصحح

وهو الثمانية $\frac{2}{3}$ ثلاثة اثمانها فلها ثلاثة اثمان الستين دينار اثنان وعشرون
 دينار ونصف دينار ولاخت مثل $\frac{1}{3}$ لان سهامها ثلاثة كسها $\frac{1}{3}$ اثنان
 وعشرون دينار ونصف دينار $\frac{1}{3}$ فهذه احدى الطرق الخمس * وقد عمل
 المؤلف رحمه الله في قصعة هذه المسألة بهذه الطريقة من غير نظر الى الموافقة
 بين المسألة والتركعة * ومن المعلوم ان مبنى الحساب على الاختصار
 ما يمكن والعمل بنسبة الوفاق اخصر كما سيأتي بيان كيفية العمل به * لكن المؤلف
 رحمه الله اراد ان تكون هذه القسمة في هذا المثال دستور الفير في ماذا
 كانت التركة عقارا او حيوانا او غيره مما لا يمكن قسمته بالعد * اما العمل
 بالنظر الى الموافقة في هذه الصورة فهو ان تقول * مصحح المسألة ثمانية
 والتركعة ستون دينار او يبينها توافق بالربع ردنا كل واحد الى ربه فالتركعة
 الى خمسة عشر والمسألة الى اثنين وابقينا سهم الورثة بمحال على القاعدة * فاذا
 اردنا العمل بطريق النسبة نسبنا سهام كل وارث من المسألة الى وفها فلام
 سهام نسبتها الى وفق المسألة المائلة فلها مثل وفق التركعة خمسة عشر دينارا
 ونسبة سهام كل من الاخت والزوج الى وفق المسألة مثل ونصف مثل فلكل منها
 مثل ونصف مثل وفق التركعة يكون اثنين وعشرين دينار ونصف دينار *
 ومن الطرق لاستخراج مقدار نصيب كل وارث من التركة وهي اشهرها ان
 تضرب لكل وارث سهامه من مصحح المسألة في جملة عدد التركعة وتقسم
 الحاصل من الضرب على جميع سهام المسئلة وخارج القسمة هو نصيب ذلك
 الوارث * ومنها ان تقسم التركة على مصحح المسألة ثم تضرب في خارج القسمة
 سهام كل وارث من التصحيح يحصل نصيب ذلك الوارث * ومنها ان تقسم

مصحح المسألة على التركة وتقسيم سهام كل وارث من التصحيح على الخارج
بتلك القسمة يخرج نصيبه * وهذه الطريق عكس التي قبلها * ومنها ان تقسم
ما صحت منه المسألة على سهام كل وارث ثم تقسم التركة على خارج تلك
القسمة يحصل نصيب ذلك الوارث * مثال ذلك ابوان وزوج وابنتان
المسألة بعولهما من خمسة عشر لكل من الابوين اثنان ولكل من البنتين اربعة
وللزوج ثلاثة والتركة ثمانية وعشرون ديناراً فان اردت العمل بالطريق
الاول وهو النسبة فانسب سهمي كل واحد من الابوين الى الخمسة عشر
تكن ثلثي خمسها فله من الثمانية والعشرين ثلثا خمسها وهو ثلاثة دنانير
وثلاثة دنانير وثلث خمس دينار * وجائز ان تقول ثلاثة دنانير واحد عشر
جزاً من خمسة عشر جزءاً من الدينار * وانسب ثلاثة الزوج الى الخمسة عشر
تكن خمسها فله من الثمانية والعشرين خمسها وهو خمسة دنانير وثلاثة اخماس
دينار * وانسب اربعة كل بنت الى الخمسة عشر تكن خمسها وثلث خمسها وهو سبعة
دنانير وثلث دينار وثلثا خمس دينار * وجائز ان تقول سبعة دنانير
وسبعة اجزاء من خمسة عشر جزءاً من الدينار * وان اردت العمل بالطريق
الثاني فاضرب لكل واحد من الابوين اثنين في ثمانية وعشرين تبلغ ستة
وخمسين فاقسمها على الخمسة عشر مصحح المسئلة يحصل لكل واحد ما سبق
ثلاثة دنانير وثلث دينار وثلثا خمس دينار * واضرب للزوج ثلاثة
في ثمانية وعشرين تبلغ اربعة وثمانين فاقسمها على الخمسة عشر يحصل له ما سبق
ايضا خمسة دنانير وثلاثة اخماس دينار * واضرب لكل بنت اربعة في ثمانية
وعشرين واقسم الحاصل وهو مائة واثنى عشر على الخمسة عشر يحصل لها ما سبق

سبعة دنانير وثلاث دنانير وثلثا خمس دينار * وان اردت العمل بالطريق
الثالث فاقسم الثمانية والعشرين على مخرج المسألة خمسة عشر يكن الخارج
واحدا وثلثين وخمسا فاضربها في سهمي كل من الابوين يخرج
ما سبق لكل منها * واضربها في ثلاثة الزوج يخرج له ما سبق واضربها في اربعة
كل من البنتين يخرج لكل منها ما سبق كذلك * وان اردت العمل
بالطريق الرابع فاقسم الخمسة عشر صحيح المسألة على الثمانية والعشرين
الدينار يكن الخارج نصفاً وربع سبع واقسم بعد ذلك بطريق القسمة
على الكسور المعروفة عند الحساب سهام كل وارث على ذلك الخارج
يخرج نصيب ذلك الوارث * فقسمة سهمي كل من الابوين على النصف
وربع السبع بان تبسط الصحيح المقسوم وهوسها احد الابوين من مخرج ربع
السبع اذ النصف دا خل تحته وهو ثمانية وعشرين فيبلغان بالبسط ستة
وخمسين * ثم اقسمة الستة والخمسين على بسط النصف وربع السبع من
مخرجها وهو خمسة عشر يخرج نصيبه كما تقدم ثلاثة دنانير وثلثا دينار
وثلاث خمس دينار * وقسمة ثلاثة الزوج على النصف ربع السبع بان تبسط
الثلاثة المقسومة من مخرج ذينك الكسرين وهو الثمانية والعشرين كما مر تبليغ
بالبسط اربعة وثمانية * فاقسمها على بسط النصف وربع السبع من مخرجها وهو
خمس عشر كما علمت يخرج نصيبه كما مر خمسة دنانير وثلاثة اخماس دينار *
وقسمة اربعة كل من البنتين على النصف وربع السبع بان تبسط الاربعة
المقسومة من مخرج ذينك الكسرين الذي هو ثمانية وعشرون تبليغ بالبسط
مائة واثنى عشر * فاقسمها على بسط النصف وربع السبع وهو خمسة عشر كما مر

بك يخرج نصيب كل منها سبعة دنانير وثلاث دنانير وثلثا خمس دينار كما
تقدم * وان اردت العمل بالطريق الخامس فاقسم الخمسة عشر مصحح المسألة
على سهمي كل واحد من الابوين يكن خارج القسمة سبعة ونصف ثم اقسام
الثمانية والعشرين عليها يخرج له ماسبق * واقسم الخمسة عشر على ثلاثة الزوج
يكن خارج القسمة خمسة ثم اقسام الثمانية والعشرين عليها يخرج له ماسبق *
واقسم الخمسة عشر على اربعة كل بنت يكون خارج القسمة ثلاثة وثلثا
ارباع ثم اقسام الثمانية والعشرين عليها يخرج لكل واحدة ماسبق * فهذه
خمس طرق متداولة وهناك لا هل الحساب طرق أخر مذكورة
في مطولات الفرائض وكتب الحساب * وفائدة معرفة هذه الطرق
العمل بالاقرب والاسهل فاذا اتسروجه عمل باخر * واذا اردت الامتحان
فاجمع الحصص الحاصلة للورثة فان ساوى مجموعها التركة فالعمل صحيح
والا فقلط يحتاج الى الاعادة * فائدة اذا كان بين عدد التركة ومصحح
المسألة اشتراك يميز ما فالاخصر ان ترد كلاهما الى وفقه وتقيم وفق
كل منهما مقام اصله وتترك سهام كل وارث بحالها وتكمل العمل بوجه من
الاجوه الخمسة السابق ذكرها * ولا ريب في ان ضرب الوفق وقسمته اسهل
واخصر كما يعرفه الممارس * مثال ذلك مسألة المثنى السابقة وهي ام وزوج
واخت شقيقة * اصلها بعولها ثمانية ونصع منها والتركة ستون دينار كما
مثلها المؤلف * فبين المسألة والتركة اشتراك بالربيع فرد كلا الى ربعة
فالمسألة الى اثنين والتركة الى خمسة عشر وترك سهام كل وارث بحالها
وتتم العمل بما شئت من الاجوه المارة اما بالوجه الاول وهو وجه النسبة

فقد علمته بما قررناه فيها سابقا. واما بالوجه الثاني فاضرب سهمي الام اثنتين
 في وفق التركة خمسة عشر يحصل ثلاثون فاقسمها على وفق المسألة اثنتين يكن
 الخارج خمسة عشر هي حصة من التركة. واضرب لكل من الزوج والاخت ثلاثة
 في وفق التركة خمسة عشر يحصل خمسة واربعون فاقسمها على وفق المسألة
 اثنتين يكن الخارج اثنتين وعشرين ونصفا هو حظ كل منهما. واما بالوجه
 الثالث فاقسم الخمسة عشر وفق التركة على الاثنتين وفق المسألة يكن خارج
 القسمة سبعة ونصفا فاضرب للام سهميهما في ذلك الخارج يحصل نصيبها كامرا.
 واضرب لكل من الزوج والاخت ثلاثة في ذلك يحصل اكل ما مر كذلك.
 واما بالوجه الرابع فاقسم الاثنتين وفق المسألة على الخمسة عشر وفق التركة
 يكن الخارج ثلثي خمس. ثم اقس بطريق القسمة على الكسور سهمي الام على
 ذلك الخارج بان تبسط الاثنتين سهميهما من جنس مخرج الكسر خمسة عشر
 تبلغ ثلاثين والخارج بقسمتها على الاثنتين التي هي بسط ثلثي الخمس من
 مخرجها هي حصتها. واقسم كذلك ثلاثة كل من الزوج والاخت على ما ذكر
 يخرج لكل منهما كامرا. واما بالوجه الخامس فاقسم وفق ما صحت منه المسألة
 اثنتين على سهمي الام يخرج واحد فاقسم الخمسة عشر وفق المسألة على الواحد
 يخرج خمسة عشر هي حصتها. واقسم وفق المسألة وهو الاثنان على ثلاثة
 كل من الزوج والاخت يكن الخارج ثلثين. فاقسم الخمسة عشر وفق المسألة
 على الثلثين بان تبسط الخمسة عشر على مخرج كسر الثلثين ثمانية وخمسة واربعين
 فاقسمها على بسط الثلثين اثنتين يخرج لكل منها كامرا. اثنان وعشرون دينار
 ونصف دينار. وقس على هذه الصورة نظائرهما. وقد نقل المؤلف

رحمه الله عن العلامة سبط المارديني جملة ذكر فيها ثلاثا من الطرق المارة كما
 تراها قال رحمه الله ﴿ قال العلامة ﴾ بدر الدين محمد ﴿ سبط المارديني ﴾
 رحمه الله عليها ﴿ في شرحه على ﴾ المنظومة ﴿ الرحيمية ان التركة اذا كانت
 من الامور المعدودات المتساويات قدر اوقية كالدرهم والدنانير
 وغيرهما يقدر بالكيل والوزن والذرع اذ لم يختلف جوذة ورداءة
 ﴿ ففيها طرق منها ﴾ وهي الطريق الثاني المذكور سابقا ﴿ ان تضرب سهام
 كل وارث من المسألة في التركة ﴾ او في وفق التركة ان كان بينها وبين المسألة
 موافقة ﴿ ونقسم الحاصل ﴾ بذلك الضرب ﴿ على المسألة ﴾ او على وفقها
 ان وافقت التركة ﴿ يحصل نصيبه من التركة ﴾ فلو مات عن زوجة ام وع
 وترك مائة دينار فالمسألة من اثني عشر للزوجة ﴿ الربع ﴾ الثلاثة وللأم ﴿ الثلث ﴾
 اربعة وللم ﴿ الباقي ﴾ خمسة فاذا اردت القسمة بهذه الطريقة ﴿ فاضرب
 للزوجة ثلاثتها في المائة واقسم الحاصل ﴾ بذلك الضرب ﴿ وهو ثلاثمائة على
 المسألة ﴾ وهي اثني عشر يخرج لما خمسة وعشرون دينار واضرب ﴿
 كذلك ﴾ للام اربعتها في المائة التي هي التركة ﴿ واقسم الحاصل ﴾ بذلك
 الضرب الذي هو اربعمائة على المسألة ﴿ وهي اثني عشر ﴾ يخرج لها ثلاثة
 وثلاثون دينار او ثلث دينار واضرب ﴿ كذلك ﴾ للم خمسة في المائة
 التي هي التركة ﴿ واقسم الحاصل وهو خمسمائة على المسألة ﴾ يخرج له واحد واربعون
 دينار او ثلثان ﴿ وقد قسم الشيخ رحمه الله هذه المسألة كما رايت من غير نظر
 الى الموافقة بين التركة والمسألة ولو قسمها بطريق الموافقة لكان اقمدا واخصر
 بان يرد التركة الى وفقها وهو الربع خمسة وعشرون والاثني عشر الى وفقها

وهو الثلاثة ويترك اسهم الورثة بمجالهم يتم الفعل كما صنع ✽ ومنها ✽ اى
الطرق التى تقسم بها التركة المعدودة ونحوها وهو الطريق الثالث المذكور
سابقا ✽ ان تقسم التركة على المسألة ✽ او وفق التركة على وفق المسألة اذا
كان بينهما موافقة ✽ وتضرب الخارج ✽ بتلك القسمة ✽ في سهام كل وارث
يحصل نصيبه ✽ من التركة ✽ ففي المثال المذكور ✽ الذى هو زوجة وام
وعم والتركة مائة دينار ✽ اقسام المائة على المسألة وهي اثني عشر تخرج ✽
بالقسمة ✽ ثمانية وثلاث اضربها في ثلاثة الزوجة ✽ في اربعة الام ✽
في خمسة العم يحصل لكل ✽ منهم ✽ ما ذكرناه ✽ فالزوجة خمسة وعشرون
دينارا والام ثلاثة وثلاثون دينارا وثلاث دنانير والام واحد واربعون
دينارا وثلاث دنانير ✽ ولو قسمها بطريق الوفاق لكان اخصر ✽ ومنها ✽ اى
من الطرق المذكورة طريق النسبة وهي التى ذكرها المؤلف اول الباب وهي
 ✽ ان تنسب سهام كل وارث من المسألة اليها ✽ اى الى المسألة ✽ وتأخذ من
التركة بتلك النسبة فالماخوذ ✽ بها ✽ حصته ✽ اى حصة ذلك الوارث
 ✽ فنسبة ثلاثة الزوجة الى المسألة ربعها فخذها ربع المائة وهو خمسة وعشرون
دينارا ✽ ونسبة اربعة الام الى المسألة ثلث ✽ من المسألة ✽ فلها ثلث المائة
وهو ثلاثة وثلاثون دينارا ✽ وثلاث ✽ دينار ✽ ونسبة خمسة العم ✽
الى المسألة ✽ ربع وسدس فخذ ✽ له ✽ ربع المائة خمسة وعشرين ✽
دينارا ✽ وخذ له ✽ سدسها ستة عشر ✽ دينارا ✽ وثلاثين ✽ اى
وثلاثي دينار والمجموع له مائة واحد واربعون دينارا وثلاث دنانير ✽ وهذا
الوجه ✽ اهم الاوجه واكثرها نقما واستعمالا كما تقدمت الاشارة اليه

لانه **يحمل به في التركة المدودة** كما مرت امثله **و** **في غيرها**
سواء اكانت **التركة** **اجزاء متصلة** كالعد والسيف **او منفصلة**
كالجواهر والحيوانات ونحوها وسواء اكانت **منساوية القيمة** **كارض**
لا تفاضل بين اجزائها وحبوب مثلية مما يقنات وغيره ونحو ذلك
او مختلفتها كاشجار نخل وعنب وجواهر مختلفات القيم وعروض
تجارة وغيرها **انتهى** ما نقله عن العلامة سبط المارديني رحمة الله
عليهم اجمعين * فائدة في ذكر القيراط المصطلح عليه وكيفية القسمة عليه *
اعلم ان مخرج القيراط في اصطلاح اهل الحرمين واليمن ومصر ومن وافقهم
كاهل الشام اربعة وعشرون * وفي اصطلاح اهل العراق ومن وافقهم
عشرون * والدانق عند الكل سدس القيراط والحبة ثلثه فيكون مخرج
الدانق على اصطلاح اهل الحرمين ومن وافقهم مائة واربعة واربعين ومخرج
الحبة اثنين وسبعين * وعلى اصطلاح اهل العراق يكون مخرج الدانق مائة
وعشرين ومخرج الحبة ستين * ولاهل حضرموت اصطلاح كثير النفع
في القسمة وهو جعلهم الدانق جزأ من اربعة وعشرين جزأ من القيراط
ولا يحتاجون معه الى ذكر الحبة او الزرة التي يستعملها اهل العراق فيكون
مخرج الدانق على اصطلاحهم خمسمائة وستة وسبعين ولا مشاحة في الاصطلاح
فاذا اردت قسمة التركة بين الورثة على مخرج القيراط كما هو الغالب و اردت
معرفة قيراط المسألة وتحويل سهام الورثة الى القيراط فطريقه ان تقسم
ما صحت منه المسألة على مخرج القيراط وهو كما علمت عند ااربعة وعشرون
فما خرج بالقسمة من صحيح او كسر او صحيح وكسر معا فهو قيراط المسألة *

فاذا اردت تحويل كل نصيب من مصحح المسألة الى القيراط فلك العمل فيه
 باحد الواجه الخمسة المارة في قسمة التركات لان نسبة حظ كل وارث من
 التصحيح اليه كنسبة حظ ذلك الوارث من مخرج القيراط اليه . فهذه اعداد
 ثمانية متناسبة احدها مجهول كما مر بك ثمة . فان شئت فانسب نصيب كل
 وارث من التصحيح اليه وخذله من الاربعة والعشرين بتلك النسبة يخرج
 نصيب ذلك الوارث قراريطه وان شئت فاقسم على قيراط المسألة سهام
 كل وارث من التصحيح يخرج نصيب ذلك الوارث قراريطه فهذان
 وجهان من الخمسة الواجه المذكورة . ولك العمل باحد الثلاثة التي لم تذكرها
 هنا وتقدم بيانها اول الباب . وان حصل معك في بعض الانصباء اوجبيها
 اقل من قيراط و اردت التعبير عنه فانت بالخيار بين ان تعبر عنه بالكسور
 المشهورة كالنصف والثك والربع وما بعد هامن الكسور المنطقة او الصم
 مفردة وغير مفردة . او تعبر عنه بالحبة او الدانق على اصطلاح اهل الحرمين
 او على اصطلاح اهل العراق ان جعلت . مخرج القيراط عشرين او تعبر عنه
 بالدانق الذي هو جزء من اربعة وعشرين جزءاً من القيراط على اصطلاح
 اهل حضرموت . والاولى مراعاة عرف البلد و حال السائل في الفهم . مثال
 ذلك لو خلفت زوجاً وثلاث جدات وخمس اخوات شقيقات اولاد والتركة
 عقاراً ونحوه فاصلها ستة و تعول الى ثمانية وتسع من مائة وعشرين خرج للزوج
 خمسة واربعون ولكل جدة خمسة ولكل شقيقة اثنا عشر . فاذا اردت معرفة
 قيراط المصحح فاقسمه على الاربعة والعشرين . مخرج القيراط يخرج قيراط
 المسألة خمسة اساهم واذا اردت تحويل نصيب كل وارث الى القراريط فاقسم

نصيبه من المصحح على قيراط المسألة وهو الخمسة وما خرج فهو نصيبه من مخرج
 القيراط * فاذا قسمت سهام الزوج وفي الخمسة والاربعون على الخمسة
 قيراط المسألة يكون الخارج له تسعة قراريط * واذا قسمت نصيب كل جدة
 وهو خمسة على قيراط المسألة وهو خمسة ايضا خرج لما قيراط واحد * واذا قسمت
 نصيب كل من الاخوات وهو اثني عشر على قيراط المسألة خرج لما قيراطان
 وخمسا قيراط * ولو كان في المسألة بدل الجدات ام لصحت المسألة من
 اربعين * واذا قسمت على مخرج القيراط كان قيراطها سهوا وثلاثي سهم اقسام
 عليه سهم الام وهي خمسة يخرج لها ثلاثة قراريط * واقسام عليه سهم
 الزوج وهي خمسة عشر يخرج له مائة تسعة قراريط * واقسام عليه سهم
 كل اخت وهي اربعة يخرج لكل واحدة قيراطا وخمسا قيراطا *
 ولو كانت الاخوات اربعا مع الزوج والام لصحت من ثمانية واذا قسمت
 على الاربعة والمشرين خرج قيراطها ثلاثي سهم * واذا قسمت سهام كل
 وارث من المصحح على قيراط المسألة الذي هو ثلث السهم يخرج للزوج
 والام ما تقدم * ويخرج لكل اخت ثلاثة قراريط لانه اذا قسم الصحيح
 على الكسر بسط الصحيح من جنس الكسر ثم قسم الحاصل على بسط الكسر
 كما مر بانه * ففي هذا المثال ايسر نصيب الزوج وهو ثلاثة اثنائين يلزم
 تسعة اقسامها على بسط الثالث وهو واحد يكن له تسعة قراريط لانه لا اثر
 للقسم على الواحد * وابسط نصيب الام وهو واحد اثنائين يبلغ ثلاثة
 واقسمها على البسط وهو واحد يكن لها ثلاثة قراريط لما علمت * وابسط نصيب
 كل من الاخوات وهو واحد كذلك يكن لها ثلاثة ايضا * وان ثبت العمل

بطريق النسبة السابق يانها فانسب سهام كل وارث الى التصحيح وخذه
 بقدر تلك النسبة من مقام القيراط وهو اربعة وعشرون يحصل نصيبه
 من قراريط التركة * في المثال الاول نسبة سهام الزوج هي خمسة واربعون
 الى التصحيح وهو مائة وعشرون ربع وثمان ثلثة اثنان الاربعة والعشرين
 تسعة قراريط كامر * ونسبة سهام كل جدة هي خمسة الى التصحيح ثلث ثمن
 فلها ثلث ثمن الاربعة والعشرين وذلك قيراط واحد * ونسبة سهام كل
 اخت الى التصحيح عشر فلها عشر الاربعة والعشرين قيراطان وخمس قيراط *
 وفي المثال الثاني نسبة سهام الام هي خمسة الى التصحيح وهو اربعون ثمن *
 فلها ثمن الاربعة والعشرين وذلك ثلثة * وقس على هذا باقي الامثلة والله اعلم
 (تلمية) حيث علمت ما تقرر في قسمة التركة معدودة كانت او عقارا
 بالطرق المارة وعرفت ايضا تحويلها الى مخرج القيراط فلا غنى لك عن معرفة
 كيفية وضعها في الجدول لانه معين جدا على حفظ الكسور وضبطها من عدد
 التركة او من مخرج القيراط لاسيما اذا كثرت اعدادها وتشعبت فروعها *
 واذا وضعتها في الجدول انتقلت في صحيفة الخاطر بمجرد الوقوف عليها وامنت
 من غوائل الغلط فيما دق من كسورها * وبينا كيفية وضعها في الجدول
 بعد التصحيح ان تقسم المصحح على عدد التركة ان كانت معدودة او على
 مخرج القيراط وهو الاربعة والعشرون ان كانت عقارا واعرف الخارج
 بتلك القسمة للواحد من عدد التركة او من الاربعة والعشرين * ثم حل
 الخارج الى اضلاعه التي يتركب منها وينبغي تعظيمها لانه اخصروا ان تكون
 من العشرة فما دونها ان امكن ثم صل باخر جدول التصحيح جد ولا مواز ياله

وارسم باعلاؤه عدد التركة ان كانت معدودة او الاربعة والعشرين ان
كان المقسوم عقارا لتقابل بها عند امتحان صحة العمل بالجمع * ثم ارسم
جداول قائمة بعد اضلاع الخارج للواحد من التركة او من الاربعة والعشرين
وارسم باعاليها الاضلاع مقدما الاكبر فالاكبر باختبارا * وارسم ايضا
على عدد التركة او الاربعة والعشرين المثبت فوق الجدول قوسا وعلى
الاضلاع كذلك * واكتب فوق قوس الاربعة والعشرين مخرج القيراط
او عدد التركة ما خرج من الصحيح للواحد من ايها * وعلى قوس الضلع الذي
يليه ما يخرج لواحد مما رسم على القوس الذي قبله وهكذا الى ان تنتهي
الاضلاع * ثم اقس كل نصيب من المسألة على اخر ضلع منها ولا بان تسقط
المقبوم عليه الذي هو الضلع من النصيب المقسوم مرة بعد مرة حتى ينفى
او يبقى اقل من الضلع * وحيث صحت القسمة على الضلع ولم يفضل شيء
فانبت تحت ذلك الضلع صفرا في المربع المختص بصاحب ذلك النصيب وان
فضل اقل من الضلع فانبت تحت بدل الصفري ذلك المربع * ثم اقس ثانيا
ما خرج بالقسمة الاولى للواحد من ذلك الضلع على الضلع الذي قبله واعمل
فيه كما عملت في سابقه وهكذا اتقسم على الاضلاع واحد بعد واحد الى منتهى
الاضلاع او الى ما تنتهي القسمة اليه * وهذه الطريقة هي التي ذكرها الشيخ
احمد بن الهائم رحمه الله ومن بعده * وقد استخرجت لذلك بالهام الله تعالى
طريقة اخرى تكون اسهل في كثير من المسائل * وهي ان تقسم كل نصيب
من المسألة على قيراط المسألة او العدد الخارج لواحد التركة وتثبت ما خرج
لواحد من ايها صحيحا من ذلك النصيب وهو عدة مرات الاسقاط الصحيحة

تحت عدد التركة او الاربعة والعشرين في المربع المتصص بصاحب ذلك
 النصيب * ثم تقسم ما فضل من النصيب ان كان على مارسم على اول ضلع
 بعده وهو الواحد * بمقابلته وتثبت ما خرج في المربع الذي تحته وهو عدة
 مرات الاسقاط الصحيحة كذلك * ثم تقسم ما فضل ان كان على مارسم على
 الضلع الذي بعده وهكذا الى ان تنتهي القسمة * ثم مارسم على كلا الطرفين
 تحت مخرج القيراط وتحت عدد التركة فهو قراريط واحد من التركة
 ومارسم تحت كل ضلع فهو كسر بعدد * بمقابلته متنسب ومجموع صحاح
 القراريط وكسور هان كانت هو النصيب من مخرج القيراط * وعند انتهاء
 القسمة امتحن بالجمع بان تجمع ما تحت اخر الاضلاع كانه احاد وتقسّم المجمع
 على ذلك الضلع تجده منقسما عليه لا مائة فاجمع الخارج الى ما تحت الضلع
 الذي قبله واجمعه كانه احاد واقسمه عليه وهكذا فينتهي بك الجمع الى
 مخرج القيراط او عدد التركة * وازاجعت ماتحت ضلع منها قلتم ينقسم
 مجموعها عليه كان ذلك علامة الحل فاعد العمل * وسنمثل ههنا بالين قمرينا
 احد هان في القسمة على القيراط والاخر في القسمة على عدد التركة * اما القسمة
 على القيراط فنقسم عليه مسألة الامتحان الشهيرة * ولا جرم ان من اتقن
 قسمتها على القيراط ووضعها في الجدول سهل عليه الكثير مما عداها * وقد
 تقدم ان اركانها سبع بنات وخمس جدات واربع زوجات وتسعة اعمام *
 وان اصلها اربعة وعشرون وانها صحت لعموم التباين من ثلاثين الفا وما تين
 واربعين * فاذا اردت تحويلها الى القيراط ووضعها في الجدول فاقسم
 اولاصحها الذي هو الثلاثون الالف والمائتان والاربعون على مخرج القيراط

اربعة وعشرين يخرج قيراط المسالة الف ومائتان وستون * فخله الى اضلاعه
واحسن ما يعتبر من اضلاعه عشرة وسبعة وتسعة وثلاثة * وصل باخر جدول
التصحيح خمسة جداول قائمة وارسم باعلى الاول مما يلي التصحيح تخرج القيراط
اربعة وعشرين وباعلى الجدول الباقية الاضلاع السابقة اعني العشرة والسبعة
والسنة والثلاثة * وارسم على قوس الاربعة والعشرين ما خرج لواحد
من المصع وهو قيراط المسالة الف ومائتان وستون * وعلى قوس اول
ضلع ما يخرج لواحد من القيراط وهو مائة وستة وعشرون * وعلى الثاني
ما يخرج لواحد مما رسم قبله وهكذا الى اخرها ثم اقسام على ذلك نصيب
كل وارث باي الطريقين شئت وتم العمل وهذه صورتها في الجدول *

عن فبراطين وسببي فبراط
لكل بنت

٣	٦	٧	١٠	٢٤	٣٠٢٤٠	
٠٠	٠٠	٠٦	٠٢	٠٢	٢٨٨٠	بنت
٠٠	٠٠	٠٦	٠٢	٠٢	٢٨٨٠	بنت
٠٠	٠٠	٠٦	٠٢	٠٢	٢٨٨٠	بنت
٠٠	٠٠	٠٦	٠٢	٠٢	٢٨٨٠	بنت
٠٠	٠٠	٠٦	٠٢	٠٢	٢٨٨٠	بنت
٠٠	٠٠	٠٦	٠٢	٠٢	٢٨٨٠	بنت
٠٠	٠٠	٠٦	٠٢	٠٢	٢٨٨٠	بنت
٠٠	٠٠	٠٦	٠٢	٠٢	٢٨٨٠	بنت
٠٠	٠٠	٠٠	٠٨	٠٠	١٠٠٨	جده
٠٠	٠٠	٠٠	٠٨	٠٠	١٠٠٨	جده
٠٠	٠٠	٠٠	٠٨	٠٠	١٠٠٨	جده
٠٠	٠٠	٠٠	٠٨	٠٠	١٠٠٨	جده
٠٠	٠٠	٠٠	٠٨	٠٠	١٠٠٨	جده
٠٠	٠٣	٠٣	٠٧	٠٠	٠٩٤٥	زوجه
٠٠	٠٣	٠٣	٠٧	٠٠	٠٩٤٥	زوجه
٠٠	٠٣	٠٣	٠٧	٠٠	٠٩٤٥	زوجه
٠٠	٠٣	٠٣	٠٧	٠٠	٠٩٤٥	زوجه
٠٢	٠٤	٠٠	٠١	٠٠	٠١٤٠	عم
٠٢	٠٤	٠٠	٠١	٠٠	٠١٤٠	عم
٠٢	٠٤	٠٠	٠١	٠٠	٠١٤٠	عم
٠٢	٠٤	٠٠	٠١	٠٠	٠١٤٠	عم
٠٢	٠٤	٠٠	٠١	٠٠	٠١٤٠	عم
٠٢	٠٤	٠٠	٠١	٠٠	٠١٤٠	عم
٠٢	٠٤	٠٠	٠١	٠٠	٠١٤٠	عم
٠٢	٠٤	٠٠	٠١	٠٠	٠١٤٠	عم
٠٢	٠٤	٠٠	٠١	٠٠	٠١٤٠	عم

عن نسم فبراط لكل عم

وان اودث الاختصار فهكذا *

ورثة	سهم	قاربط	كسور
لكل بنت	٢٨٨٠	٠٢	٢ من ٧
لكل جده	١٠٠٨	٠٠	٤ من ٥
لكل زوجة	٠٩٤٥	٠٠	٣ من ٤
لكل عم	٠١٤٠	٠٠	١ من ٩

وايضاح ذلك على الطريق الاول ان تقسم اولا حصة كل بنت مثلا وهي
الفان وثمانمائة وثمانون على اخر ضلع وهو الثلاثة فنصح القسمة ويخرج للواحد
تسمائة وستون فثبت صفرا في المربع الذي تحت ذلك الضلع الموازي لصاحب
النصيب * ثم اقسام التسمائة والستين على ثاني ضلع وهو الستة يخرج للواحد
مائة وستون صحيحة فثبت صفرا في المربع الذي تحته كذلك * ثم اقسام المائة
والستين على ثالث ضلع وهو السبعة يخرج للواحد صحيحا اثنان وعشرون
وتفضل ستة فثبتها في المربع الذي تحته * ثم اقسام الاثنين والعشرين على
رابع ضلع وهو العشرة يخرج للواحد صحيحا اثنان وتفضل اثنان فثبتها
تحت * واثبت تحت مخرج القيراط ما خرج صحيحا الواحد الضلع الذي يلبه
وتم العمل * وايضاحه على الاخر ان تقسم حصة كل بنت مثلا وهي كما علمت
الفان وثمانمائة وثمانون على خارج القيراط وهو الف ومائتان وستون يخرج
باستقاطه من النصيب مرتين الفان وخمسمائة وعشرون * فثبت عدة مرات
الاستقاط وهي اثنان تحت الاربعة والعشرين * ويبقى من النصيب اقل من

القيراط وهو ثلاثمائة وستون فاقسمها على مرسوم على اول ضلع وهو عشر
 القيراط مائة وستة وعشرون يخرج باسقاطه مرتين من باقي النصيب مائتان
 واثنان وخمسون فاثبت عدة مرات الا سقاطوهي اثنان كذا لك تجده
 ويبقى من النصيب مائة وثمانية فاقسمها على مرسوم على ثاني ضلع وهو سبع العشر
 ثمانية عشر يصح ستة اقسام فاثبتا تحته وتم العمل فيكون لكل بنت قيراطان
 وخمس قيراط وثلثة اصباع خمس قيراط وهذه الكور سبعة قيراط
 وعلى هذا النمط قسمة الانصباء الباقية فللكل جدة من التركة ألف وثمانية اسهم
 يكون لها اربعة اخماس قيراط وكل واحدة من الزوجات تسمة وخمسة
 واربعون سهما يكون لها سبعة اعشار قيراط واثلاثة اصباع عشر قيراط ونصف
 سبع عشر قيراط وهذه الكور عبارة عن ثلاثة ارباع قيراط لكل زوجة
 ولكل واحد من الائمة واربعون سهما يكون له عشر قيراط وثلثا سدس
 سبع عشر قيراط والكل عبارة عن تسع قيراط لكل جدة وجميع ذلك
 مرسوم في الجدول واذا جمعت ماتحت الضلع الاخير الذي هو ثلاثة تجده
 ثمانية عشروهي اثلاث سدس سبع عشر قيراط واذا قسمتها على الثلاثة حصل
 ستة في اسداس سبع عشر قيراط فاجمعها الى ماتحت الضلع الذي قبله
 فجمع اربعة وخمسون هي اسداس سبع عشر قيراط واذا قسمتها على البسط
 حصل تسعة في اصباع عشر قيراط فاجمعها الى ماتحت الضلع الذي قبله
 فجمع ثلاثة وستون هي اصباع عشر قيراط فاذا قسمتها على السبعة حصل تسمة
 في اعشار قيراط فاجمعها الى ماتحت الضلع الاول فجمع مائة في اعشار
 قيراط فاذا قسمتها على المشرة حصل عشرة هي قراريط فاجمعها الى ما

تحت مخرج القيراط تجتمع اربعة وشرور والعمل حينئذ صحيح • ولو اردت قسمتها
اعني مسألة الامتحان على القيراط والدائق المصطلح عليه عندها هل حضر موت
مثلا • هو جزء من اربعة وعشرين جزءا من القيراط و اردت وضعها
في الجدول فاقسم الخارج للقيراط الذي هو في هذه المسألة الف ومائتان
وستون على اربعة وعشرين يكن الخارج اثنان وخمسون ونصف • هي
دائق المسألة • ولو قسمت المصحح ابتداء على مخرج الدائق كان الخارج هذا
العدد دعيته • ثم حل الخارج الى اضلاعه وهو هنا منكسرتنضرب
بمقتضى القاعدة الاتية المصحح في مخرج الكسر الواقع في دائق المسألة الذي
هو هنا اثنان فيكون الدائق مائة وخمسة • واذا حللته الى اضلاعه وجدتها
سبعة وخمسة وثلاثة فاثبتها على القاعدة • واعتبر الاربعة والعشرين التي
هي مخرج الدائق من القيراط ضلعا اول من اضلاع القيراط و راع ما سبق
من القسمة على الاضلاع على اى الطريقين شئت • الا انك تريد ضرب سها م
كل وارث في مخرج الكسر الواقع فيها وهو الاثنان يحصل المطلوب • وعلى
هذه القسمة بهذا الاصطلاح يكون لكل بنت قيراطان وستة دوائق وستة
اسباع دائق • ولكل جدة تسعة عشر دائق وخمس دائق • ولكل زوجة
ثمانية عشر دائق ولكل عم دقان وثلاث دائق • وهذه صورته في الجدول

ورثه	سهم	٢٤	١٠	٣٥	٩	١
لكل بنت	٢٨٨٠	٠٢	٠٦	٠٢	٠٤	٠٠
لكل جدة	١٠٠٨	٠٠	١٩	٠٠	٠٤	٠١
لكل زوجة	٠٩٤٥	٠٠	١٨	٠٠	٠٠	٠٠
لكل عم	٠١٤٠	٠٠	٠٢	٠٢	٠٠	٠٠

وان اردت الاختصار فليكن وضعها هكذا

ورثه	سهم	قراريط	دوائق	كسور دائق
لكل بنت	٢٨٨٠	٠٢	٠٦	٦ من ٧
لكل جدة	١٠٠٨	٠٠	١٩	١ من ٥
لكل زوجة	٠٩٤٥	٠٠	١٨	٠٠
لكل عم	٠١٤٠	٠٠	٠٢	٢ من ٣

واما المثال في القسمة على عدد التركة فسنرسم جدولا من المنا سحبات
 لسة اموات * ثم نقسم فيه الجامعة الكبرى على عدد التركة كما ستراه *
 وذلك لومات امرأة عن زوج وام واخنتين شقيقتين واخنتين لام
 وتركت خمسة وسبعين ديناراً * فقبل القسمة ماتت الام عن ابوين ومن
 في المبالاة * ثم ماتت احدي الشقيقتين عن زوج واخنتين لاب ومن في
 المساواة * ثم ماتت احدي الاخنتين من الام وهما شقيقتان عن زوج ومن

في المسألة • ثم مات الزوج الذي في الاول من زوجة وابوين • ثم ماتت
 الام التي في الثانية التي هي جدة في الثالثة والرابعة عن زوج وابن •
 فمسألة الاول من عشرة وهي ام الفروع ومسألة الثاني من ستة وحفظه
 من الاول واحد يباينها ومسألة الثالث من عشرين وسهامه ثلاثة عشر وهما
 متباينان • ومسئلة الرابع من ثمانية وسهامه مائة وستون وهما متباينان
 بالنصف • ومسألة الخامسة من اربعة وهي احدى الفواوين وسهامه
 الف واربعائه واربعون وهي منقسمة على مسالته • ومسألة السادسة
 من اربعة وسهامه مائتان وسبعة وستون وهما متباينان فتصح المناصفة من
 تسعة عشر الفا ومائتين • فاقسمها على الخمسة والسبعين عدد التركة يكن
 الخارج مائتين وستة وخمسين • فخذ اضلاعه التي يتركب منها بعد ثمانية
 وثمانية واربعة • وصل باخر جدول التصحيح جد ولا واثبت في اعلاه
 الخمسة والسبعين • ثم ثلاثة جداول اثبت باعلاها اضلاع الخارج اعني
 الثمانين والاربعة واعمل في القسم عليها والامتحان بالجمع ما تقدمت
 الاشارة اليه • وهذه صورتها في الجدول

	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13	14	15	16	17	18	19	20	21	22	23	24	25	26	27	28	29	30	31	32	33	34	35	36	37	38	39	40	41	42	43	44	45	46	47	48	49	50	51	52	53	54	55	56	57	58	59	60	61	62	63	64	65	66	67	68	69	70	71	72	73	74	75	76	77	78	79	80	81	82	83	84	85	86	87	88	89	90	91	92	93	94	95	96	97	98	99	100	101	102	103	104	105	106	107	108	109	110	111	112	113	114	115	116	117	118	119	120	121	122	123	124	125	126	127	128	129	130	131	132	133	134	135	136	137	138	139	140	141	142	143	144	145	146	147	148	149	150	151	152	153	154	155	156	157	158	159	160	161	162	163	164	165	166	167	168	169	170	171	172	173	174	175	176	177	178	179	180	181	182	183	184	185	186	187	188	189	190	191	192	193	194	195	196	197	198	199	200	201	202	203	204	205	206	207	208	209	210	211	212	213	214	215	216	217	218	219	220	221	222	223	224	225	226	227	228	229	230	231	232	233	234	235	236	237	238	239	240	241	242	243	244	245	246	247	248	249	250	251	252	253	254	255	256	257	258	259	260	261	262	263	264	265	266	267	268	269	270	271	272	273	274	275	276	277	278	279	280	281	282	283	284	285	286	287	288	289	290	291	292	293	294	295	296	297	298	299	300	301	302	303	304	305	306	307	308	309	310	311	312	313	314	315	316	317	318	319	320	321	322	323	324	325	326	327	328	329	330	331	332	333	334	335	336	337	338	339	340	341	342	343	344	345	346	347	348	349	350	351	352	353	354	355	356	357	358	359	360	361	362	363	364	365	366	367	368	369	370	371	372	373	374	375	376	377	378	379	380	381	382	383	384	385	386	387	388	389	390	391	392	393	394	395	396	397	398	399	400	401	402	403	404	405	406	407	408	409	410	411	412	413	414	415	416	417	418	419	420	421	422	423	424	425	426	427	428	429	430	431	432	433	434	435	436	437	438	439	440	441	442	443	444	445	446	447	448	449	450	451	452	453	454	455	456	457	458	459	460	461	462	463	464	465	466	467	468	469	470	471	472	473	474	475	476	477	478	479	480	481	482	483	484	485	486	487	488	489	490	491	492	493	494	495	496	497	498	499	500	501	502	503	504	505	506	507	508	509	510	511	512	513	514	515	516	517	518	519	520	521	522	523	524	525	526	527	528	529	530	531	532	533	534	535	536	537	538	539	540	541	542	543	544	545	546	547	548	549	550	551	552	553	554	555	556	557	558	559	560	561	562	563	564	565	566	567	568	569	570	571	572	573	574	575	576	577	578	579	580	581	582	583	584	585	586	587	588	589	590	591	592	593	594	595	596	597	598	599	600	601	602	603	604	605	606	607	608	609	610	611	612	613	614	615	616	617	618	619	620	621	622	623	624	625	626	627	628	629	630	631	632	633	634	635	636	637	638	639	640	641	642	643	644	645	646	647	648	649	650	651	652	653	654	655	656	657	658	659	660	661	662	663	664	665	666	667	668	669	670	671	672	673	674	675	676	677	678	679	680	681	682	683	684	685	686	687	688	689	690	691	692	693	694	695	696	697	698	699	700	701	702	703	704	705	706	707	708	709	710	711	712	713	714	715	716	717	718	719	720	721	722	723	724	725	726	727	728	729	730	731	732	733	734	735	736	737	738	739	740	741	742	743	744	745	746	747	748	749	750	751	752	753	754	755	756	757	758	759	760	761	762	763	764	765	766	767	768	769	770	771	772	773	774	775	776	777	778	779	780	781	782	783	784	785	786	787	788	789	790	791	792	793	794	795	796	797	798	799	800	801	802	803	804	805	806	807	808	809	810	811	812	813	814	815	816	817	818	819	820	821	822	823	824	825	826	827	828	829	830	831	832	833	834	835	836	837	838	839	840	841	842	843	844	845	846	847	848	849	850	851	852	853	854	855	856	857	858	859	860	861	862	863	864	865	866	867	868	869	870	871	872	873	874	875	876	877	878	879	880	881	882	883	884	885	886	887	888	889	890	891	892	893	894	895	896	897	898	899	900	901	902	903	904	905	906	907	908	909	910	911	912	913	914	915	916	917	918	919	920	921	922	923	924	925	926	927	928	929	930	931	932	933	934	935	936	937	938	939	940	941	942	943	944	945	946	947	948	949	950	951	952	953	954	955	956	957	958	959	960	961	962	963	964	965	966	967	968	969	970	971	972	973	974	975	976	977	978	979	980	981	982	983	984	985	986	987	988	989	990	991	992	993	994	995	996	997	998	999	1000	1001	1002	1003	1004	1005	1006	1007	1008	1009	1010	1011	1012	1013	1014	1015	1016	1017	1018	1019	1020	1021	1022	1023	1024	1025	1026	1027	1028	1029	1030	1031	1032	1033	1034	1035	1036	1037	1038	1039	1040	1041	1042	1043	1044	1045	1046	1047	1048	1049	1050	1051	1052	1053	1054	1055	1056	1057	1058	1059	1060	1061	1062	1063	1064	1065	1066	1067	1068	1069	1070	1071	1072	1073	1074	1075	1076	1077	1078	1079	1080	1081	1082	1083	1084	1085	1086	1087	1088	1089	1090	1091	1092	1093	1094	1095	1096	1097	1098	1099	1100	1101	1102	1103	1104	1105	1106	1107	1108	1109	1110	1111	1112	1113	1114	1115	1116	1117	1118	1119	1120	1121	1122	1123	1124	1125	1126	1127	1128	1129	1130	1131	1132	1133	1134	1135	1136	1137	1138	1139	1140	1141	1142	1143	1144	1145	1146	1147	1148	1149	1150	1151	1152	1153	1154	1155	1156	1157	1158	1159	1160	1161	1162	1163	1164	1165	1166	1167	1168	1169	1170	1171	1172	1173	1174	1175	1176	1177	1178	1179	1180	1181	1182	1183	1184	1185	1186	1187	1188	1189	1190	1191	1192	1193	1194	1195	1196	1197	1198	1199	1200	1201	1202	1203	1204	1205	1206	1207	1208	1209	1210	1211	1212	1213	1214	1215	1216	1217	1218	1219	1220	1221	1222	1223	1224	1225	1226	1227	1228	1229	1230	1231	1232	1233	1234	1235	1236	1237	1238	1239	1240	1241	1242	1243	1244	1245	1246	1247	1248	1249	1250	1251	1252	1253	1254	1255	1256	1257	1258	1259	1260	1261	1262	1263	1264	1265	1266	1267	1268	1269	1270	1271	1272	1273	1274	1275	1276	1277	1278	1279	1280	1281	1282	1283	1284	1285	1286	1287	1288	1289	1290	1291	1292	1293	1294	1295	1296	1297	1298	1299	1300	1301	1302	1303	1304	1305	1306	1307	1308	1309	1310	1311	1312	1313	1314	1315	1316	1317	1318	1319	1320	1321	1322	1323	1324	1325	1326	1327	1328	1329	1330	1331	1332	1333	1334	1335	1336	1337	1338	1339	1340	1341	1342	1343	1344	1345	1346	1347	1348	1349	1350	1351	1352	1353	1354	1355	1356	1357	1358	1359	1360	1361	1362	1363	1364	1365	1366	1367	1368	1369	1370	1371	1372	1373	1374	1375	1376	1377	1378	1379	1380	1381	1382	1383	1384	1385	1386	1387	1388	1389	1390	1391	1392	1393	1394	1395	1396	1397	1398	1399	1400	1401	1402	1403	1404	1405	1406	1407	1408	1409	1410	1411	1412	1413	1414	1415	1416	1417	1418	1419	1420	1421	1422	1423	1424	1425	1426	1427	1428	1429	1430	1431	1432	1433	1434	1435	1436	1437	1438	1439	1440	1441	1442	1443	1444	1445	1446	1447	1448	1449	1450	1451	1452	1453	1454	1455	1456	1457	1458	1459	1460	1461	1462	1463	1464	1465	1466	1467	1468	1469	1470	1471	1472	1473	1474	1475	1476	1477	1478	1479	1480	1481	1482	1483	1484	1485	1486	1487	1488	1489	1490	1491
--	---	---	---	---	---	---	---	---	---	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	-----	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------	------

حصه الاخث التي هي شقيقة في الاولى والثالثة وبنت في الثانية واخت لام
في الرابعة خمسة الاف وسبع مائة واربعون سهما فلها اثنان وعشرون دينار
وثلاثة اثمان دينار وثلاثة اثمان ثمن دينار * والتي هي اخت لام في الاولى والثالثة
وبنت في الثانية وشقيقة في الرابعة ثلاثة الاف وستمائة واثنان وخمسون
سهما فلها اربعة عشر دينار وربع دينار وثمان ثمن دينار * وللأب في الثانية
ثلاثمائة وعشرون سهما فله دينار وربع دينار * وللزوج في الثالثة الف
وما اثنان وثمانية واربعون سهما فله اربعة دنانير وسبعة اثمان دينار * ولكل
واحدة من الاختين لاب في الثالثة مائتان وثمانية اسهم فلها ثلاثة ارباع دينار
دينار ونصف ثمن دينار * وللزوج في الرابعة تسعمائة وستة وتسعون سهما فله
ثلاثة دنانير وسبعة اثمان دينار * وثمان ثمن دينار * وللزوجة في الخامسة
الف واربع مائة واربعون سهما والام في الخامسة كذلك فلكل واحدة منها خمسة
دنانير وخمسة اثمان دينار للاب في الخامسة الفان وثمانمائة وثمانون سهما فله
احد عشر دينار وربع دينار * وللزوج في السادسة مئتان وسبعة وستون سهما فله
دينار وربع ثمن دينار وثلاثة ارباع ثمن دينار * والابن في السابعة ثمانمائة
سهم وسهم فله ثلاثة دنانير وثمان دينار وربع ثمن دينار * واذا اجتمعت ماتحت
الضلع الاخر وهو اربعة حصل اربعة هي ارباع ثمن ثمن فاقسمها على الاربعة
يحصل واحد وهو ثمن ثمن * فاجمعها الى ماتحت الثمانية الثانية يجتمع ستة عشر وهي
اثنان ثمن فاقسمها على الثمانية عدد الضلع الثاني يخرج ثمان ومائتان * فاجمعها
الى ماتحت الثمانية الاولى يكن المجتمع ثمانية واربعون ثمنا فاقسمها على الثمانية يخرج
سبعة وهي دنانير * فاجمعها الى الدنانير يجتمع خمسة وسبعون دينار افا لعمل

عشيد صحيح • ولو جمعت ماتحت ضلع منها قلم يتقسم فنجعلها عليه قسمة
صحيحة كان ذلك علامة الخال في العمل • وقس على هذا ما يرد من اشباهه •
واعلم انه قد لا يكون للد الذي تصح منه المسائل فيراط صحيح اولاً ينقسم
مخرج عدد التركة قسمة صحيحة فالطريق حينئذ ان تقرب المسألة في مخرج
الكسر الذي يظهر في القيراط او في مخرج الكسر الذي يظهر في عدد التركة
فما يحصل فاجعله كانه العدد الذي صحت منه المسائل • فاقسمه على مخرج القيراط
او على عدد التركة وراع ما سبق من القسمة على الاضلاع والتفصيل وجنيع
ما تقدم الا انك تريد ضرب سهام كل وارث في مخرج الكسر الذي ضربته
في المسألة يحصل المطلوب • وان شئت وكان بين ما تصح منه المسائل ومخرج
القيراط او عدد التركة موافقة فرد كلاهما الى وفقه ثم اضرب نصيب كل
وارث بما صحت منه المسائل في وفق التركة او في وفق مخرج القيراط واقسم
الحاصل على وفق العدد الذي صحت منه المسائل ان كان ذلك من المشرقة
فأقل والا فليضلمه ان امكروا قسم على اضلاعه وراع جنيع ما تقدم يحصل
المطلوب • وان كان قيراط المسألة او العدد الذي تقسم التركة عليه عدداً
اولاً فلا يفعل فتكون القسمة على جملته وتكون النسبة اليه بلفظ الجزئية ولا تختص
الامثلة على من عرف ما سبق • ثم ان كان في نفس التركة كسر فلك ان تقسمها
كما هي كخمس بنين والتركة سبعة دنانير ونصف او ثمانية دنانير وثلاث فللك
ابن من السبعة والنصف دينار ونصف ومن الثمانية والثلاث دينار
وثلاث • ففي هذه الصورة وامثالها يظهر الجواب بالبدية غالباً
من غير بسط لكنه يتسرف في بعض الصور فجعل القرضيون لذلك

طريقين تسهيلاتاً للقسمة سواء كان الكسر منطلقاً أو أصم * أحد هما بسط
 التركة فقط من جنس كسرها أو كسورها وذلك بأن تعرف مقام الكسر مفرداً
 كان أو مكرراً أو معطوفاً ومضافاً وتضرب جملة التركة في المقام يحصل بسط
 التركة وما حصل بعد البسط اقمه مقام التركة وكل العمل باحد الاوجه الختمة
 السابق ذكرها * وا قسم ما يخرج لكل وارث على مخرج الكسر او المخرج
 الجامع للكسور لان الخارج اولا إنما كان كسوراً فإيخرج بعد فهو المطلوب
 فلو مات عن ام واختين لام واختين لغيرها فاصلها ستة ونعول لبسة
 وترك ثلاثة وستين ديناراً وثلاثي دينار * ابسطها اثلاثاً تحصل
 مائة وواحد وتسعون * فاضرب اسهم الورثة في البسط واقسم الحاصل
 على المسألة بمولها والخارج بعد القسمة اقسمه على ثلاثة مقام الكسر وما خرج
 فهو نصيب ذلك الوارث * هذا حيث عملت بالطريق الثاني من الخمس
 المتقدم * ففي المثال حيث عملت بها اضرب للام واحداً من السبعة في المائة
 والواحد والتسعين عدد البسط يخرج العدد بعينه لانه لا اثر للضرب في
 الواحد فاقسمها على السبعة عدد المسألة بمولها يخرج سبعة وعشرون وسبعاً *
 واعمل لكل واحدة من الاختين للام كذلك * واضرب لكل واحدة من
 الاختين لغيرها اثنين في مائة وواحد وتسعين يخرج ثلاثمائة واثنان وثمانون
 اقسماً على السبعة يخرج اربعة وسبعون واربعة اسباع * فلو كانت التركة مائة
 وواحد او تسعين لكان الجواب لكل منهم ما خرج له لكنها ليست كذلك
 بل هي ثلاثة وستون وثلاثان * فلذلك تحتاج ان تقسم ما خرج لكل منهم على
 الثلاثة مخرج الثلثين فاقسم ما خرج لكل من الام وبنتيها وهو سبعة وعشرون

وسبعان على الثلاثة يخرج تسعة دنانير وثلاثا سبع دينار وذلك حصّة الواحدة
من التركة * واقسم ما خرج لكل واحدة من الاختين لغير ام وهو اربعة
وخمسون واربعة اسباع على الثلاثة يخرج لكل واحدة منها ثمانية عشر ديناراً
وسبع دينار وثلث سبع دينار * واجمع الحصص بما علمت في جمع ما فيه
كسر يحتم ثلثه وستون وثلثان وهو التركة فالعمل صحيح * والطريق الثاني
ان تبسط ايضاً ما تصح منه المسألة من جنس الكسر او الكسور للتركة واقم
بسط المسألة مقام المسألة كما اقامت بسط التركة مقام التركة من غير احتياج
الى القسمة بعد ذلك على مقام كسر التركة فلو كانت التركة في المثال المذكور
وهو ام واختان لام واختان لغيرها اربعين ديناراً ونصفاً وثلاثاً وعملت
بهذا الطريق فابسط التركة واصل المسألة بعولها من جنس الكسر وذلك بان
تضرب كلامها في مقام النصف والثلث وهو ستة يكون بسط التركة مائتين
 وخمسة واربعين وبسط المسألة اثنين واربعين * وبين البسطين موافقة
بالسبع فرد كلامها الى وفقه واعتبر وفق كل منها كاصله وكل العمل باحد
الوجه السابقة من غير ان تبسط سهام الورثة فما حصل فهو ما لكل وارث
من غير قسمة اخرى على مخرج الكسر * لانك لما بسطت السبعة وانتقلت الى
الاثنين والاربعين اغنى ذلك عن القسمة على مقام الكسر * فان عملت بالوجه
الاول فاضرب نصيب كل وارث من المسألة في وفق بسط التركة وهو
خمسة وثلاثون واقسم الحاصل على وفق بسط المسألة وهو ستة يحصل لكل
واحدة من الام وبنيها خمسة دنانير وخمسة اسداس دينار * ولكل واحدة
من الاختين لغير ام احد عشر ديناراً وثلاثاً ديناراً واجمع الحصص الخمس

يجتمع اربعون ونصف وثلاث فالعمل صحيح ويقاس عليه امثاله •
 (مهمة) يقع كثير ان التركة تكون جزءا من عقار ونحوه بجزء من دار
 او ضيقة او صيف او عبد مفردا كان الجزء او يمتددا اتحاد النوع كالثلاثة
 انخباس او متلفه كالثا وربع • والطريق في قسمتها ان تحصل مخرج الكبير
 او المخرج الهام للكسور الواقعة فيها وتعمله كانه اصل المسألة وتأخذ منه بسط
 ذلك الكبير بحسبه • فاما ان فاقسه على المدد الذي تصح منه مسألة الورثة
 فان صح قسمه فذلك المخرج هو المطلوب الذي تصح منه القسمة • وان لم يصح
 فاما ان يوافق واما ان يباين فان وافق مصحح الفريضة فرد المصحح الى وفقه
 واضربه في ذلك المخرج • وان باين فاضرب كل المصحح في المخرج فاما كان في
 الحالين فنه تصح المسألة • وما ضربته في المخرج من المصحح عند المياينة
 او وفقه عند الموافقة فهو جزء السهم للمخرج • فان ضربته في البسط كان
 الجاصل حصة جميع الورثة • وان ضربته في الباقي من المخرج بعد البسط
 كانت الخارج حصة الشريك ان كان • واذا عرفت حصة جميع
 الورثة فاقسمها على التصحيح بمخرج جزء سهم التصحيح فاضربه في
 حصة كل وارث من التصحيح يظهر لك نصيبه في العقار ونحوه • واذا
 عرفت حصة الشريك فان كان واحدا اوجاعة وانقسم على عددهم فذاك •
 والا احتجت الى عمل كالانكسار على الروس وقد تقدم يانه والامثلة غير
 خافية • وفي هذا كفاية للراغب والطالب ومن اراد الزيادة فليطبع
 بالمطلوبات • ولما فرغ المؤلف رحمه الله من تحرير هذا المتن المتكامل بتمت
 هذا الفن ومقاصده • وانتهى ما اراد ايراد • من عيون هذا العلم وهدى

قوائد وفرائد • قال بعد ذلك ذلك براعة للتمام • واعلا ما يشاهد
 المقام • وهذا ما يبراه الله • اى سهل • املا • اى قوله ليكتسب عنه •
 وهل الاشارة الى مرسوم ميسال الكتاب او الى ما في اذهن فيه الخلاف
 المشهور المنقول من السيد الجرجاني الى اقوال سبعة • وجزم بتعين كونها
 للمنفذ الذهن سواء اتقدم المشار اليه كما هنا وناخره واسل وضع الاشارة
 للمحسوسات واستعمالها في غيرها كما اذا تجاوز • ثم قال رحمه الله • وارجو
 من الله • الرجاء • هو توقع الامر الم محبوب • القبول • هو اخذ ما يهدي
 او يعطي والمقصود غايته وفيرته التي هي تميز الشواب وتعظيم الاجر
 على تأليف هذا الكتاب • وقد ظهرت والحمد لله علامات قبوله سبحانه
 ونال هذا المؤلف المشتمل على فيرد من شرائع دينه القويم • فانه قد انتشر
 في اسرع مدة في اقطار الارض وعم الانتفاع به واعتنى به العلماء والطلبة
 • وارجو من اهل العلم اصلاح الخطا • وايداه بالصواب • اصلاح
 الخطا • هو ايداه بالصواب فهو من عطف المراد في الافادة التوكيد • وانما
 صنع المؤلف ما رايت وقوفه مع الحق وانما لا يفسد وهذا هو شان الكمال
 من الرجال مع ان كتابه في غاية من التبحر والتبجح الا ما شذ عن سمو
 او غلط كاتب • والله ولي المؤمنين • اى متولى امورهم ولاية خاصة بهم
 • والحمد لله رب العالمين • تقدم الكلام على معنى المداول الكتاب •
 والرب المالك والمدير وله معان اخر نعرف من كتب اللغة • والعالمين
 جميع عالم بفتح اللام كما حققه العلامة الامير وغيره قالوا لان العالم وان كان
 يعطى على ما سوى الله يعطى ايضا على كل جنس وعلى كل صنف فيقال

عالم الحيوان وعالم الانسان وهكذا فيكون جسمه على عالين بالا مطلق
 الثاني ويكون خاصا بالعتلاء اخذ امن انه لا يجمع بالولوو النون الالعتلاء
 نعم يمكن ان يقال انه غير مستوف للشروط لانه لا يجمع هذا الجمع الا ما كان
 علما او صفة والعالم ليس علما ولا صفة على انه جرى في الكشف على كونه
 جمعا استوفى الشروط لان العالم في حكم الصفة فانه علامة على وجود خالقه
 ﷺ صلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم تقدم في شرح الخطبة
 ايضا الكلام على معنى الصلاة والسلام ولفظ السيد والال والاصحاب فارجع
 اليه وجمع المؤلف رحمه الله بين الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في
 اول الكتاب وفي اخره كما ترى رجاء لقبول ما بينها فان الصلاة على النبي
 صلى الله عليه وسلم مقبولة والله سبحانه وتعالى اكرم من ان يقبل الصلاتين
 ويرد ما بينها وهذا اخر ما يسره الله من الشرح على هذا المؤلف النافع
 ونفتم هذا الشرح بخاتمة تشتمل على ثلاثة فصول

الفصل الاول

في ذكر بعض المسائل الملقبات وهي كثيرة حتى قالوا لا حصر لها ولا حسم
 لا بوابها وقد تقدم منها في الكتاب الفروان والمباهلة والنصفيتان والاكدرية
 والمشركة والد ينارية الصغرى والد ينارية الكبرى وهي المسماة بالشاكية
 والر كاية والعاصرية وام الفروج والفراوتسى بالمراونية وام الفروج
 والمنبرية والمأمونية والجرفاوالصا والزديات الاربع ومسألة الامتحان والناقضة
 ومسألة القضاء ومن الملقبات ايضا الخزبة لقبية بذلك لان حمزة بن حبيب
 الزيات سئل عنها فاجاب باجوبة ثلاثة وهي ثلاث جدات ام ام وام ام

اب وام ابني اب وثلاثة اخوات متفرقات وجد ابواب • فعندنا معاشر
 الشافعية وكذا عند المالكية للجدتين السدس لسقوط الثالثة بالجد عندنا
 وكونها من ذوى الارحام عند المالكية والباقي بين الجد والشيقة والاخت
 للاب ارباعا تضم الشيقة خمسة للاخت للاب لان الباقي بعد سدس الجدتين
 وحصة الجد دون النصف فتصح من اثني عشر اختصارا لكل جدة من
 الاوليين سهم واحد وللجد خمسة وللشيقة خمسة ولاشي للاخت للاب
 ولا للاخت للام • وعند الحنفية للجدتين المذكورتين السدس والباقي للجد
 وتصح من اثني عشر • وعند الخنابلة للجدات الثلاث السدس لكون الجد
 لا يجزى ام نفسه عندهم كما مر في باب الحجب والباقي للجد والاخت الشيقة
 وفاقانا وتصح عندهم من ستة وثلاثين لكل جدة سهان وللجد خمسة عشر
 وللاخت الشيقة خمسة عشر • ومنها ام البنات وهي ثلاث زوجات واربع
 اخوات لام وثمان اخوات لابوين اولاب اصلها اثني عشر وتقول الخمسة
 عشر وتصح منها لكل واحدة سهم واحد • ومنها عند المالكية ثلاث ملقبات
 احدها المالكية لقبته بذلك لنص الام مالك عليها بخصوصها • وهي زوج
 وام وجدواخوة لاب واخوة لام فعند المالكية للزوج النصف وللأم السدس
 والباقي للجد ولاشي للاخوة الجسيم • اما الاخوة للام فلانهم معجوبون بالجد
 واما الاخوة للاب فلانه لو لم يكن الجد معهم لم يكن لهم شيء لان الاخوة للام
 حينئذ يستحقون الثلث وتسقط الاخوة للاب لا ستغراق الفروض التركية
 فلم يكن حضورهم معهم موجبا لهم شيء لم يكن • وهي عند الحنفية كذلك جريا
 على قاعدة تم في حجب الاخوة مطلقا بالجد • واما عندنا وعند الخنابلة وابي

يوسف ومحمد للزوج النصف وللأم السدس وللبنت السدس والباقي للأخوة
 للأب ولاشي للأخوة للام اتفاقا. والثانية في شبه المالكية وهي اذا كان بدل
 الاخت للأب اخوة اشقاو الحكم فيها كالحكم في المالكية عندنا وعندهم فلاشي
 للاشقاء ولا للأخوة من الأم عند المالكية. اما الأخوة للام فمحبهم بالجد
 واما الاشقاء فلانهم لا يرثون الا من اجل قرابتهم بالأب وقرابة الأب ساقطة
 والجد قد يحجب من كان من جهة الأم فلاشي لهم معه. اما عندنا وعند الحنابلة
 والحنفية فقد عرفت الحكم فيها من التي قبلا. والثالثة هي عقرب تحت
 طوبه وهي زوج وام واخت لأم وعاصب اقرب الاخت للام بنت
 لأم. فعند المالكية تجمل لأم بنت مسالة للانكار ومسالة للأقرار
 اما مسالة الانكار فمن ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث اثنان وللأخت
 للام السدس واحد ولاشي للعاصب. واما مسالة الأقرار فمن اثني عشر
 للزوج الربع ثلاثة وللأم السدس اثنان وللبنت النصف ستة يبقى واحد
 للعاصب. ثم بعد ذلك تجمع خصة البنت والعاصب ومجموعها سبعة ونقسم
 عليها نصيب الأخت المقررة من مسالة الانكار وهو واحد لا ينقسم تضرب
 السبعة في مسالة الانكار وهي ستة تبلغ اثنين واربعين. فلزوج ثلاثة من
 مسالة الانكار في سبعة بواحد وعشرين. وللأم اثنان من مسالة الانكار
 في سبعة باربعة عشرة وللبنت المقر لها ستة والعاصب واحد. اما عند الثلاثة
 فالأقرار باطل لكون المقر غير جائز والله اعلم

﴿ الفصل الثاني ﴾

في ذكر شي من مشابه النسب. فمن ذلك رجلان كل منهما عم الآخر

صورتها تزوج كل منها ام الاخر فاولد لها ابنا فكل منها عم الاخر لانه
رجلان كل منها خال الاخر • صورتهما ان يتكح كل من الرجلين بنت
الاخر فبولد لكل منها ابن فكل من الابنين خال الاخر • رجلان كل منها
ابن خال الاخر • صورتهما ان يتكح كل من الرجلين اخت الاخر فبولد لكل
منها ابن فكل من الابنين ابن خال الاخر • رجلان احدهما عم الاخر
والاخر خاله • صورتهما تزوج رجل بامرأة وتزوج ابنتهما فولد لكل واحد
منها ابن فابن الاب عم ابن الابن وابن الابن خال ابن الاب • وقد ذكر هذه
الصورة الحريري رحمه الله في المقامة الخامسة عشر ملغزا بها اذا كان للرجل
اخ شقيق وتأتى في الالفاظ ان شاء الله • ولها صورتان ايضا احدهما ان
يتزوج ابوابي زيد باخته من امه فتلد ابنا فهو عم زيد وزيد خاله • والثانية
ان يتزوج اخو زيد من امه فتلد ابنا فهو خال زيد وزيد عمه ويلقبها
في الميراث كما ياتي ومنها ان يقول شخص لي عمه وانا عمها ولي خالة وانا
خالها فاما قوله لي عمه وانا عمها فان اخاه من امه تزوج ام امه فاولد لها بنتا فهذه
البنت هي اخت امه فهي عمته وهي بنت اخيه فهو عمها • واما قوله لي خالة
وانا خالها فان اباهم تزوج اخته من امه فاولد لها بنتا فهذه البنت هي اخت
امه فهي خالته وهي بنت اخته فهو خالها • وقد سئل عنها الامام الشافعي
رحمه الله بايات نظمها السائل فقال •

فلي عمه وانا عمها • ولي خالة وانا خالها

فاما التي انا عم لها • فان ابني امه امها

ابوها اخي واخوها ابني • ولي خالة وكذا احكمها

فابن الفقيه الذي عنده • فنون الفرائض او علمها

يبين لنا نسبنا صالحا • ويكشف للنفس عن غمها

فاجابه الامام الشافعي رضي الله عنه فقال

ايما سا يلى عن عمته وهو عمها • وعن خالة يدعى شفاها باخالما

الا فاستمع منى جوابا محققا • وأصغ الى ما قلت في شرح حالما

اخ لك من ام وام لوالد • تزوجها من قومها اورجالما

فجاءت بنت وهي عمك التي • تناذك عمى في صبيح مقالما

ووالد ام ثم اخت لوالد • تزوجها مستحسنا لجالما

فجاءت بنت وهي خالتك التي • تناذك خالاني فصيح مقالما

فهذا هو الايضاح عما سألته • وكشف لفتيا اشكلت في سؤالما

ولو كان المولود في الصورتين ذكر الكان المولود مع المتكلم كل منهما في

الصورة الاولى وخال الاخر في الصورة الثانية • وقيل ان رجلا دفع رقعة الى

الامام الشافعي رحمه الله فيها

رجل مات وخلي رجلا • ابن عم ابن اخى عم ابيه

فكتب الامام الشافعي رحمه الله في اسفلها •

صار مال المتوفي كاملا • باجماع القول لامر به

لذى خبرت عنه انه • ابن عم ابن اخى عم ابيه

وذلك لان ابن اخى عم الاب هو الاب فان ابن عمه هو ابن عم الاب • ويقرب

من هذا قول القائل وراث من الميت خال ابن عمته • واني اخيه من الابوين لان

خال ابن العمه هو الاب والاعمام والمراد هنا الاب كما مر ان شاء • وقول القائل

ورث من الميت مائة من خاله دون الجدة لانها هي الام كما مر انفا ومن المسائل
 التي قال عنها الشافعي ابو يوسف ومحمد بن الحسن يجلس الرشيد قولا لهما عزاتان
 التقابر عجلين فقالا امر عبا ببنينا و زو جينا و ابو عي و جينا فاجابهما الله
 بقوله رجلان تزوج كل منهما ام الاخر ومن ذلك رجل ابوه خاله و امه
 عنته و ليس لشبهة ولا لكناح مجوس وهو ورثها ان يتزوج رجل امرأة مجهولة
 النسب فيستلحقها ابو الزوج فيثبت نسبها ويكذب الابن فيعوز له استدانة
 النكاح وتقدم له ولد المكون ابوه خاله ولكن امه عنته و يرق من هذا الباب
 صور و امثلة كثيرة مذكورة في المطولات *

الفصل الثالث

في بذلة من الفاز الفرض وهي كثيرة جدا وانما يرقى بها التشييد الاذهان
 واعمال الفكر فيها التمرين على فروع هذا الفن فمن ذلك رجل قال لقوم
 يقتسمون تركته لا تعلموا ان لي زوجة غايبه فان كانت حية ورثت هي
 ولم ارث وان كانت ميتة ورثت انا معكم وهو ورثها امرأة خلفت اما واختين
 شقيقتين و اخا لابن متز و جبا باخنها لامها وهي الغايبه ولو قال ان كانت حية
 ورثت و ورثت وان كانت ميتة لم ارث فهذا ابن عم الميتة متزوج ابنتها الغايبه
 والورثة زوج وام واع من ام ومن ذلك رجل له اخ شقيق لورثه اخو زوجته
 من امها و رث اخيه الشقيق وهي التي ذكرها الحريري رحمه الله كما تقدمت
 الاشارة اليها بقوله *

ايها العالم الفقيه الذي فا • في ذكاه فانه من شيبه
 افتتاني قضية خادعتها • كل قاضي وعاد كل فقيه

رجل مات عن اخ مسلم حـ سر رتقي من امه واياه
وله زوجة لها ايها الحـ بر اخ خالص بلا تمويه
لحوت فرضها وحاذاخوها • ما تبقى بالارث دون اخيه
فاشفتا بالجواب عما سالا • فهو نص لا خلف يوجد فيه

واجاب عنها بقوله

قل لمن يلزم المسائل الى • كاشف سرها الذي تخفيه
ان ذاك الميت الذي قدم الشر • ع اخا مره على ابن ايه
رجل زوج ابنه عن رضاه • بمائة له ولا غرو فيه
ثم مات ابنه وقد عقلت منه • نجسات با بن سر ذويه
فهو ابن ابنه بغير مرأه • واخو مره بلا تمويه
وابن الابن الصريح ادنى الى الجدد • واولى بارثه من اخيه
فلذ احين مات او جب للزو • جة ثمن التراث تستوفيه
وحوى ابن ابنه الذى هو فى الحكيم • اخوها من امها باقيه
وتخلى الاخ الشقيق من الار • ث وقلنا يكفيك ان تبكيه
هاك منى الفتيا الذى يحتذ بها • كل قاض يقضى وكل فقيه
وتقريب هذا التفران نقول رجل وابنه وامراه وبناتها فتزوج الرجل
البنت والابن الام فمات الابن والام حامل منه فوضعت غلاما فهو ابن
ابن الرجل واخو الزوجة لامه • ثم مات الرجل وترك اخا شقيقا فموتت
زوجته الثمن واخوها الباقي لانه ابن ابن الميت وهو يحجب الاخ كما كان يحجبه
الابن لو كان حيا • ومن هذا قول الشاعر •

وقائلة اوصي القديقاني * ارى الموت قد حطت عليك ركائبه
فقلت وقدر اعانوا دمقالها * وضافت به خوف الحمام مذهب
لك الثمن ان كانت وفاني فريضة * وسائر ما يبقى فصنوك صاحب
والمتقدم بالسؤال عن هذه المسألة عبد الملك بن مروان وذلك انه وقف
رجل فقال يا امير المؤمنين اني تزوجت امرأة وزوجت ابني من امها
فامد دناشي نستعين به فقال ان انت اخبرتي كيف يدعوا بن كل واحد
منكما بن صاحبه فانا نرقدك والا لا اعطيك شيئا فقال له الرجل سل قبل
ذلك كاتبك وصاحب شرطك فان اجابا فامنعني لي ادفعه لهما والا فانا
اعذر فسألها فلم يعرف ذلك فابتدر رجل من اخر الصفوف فقال له ان
اخبرتلك تمنعني ما ذكرت لا اسأل فقال له نعم فقال ابن الاب عم ابن الابن
وابن الابن خال ابن الاب فوصله * وهذا اخف امر في الظاهر من
التوارث الذي فرض واشكل في المعنى * ومن ذلك لو قالت امرأة لقوم
يقسمون الا لا تعجلوا فاني حبل فان ولدت ذكرا ورث وان ولدت انثى
لم ترث وان ولدت ذكرا وانثى ورث الذي ذكر دون الانثى * فهذه زوجة
عاصب سوى الاب والابن وابن الابن * ولو قالت ان ولدت ذكرا ورث
وان ولدت انثى لم ترث وان ولدت ذكرا وانثى ورثا فهذه زوجة الاب
ومها شقيقة اب وزوجة الابن ومها بنتان * ولو قالت ان ولدت ذكرا لم يرث
وان ولدت انثى لم ترث وان ولدتها ورثا فهي زوجة ابي الميت وقد مات
ابوه قبله والورثة ام وجد وشقيقة وهي منتصرة زيدا اذا كان المولود انثى
واحدة وقد سبق ذكرها في باب الجد والاخوة * ولو قالت ان ولدت

ذكر الميراث وان ولدت اثني وولدت وان ولدتها لم ير ثلثي زوجة ابني الميت
والورثة زوج وام واخوان لام او هي زوجة ابن الميت وقد تركت زوجا
وابوين وبنتا ولو قالت ان ولدت ذكر او رث وورثت وان ولدت اثني
لم ترث ولم ارث فهي بنت ابن الميت وزوجة ابن ابن له اخر وهناك بنتا
صلب * ولو قالت ان ولدت ذكر الميراث ولم ارث وان ولدت اثني ورثنا
وان اسقطت ميتا ورثت فهي بنت ابن ابن الميت وزوجة ابن ابن اخر وقد
مات والورثة الظاهرون زوج وابوان وبنت * ولو قالت ان ولدت ذكرا
فلي الثمن والباقي له وان ولدت اثني فالثلثة كيني وبينها سواء وان اسقطت
ميتا فالثلثة كلها * فعذه امرأة اعتقت عبدا ثم تزوجته فحملت منه ثم مات
عنها ولا وارث له غيرهما غير عملهما ومن ذلك رجل له عم وخال فورثه
الخال دون العم وهي ان يكون الخال ابن اخي الميت لانيه كما تقدم تصويره
في متشابه النسب في رجلين اعداهم الاخر والاخر غاله * فلو
خلف الميت مع هذا الخال الذي هو ابن اخيه ما ورث غاله لانه ابن
اخيه لانيه دون عمه * ومن ذلك ميت خلف خمسة عشر ذكرا لا وارث
له غيرهم فاخذ خمسة سدس المال وخمسة ثلثه وخمسة نصفه * وانقسم كل
فريق نصيبهم بالسوية وقد انفرت بها نظما لبعض الاخوان فقلت

اسائل ارباب الفرائض والاولى * عليهم مداو الحكم في كل قسمة
لقد مات ذو مال وخلف خمسة * ذكورا وايضا خمسة تلو خمسة
فاخروا منهم خمسة سدس ماله * واخروا ثلثا خمسة دون مريه
والخمسة الباقين نصف مكل * وكل فريق عظم بالسوية

وصورتها ان تتزوج امرأة رجلا وتلد منه ولدا ثم تتزوج باخيه لايه
وله خمسة اولاد ذكر ولدت منه مثلهم ثم مات زوجها فتزوجت
باجني فولدت منه خمسة ذكور ايضا ثم مات ولدها الاول بعد موتها فللمسنة
الذين هم اولاد الاجني واخوة الميت لامة سدس * وللخمس الذين هم اولاد
عمه من اجنية ثلث وللخمس الذين هم اولاد عمه واخوته لامة نصف
نصف من ثلاثين * ومن ذلك ثلاثة اخوة اشقاء وورثوا ميتا فاخذوا ثلثي
المال واخذوا الاخران ثلثه * وقد نظمه بعضهم فقال

ثلاثة اخوة لآب وام * وكلهم الى خير فقير

فجاز الاكبران الثلث منها * وباقي المال اجره الصغير

فهو لاه ثلاثة اخوة لآبوين اصغرهم زوج لبنت عمهم الموروثة له لثلاثين ولها
الثلث * ومن ذلك ما لو قيل اخوات ثقيقان ورثاها لكافا فخذ
احدهما ثلاثة ارباع التركة والاخر الربع الباقي فقل هذه امرأة تركت ابني
مها احدهما زوجها * ولو قيل رجلان ورثاها لكافا فخذ احدهما الثلثين والاخر
الثلث فقل هذه امرأة تركت ابني معها احدهما زوجها والاخر اخوها لاما
هو لو قيل امرأتان ورثاها فخذ اثلاثا باع التركة واخرى زوجها فخذ
الربع فقل للميت اخت لآب واخت لام وابنا عم احدهما لام والذي هو اخ
لام زوج الاخت للآب والاخر زوج الاخت للام فللاخت من الآب
النصف وللأخ من الام السدس وللأخت من الام السدس والباقي بين ابني الام
ولو قيل رجل وزوجته اقتسما ميراثا فاصاب المرأة ثلاثة ارباعه والرجل ربعه
فقل هو رجل وزوج اخاه لامة باخته لايه ثم مات عنها فترك ميراثا عليها على

اربعة بالفرض والرد لاخته ثلاثة ولاخيه واحد رجل وبته وراثته نصفين
صورتهامات عز زوج هو ابن عم وبنت منه امرأة وابنها ورثا مال ميت
نصفين نقل رجل مات عن بنت فلهما النصف وابن اخيه وهو ابنا فله النصف
الباقى بالعصوبة * ولهذه المسألة عنى الشاعر بقوله *

سالت الفارضين بكل ارض * بما يفتون في ذكر واه

قد اقتسما بحق مال ميت * على نصفين وانفعا بقسمه

له نصف وحق الام نصف * فناخذاه سها كسومه

وباب الالما زباب واسع * والكلام عليها في المطولات شائع ذائع *
والحمد لله على نعمه التى لا تحصى ولا تحصى * ومواهبه التى تبجل على الحد
والاستقصا * وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا *

قال جامسه

كان الله له * وختم بالصالحات عمله * هذا اخر ما يسره بمحض جوده
العزيز الحكيم * ومتعني ما فتح به من الشرح على ذلك الكتاب الكريم *
والامل فيم اطلع من اهل العلم على عباراته * وامعن النظر في غوى مضمونه
واشاراته * ان يسمع عافيه من ضعف التركيب ونقص التحصيل * ويصلح
ما وجد من الخلل غير قابل للتأويل * فاني متطفل على موافق هذا الموضوع
الحقير * والانسان من حيث هو مظنة القصور والتقصير * لاسيما وقد كان
جمعه حال تراكم غيوم الهموم * وتزاحم جيوش الهموم * بسبب مجرى عن
السكن والبلاد * لتواتر اذيات الاجتاد والحساد * نفسى ان يكون ذلك
ترجيحا بزان الحسنات * وتكفيرا لما سلف من السيئات * وبالله وحده

المتنبر واستنير * وهو نعم المولى ونعم النصير * وقد كان المشروع في جمع
 هذا الشرح المبارك في فواتح شهر جمادى الآخرة من سنة ١٣٠٥ خمس
 بعد الثلاثمائة والإلف من العمرة النبوية * وكان الفراغ من تأليفه وتحريره
 في آخر شهر رجب الأصعب من السنة المذكورة * والحمد لله على التمام * ما ذر
 صوب غمام *

تقریظ و تلامیخ

للعلامة الأديب * والجحاح الأريب * رب التحرير والتحير * الشيخ
 أبي بكر بن محمد عارف خوقير * المكي الكنتي أطال الله بقاءه *
 الحمد لله وارث الأرض ومن عليها وهو خير الوارثين * الذي من بفتوحاته على
 إحيائه الخافين * فقرر واتقرر المباحث في الدين * وبينوا فرائضه أتم تبين *
 وكيف لا وهم ورثة الأنبياء والمرسلين * صلى الله على نبينا وأهله أجمعين *
 وعلى الأهل الطيبين الأطهار * والصعب الأشداء على الكفار * ونابهم
 باحسان إلى يوم الدين

أما بعد * فإن من أجل العلوم قدرا * وأرفعها بين الأنام ذكرا
 * علم الفرائض الذي نوه الله بفضله في شريف خطابه * حيث تولى
 تفصيله وتقسيمه في محكم كتابه * وجاءت في فضله والخث عليه
 أحاديث كثيرة * أضوء من شمس الظهيرة * وردت بطرق ووجوه
 تترى * وكفى بذلك فخرا * وقد ألف فيه العلماء قديما وحديثا * وساروا
 في مسالكه سير احتيا * فمنهم من أطال الكلام * وقسم الأقسام * وهتهم

من اقتصر • وأوجز واختصر • وإن من أحسن ما ألف فيه ترتيباً وضمناً •
واتقن ما صنّف فيه تديباً وجملاً •

في كتاب فتوحات الباعث بشرح تقرير المباحث

لنعم السادة العلوية • وطراز العصاة المصاحمية • فخر الدنيا
والدين • مولا السيد أبي بكر بن عبد الرحمن بن شهاب الدين • فإنه
شرح ذلك الكتاب المختصر أي شرح • وبني له صرحاً أي صرح • خلّده
ذكره ورفع به قدره • جمع فيه ما ليس في غيره من النكت والفرائد •
واستقصى فيه ذكر الخلاف بين الأربعة المذاهب • واستوفى فيه الكلام •
على أحكام ذوي الأرحام • عبارات تسيل رفقاً ولطافة • ونفس رشاقة
وظرافة • الطاب من النسيم إذا سرى • وارق من الزلال إذا جرى •
فاجد ربّه إن يكتب بآء العيون على صفحات الحد ود • ويبل على قلب المحزون
في مطالع السعود • ولذا كره في طبه • وتعميم فقهه • أرباب المهمة
والحمية • أعضاء شركته الخيرية • وسبقوا الكل إلى عذبة الزب • ولما البرزم
الطبع • فواحد وضع • أرخه خادم العلماء بهذه الأبيات •

هنا يمر جميع البلاد • وبشرى تجدد في كل ناد •
يطبع الكتاب الفيس الجدير • بالحفظ والنقل والاعتماد •
كتاب الفتوحات أنتم بما • يتال به القرضي المراد •
كتاب يحمل عرى المشكلات • ويعدى القوي سبيل الرشاد •
يصير به ما هو أكمل • مطالعه المستدي أو يكاد •

ابن الخطي بحسن اليأس • وذل مستصبات القباد
ولم لاوجا معه جامع • غضا على والمشمع القباد
ابو المرتضى ابن الشهاب • لا • له القمرة الفرواري الزناد
فلا زال يعلو منار الطور • م بالسمي والجد والاجتهاد
وحيث انتهى الطبع ارخته • بطبع الفتوحات نعم العباد

١٣١٧ هـ

❦ خلاصة الطبع ❦

حمد الله سبحانه اجل ما يمنحه النعم من الفتوحات • وشكره تعالى افضل
ما يتقرب به من الفرائض الواجبات • ثم اهداه نواح غير الصلاة والسلام •
الى روح نبيه سيد المرسلين وخير الانام • ثم الى ارواح الاله الوارثين مصون
اسرارهم • واصحابه الابعاد الكرام وانصارهم • اما بعد فيقول الراجل اطف الله
الحق • الحسن بن احمد الحنفى • قد فرغنا بحون الله تعالى وتوفيقه • من
طبع كتاب الفتوحات وتبقيقه • لاولافا السيد ابى بكر بن عبد الرحمن بن
شهاب الدين العلوى الحسينى نعم الله به • وقد بذلنا الجهد في مقابلته
على الاصل ونصيحته • وتبين ما يلزم من بيان رسمه ونوضيحه • مع ملاحظة
المواف كان الله له قبل الطبع سطور الصفحات • وارشاده الى اصلاح ما
فرط عن السهو والذهول من الغلطات • حتى برزت صحائفه وهي في برود
الصحة والقبض رافله • وبزغت شمس من افق الطبع الانوار على الدوام
غير آفله • فدوتك سفر ابتافسه المتنافسون • وروضا يتنزله • في حدة

المطالبون وقد بدلو من افق دار العباة بفره * لا سطع من هيب وباراته
في صحائف اوزاقه ثمره * في ايام الملك المشيد معالم الدين * والغال الظليل
للاسلام والمسلمين رافع البوية العلم والعدل * وقامع شوكة الجور والجهل *
السلطان الجواد البازل * وبجر الجود الذي ليس له ساحل * ملك السلطنة
الاصفيه * امير اقطار الممالك الدكنية الهندية * مظفر الممالك فتح جنك
نظام الدوله نظام الملك آصفجه مير محبوب عليخان بهادر لا يرحى شمس
دولته شارقه * ورايات نصره خافقه *

وكان ذلك بمطبعة دائرة المعارف النظامية الزاهرة * بمحروم دار السلطنة
مدينة حيدر اباد العامره * لخمس خات من شهر رمضان المعظم
من السنة السابعة عشر بعد الالف والثلاثمئة * من هجرة
من اتخذه الله من خير فئه * كتب ذلك

حسن بن احمد الحنفي مدير المطبعة

النظامية كان الله له * وختم

بالصالحات عمله

امين

٢٢٢

٢٢

٢

﴿ فهرست الاغلاط الواقعة في طبع الفتوحات للسيد ابن شهاب ﴾

صواب	خطا	سطر	عدد
ومن عدمه	من عدمه	١٤	٢٢
واذا	واذ	١٩	٢٧
ثلاث	ثلاث	٠٤	٣٣
مع بنت	مع وبنت	٠٨	٦٠
اولاشقا	والاشقا	١١	٦٥
اويكون	ويكون	١٧	٧٢
لان	الان	٦٠	٧٦
تباينها	بناتها	١٤	٨٧
المتعق	المتعق	١٨	٩٠
اثنان	افان	٠٢	٩٥
ابن	بان	١٨	١٠٠
واذا	واذ	١٢	١٠٣
يحصل	ايحصل	١٩	١١٦
بينها	بينها	١٣	١٣٠
فمسئلته	فمسئله	١٤	١٣٣
داخلون	داخاين	٠٢	٢٠٣
وعند	عند	٢٠	٢١٨
المالح	الصالح	١٣	٢٢٤
اثنان وها	ثنان وها	١٨	٢٤٨
حائر	جائر	١٨	٢٥٦

فهرست كتاب الفتوحات للسيد ابن شهاب

مضمون	رقم	مضمون	رقم
باب ميراث الخنثى والمقتود والحمل	١٦٦	خطبة الكتاب	٠٠٢
فصل في ارث المقتود	١٧٥	الكلام على اسمه وماجدها	٠٠٤
فصل في ارث الحمل	١٨١	باب علم الفرائض الخ	٠١٤
فصل في ارث الغرقى ونحوهم	١٨٩	باب الفروض المقدرة في كتاب الله	٠٤٠
باب في الرد	١٩١	باب في العصة	٠٥٣
باب في ذوي الارحام	٢٠٠	المسئلة المشتركة	٠٦٤
الكلام على مذهب اهل التزول	٢٠٤	باب الاجب	٠٦٧
الكلام على مذهب اهل التراب	٢١٢	باب في الجد والاخوة	٠٧٦
باب في صحة اتمكات	٢٢٤	الاكدرية	٠٨٦
انتهاء المتن	٢٥٤	باب في الارث بالولاء	٠٨٨
خاتمة الشرح وفيها ثلاثة فصول	٠٠٠	باب في الحساب واحول المسائل	٠٩٤
الفصل الاول في المنيات	٠٠٠	باب في النمايل والتداخل والتوافق	١٠٠
الفصل الثاني مشابه السب	٢٥٦	والقبائل	
الفصل الثالث في الانغاز	٢٥٩	باب في تصحيح المسائل	١٠٨
براعة الختام	٣٦٤	باب في المناصحات	١٢٨

